

# TD

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

TD/390  
21 September 2000

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

عن دورته العاشرة

المعقودة في بانكوك، بتايلند،

في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

## المحتويات\*

### الصفحات

٤	تمهيد.....
٨	أولا - إعلان بانكوك.....
١٢	ثانيا - خطة العمل.....
٦٤	ثالثا - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المؤتمر.....
٦٤	ألف - بيان المؤتمر.....
٦٤	١٧٤ (د - ١٠) إعراب عن الشكر لصاحب الجلالة ملك تايلند.....
٦٥	باء - القراران.....
٦٥	١٧٥ (د - ١٠) الإعراب عن الامتنان لحكومة تايلند وشعبها.....
٦٦	١٧٦ (د - ١٠) وثائق تفويض الممثلين في الدورة العاشرة للمؤتمر.....
٦٧	رابعا - إعلان المواقف بشأن خطة العمل.....
٦٩	خامسا - المسائل التنظيمية والإجرائية.....

### المرفقات

٧٨	الأول - جدول أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.....
٨٠	الثاني - إعلان مراكش: الاعلان الوزاري لمجموعة ال ٧٧.....

\* يجري إعداد قرص مدمج بذاكرة مقروءة فقط يحتوي جميع الوثائق ومواد الفيديو المنشورة بخصوص

المؤتمر.

## المحتويات (تابع)

### الصفحات

#### المرفقات (تابع)

٨٩	.....	الثالث - بيان وزراء التجارة لأقل البلدان نموا
٩٢	.....	الرابع - الأونكتاد والمجتمع المدني: نحو تحقيق أهدافنا المشتركة
١٠١	.....	الخامس - الإعلان الختامي للاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الأونكتاد العاشر
١٠٧	.....	السادس - البيان الختامي للأمين العام للأونكتاد
١١٦	.....	السابع - المشتركون في المناقشات الحوارية وفي المناقشة العامة
١١٨	.....	الثامن - المشتركون في اجتماعات المائدة المستديرة
١٢١	.....	التاسع - قائمة مرجعية بالوثائق

## تمهيد

وفقا لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ و١٦٧/٥١ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، عقدت الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مركز المؤتمرات الوطني الملكة سيريكيت في بانكوك، بتايلند، في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

وقد رحبت الجمعية العامة مع التقدير، في قرارها ١٦٧/٥١، بالعرض السخي الذي قدمته حكومة وشعب تايلند لاستضافة الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ٢٠٠٠. وفي قرارها ١٧٠/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، رحبت الجمعية العامة بكون مجلس التجارة والتنمية قد استهل في دورته الخامسة والأربعين عملية التحضير الموضوعي للدورة العاشرة للمؤتمر. وفي قرارها ١٩٨/٥٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، رحبت الجمعية العامة بالتقدم المحرز في تحضير مجلس التجارة والتنمية والحكومة المضيئة للدورة العاشرة للمؤتمر، المقرر عقده في بانكوك في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، ورأت أن الدورة العاشرة للمؤتمر ستوفر لمنظومة الأمم المتحدة وللمجتمع الدولي فرصة هامة للتفكير بصورة جماعية في مسألة التنمية.

وقد عمل مجلس التجارة والتنمية، اضطلاعاً بوظائفه بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩)، بوصفه اللجنة التحضيرية للدورة العاشرة للمؤتمر. وفي دورته التنفيذية العشرين، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، اعتمد مجلس التجارة والتنمية البند الموضوعي المشروح في جدول الأعمال للأونكتاد العاشر. وقرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته السادسة والأربعين المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، انشاء لجنة جامعة مفتوحة العضوية، برئاسة رئيس المجلس، لصياغة النص الموضوعي السابق للمؤتمر من أجل إحالته الى المؤتمر، والنظر في أية مسائل أخرى ذات صلة تعتبر ضرورية كجزء من العملية التحضيرية للمؤتمر. وقد قدم إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الثالثة والعشرين، المعقودة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، النص السابق للمؤتمر كما أقرته اللجنة الجامعة، وطلب مجلس التجارة والتنمية من رئيس المجلس إحالة النص إلى المؤتمر. (وقد عرض النص المعنون "مشروع خطة عمل: نص سابق للمؤتمر معد للأونكتاد العاشر" على المؤتمر في الوثيقة TD/L.361).

وكجزء من التحضيرات الحكومية الدولية للدورة العاشرة للمؤتمر، عقدت ثلاثة اجتماعات اقليمية على المستوى الوزاري هي: الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (سانتو دومنغو، الجمهورية الدومينيكية، ٥-٦ آب/أغسطس ١٩٩٩)، الذي قام، ضمن، جملة أمور، باعتماد إعلان سانتو دومنغو (LA/MM/77/(IX)/1)؛ والاجتماع الوزاري التاسع للمجموعة الآسيوية (بيروت، لبنان، ١١-١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩)، الذي قام، ضمن جملة أمور، باعتماد إعلان لبنان لعام ١٩٩٩ (AS/MM/77/(IX)/3)؛ واجتماع وزراء التجارة الأفارقة (مراكش، المغرب، ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) الذي قام، ضمن جملة أمور، باعتماد الاعلان الوزاري الافريقي حول الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (AF/MM/77/(IX)/1).

وعقد الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة الـ ٧٧ في مراكش، بالمغرب، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وقام الاجتماع الوزاري، ضمن جملة أمور، باعتماد إعلان مراكش (TD/381)، ومشروع توافق آراء بانكوك (TD/(X)/PC/5)، وخطة العمل (TD/(X)/PC/4)، التي عرضت لاحقا على المؤتمر وعلى اللجنة الجامعة التحضيرية لمجلس التجارة والتنمية.

وعقد أيضا عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل، كجزء من أعمال التحضير للمؤتمر، وهي: الحلقة الدراسية بشأن دور السياسة المتعلقة بالمنافسة بخصوص التنمية في الأسواق العالمية الآخذة في العولمة (١٤-١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩)؛ وحلقة العمل بشأن تبادل الخبرات فيما بين المؤسسات في مجال التجارة الالكترونية (١٧-١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩)؛ وحلقة عمل الخبراء بشأن التجارة والتنمية المستدامة ونوع الجنس (١٢-١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩)؛ والحلقة الدراسية بشأن جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل من أجل التنمية المستدامة (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩).

وبخصوص العمل الموضوعي للدورة العاشرة للمؤتمر، عرضت على المؤتمر الوثائق التالية: "تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى الأونكتاد العاشر" (TD/380)؛ و"مبادئ توجيهية لاشترك الاتحاد الأوروبي في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (TD/(X)/PC/6).

وفي حفلة الافتتاح الخاص التي نظمها البلد المضيف في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠، ألقى كلمة أمام المؤتمر كل من سعادة السيد شوان ليكي، رئيس وزراء تايلند، والسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد روبرت ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد.

وفي حدث خاص رفيع المستوى عقد مع رؤساء دول أو حكومات، في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، ناقش المشتركون النتائج الرئيسية التي توصل إليها المؤتمر وكيفية "جعل العولمة أداة فعالة لتنمية جميع البلدان وجميع الشعوب". وقد ترأس الحدث السيد شوان ليكي، رئيس وزراء تايلند. وضم المشتركون: السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية؛ والسيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجزائر؛ والسيد ريكاردو ماركز فلورس، نائب رئيس بيرو؛ والسيد جاكوب زوما، نائب رئيس جنوب افريقيا؛ والسيد باسكوال مانويل موكومي، رئيس وزراء جمهورية موزامبيق؛ والسيد عبد الرحمن اليوسفي، رئيس وزراء المغرب؛ والعميد موسس علي، النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير السياحة والتجارة والصناعة لأوغندا؛ والسيد روبرت ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد (موجه المناقشة: السيدة رغيدة درغام، المراسلة الدبلوماسية الأقدم لصحيفة الحياة).

وأثناء انعقاد المؤتمر، نظمت الموائد المستديرة التالية: المائدة المستديرة الرفيعة المستوى مع اقتصاديين مرموقين حول اتجاهات التجارة والتنمية في القرن الواحد والعشرين: المنظور الأكاديمي؛ والمائدة المستديرة الرفيعة المستوى مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة، البرامج والمؤسسات ذات الصلة؛ والمائدة المستديرة حول البعد الانساني للتنمية: منح سلطة لأصحاب المشاريع في القرن الواحد والعشرين.

وجرت سلسلة من المناقشات النشطة في أعقاب الكلمات الرئيسية التي ألقاها رؤساء المؤسسات أمام الجلسات العامة في ١٣-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وكان المتكلمون الرئيسيون هم: السيد ميشيل كاندوسو، المدير الإداري لصندوق النقد الدولي؛ والسيد انريكي إغليسياس، رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ والسيد جوان سومانيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية؛ والسيد مايك مور، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ والسيد جيمس وولفنسون، رئيس البنك الدولي.

وجرت مناقشات نشطة مع رؤساء اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في ١٤ شباط/فبراير. وقد ركزت المناقشات على البعد الإقليمي للتنمية وعلى أثر العولمة على مناطق مختلفة في أعقاب الأزمة المالية الحديثة العهد، بالإضافة إلى ردودها على ذلك.

وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠، عقد اجتماع لوزراء تجارة أقل البلدان نموا لتبادل الآراء حول القضايا ذات الصلة بأقل البلدان نموا وحول العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

وأثناء المناقشة العامة، أُلقت الكلمات ١١٧ دولة عضو و٣١ من المجموعات الإقليمية والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية.

ونظمت الأحداث الموازية التالية بخصوص المؤتمر: اجتماع عام مصغر للمنظمات غير الحكومية، بهدف جمع شمل مندوبي المجتمع المدني الذين يمثلون مجموعات وطنية وإقليمية ودولية وإعطائهم الفرصة لإبداء آرائهم الجماعية بشأن القضايا المتصلة بجدول أعمال الأونكتاد العاشر (٧-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠)؛ والاجتماع البرلماني الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية الوطنية (برلمان) لتايلند بالتعاون مع أمانة الأونكتاد (٩-١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠)؛ والمؤتمر السنوي الخامس للرابطة العالمية لوكالات الترويج والاستثمار، لإعطاء المسؤولين من الوكالات الأعضاء والمهنيين الآخرين في مجال الاستثمار فرصة لتبادل المعلومات حول آخر التطورات في الترويج والاستثمار، وقد نظم هذا المؤتمر بالتعاون مع مجلس الاستثمار في تايلند والأونكتاد (٩-١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠)؛ والاجتماع الخاص ببرنامج تشجيع التجارة بين بلدان الجنوب - المشترين/البائعين، المعني بالمستحضرات الصيدلانية، الذي نظمه مركز التجارة الدولية للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية (١٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠)؛ والندوة بشأن السلع الأساسية والتنمية عند نهاية الألفية، التي نظمتها الصندوق المشترك للسلع الأساسية والأونكتاد (١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠)؛ والمائدة المستديرة الخاصة بشأن الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية، التي ضمت اتحادات ومنظمات وأصحاب مشاريع من الشباب: بناء روابط من أجل التنمية المستدامة (١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠)؛ والبرنامج العالمي بشأن العولمة والتحرير والتنمية البشرية المستدامة الذي نظمه الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠).

ووضعت أحداث أخرى ندوة لمدة يوم واحد بشأن الانتعاش الاقتصادي والمالي في آسيا، في ١٧ شباط/فبراير

وقد اعتمد المؤتمر، في جلسته العامة الـ ٢٦٤ (الختامية)، المعقودة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، بناء على توصية من السيد سورين بتسوان، وزير خارجية تايلند، "إعلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الدينامية"، كما اعتمد بناء على توصية من السيد فيليب بوتي (فرنسا)، رئيس اللجنة الجامعة، "خطة العمل". واعتمد المؤتمر أيضا، في أعقاب بيان قدمه السيد عوني هنام، أمين سر المؤتمر، إعرابا عن الشكر لصاحب الجلالة ملك تايلند وإعرابا عن الامتنان لحكومة تايلند وشعبها.

## الجزء الأول

### إعلان بانكوك

#### الحوار العالمي والمشاركة الدينامية

نحن الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المجتمعين في بانكوك بتايلند في الفترة ١٢ - ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في الدورة العاشرة للمؤتمر نتفق ونعلن ما يلي:

#### السياق

١ - لقد جئنا إلى بانكوك للتداول في استراتيجيات إنمائية في عالم يتزايد ترابطا، وللتداول في طريقة جعل العولمة أداة فعالة للتنمية. وفي إطار الفرص التي أوجدتها الثورة التكنولوجية، وفتح الأسواق الجديدة، والعولمة، فإن الأهداف الرئيسية لمساعدتنا هي تعزيز النمو والتنمية المستدامة، والسعي إلى المساواة والمشاركة من قبل الجميع. لقد ذكرتنا مداولاتنا بجسامة وملحاحية التحدي الذي يتحسد في ترجمة مفاهيم متفق عليها اتفاقا عاما إلى إجراءات فعالة. إننا نغادر بانكوك مقتنعين بأننا سوف نتمكن من السير قدما في محاولة بلوغ تنسيق وتعاون أكثر فعالية فيما بين الحكومات وفيما بين المؤسسات الدولية في تناول الترابط والتنمية العالميين.

٢ - إن العولمة عملية مستمرة تتيح فرصا وتثير مخاطر وتحديات. فلقد وسعت آفاق التقدم التكنولوجي وآفاق الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي. فقد زادت العولمة من الازدهار ومن إمكان استفادة البلدان منها. غير أن العولمة تثير أيضا خطر تهميش البلدان، لا سيما أفقرها، وتهميش أشد الفئات حرمانا في كل مكان. فالفجوات بين المداخل في داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان لا تزال فجوات واسعة، ولقد زاد عدد الناس الذين يعيشون في حالة الفقر. وازدادت حدة عدم التماثل والاختلال في الاقتصاد الدولي. ولا يزال عدم الاستقرار في النظام المالي الدولي مشكلة خطيرة تتطلب اهتماما عاجلا بها.

٣ - عقد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية في بلد وفي منطقة كان مركز واحدة من أشد الأزمات المالية والاقتصادية حدة في الآونة الأخيرة، ما أثر تأثيرا سلبيا في جميع البلدان النامية تقريبا. وعلى الرغم من الأثر الاقتصادي والاجتماعي السلبي للأزمات فإنها يمكن أن تكون بمثابة حفاز؛ وتميل الأزمات إلى جعل عقول وإرادات الحكومات والشعوب تركز على إيجاد إجراءات حاسمة لمواجهة الصعوبات. وقد حدث ذلك مثلا في شرق وجنوب شرق آسيا. ففي فترة قصيرة نسبيا، ومن خلال عدة ردود وطنية سليمة، وبتعاون من المجتمع الدولي، تمكنت البلدان المعنية من مواجهة التحدي وهو استئناف النمو، وأخذت هذه البلدان الآن بالخروج من الأزمة بإحساس متجدد بالثقة. وهذا يظهر قوة الروح البشرية عندما تحشد الجهود الجماعية لمواجهة تحديات العولمة.

٤- ولا تزال توجد تحديات هائلة. فكان على البلدان المتأثرة بالأزمة أن تعالج مشاكلها الهيكلية التي زادت من حدتها المعاناة والاختلال الاجتماعيين والبشريين. وينبغي لهذه البلدان، بمساعدة من المجتمع الدولي، أن تحدد استراتيجيات تعزز النمو وتديمه، وتفسح المجال في الوقت ذاته للعودة عودة سريعة إلى مستويات التنمية البشرية والاجتماعية التي قوضتها الأزمة على نحو خطير. وينبغي لهذه البلدان أيضا أن تحول مؤسساتها إلى أدوات كفؤة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات. وأما الخصائص التي اتسم بها شرق آسيا وجنوب شرق آسيا والمشاركة بين جميع التجارب الإنمائية الناجحة فهي خصائص لا تزال سليمة وهي: المبادئ الأساسية الصحيحة للاقتصاد الكلي، وتحسين الإدارة، وارتفاع معدلات التوفير، والاستثمار في الموارد البشرية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والشراكة القوية بين القطاع العام والقطاع الخاص، والتوجه إلى التصدير. وهذه الخصائص هي من الشروط اللازمة للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. ويجب علينا أن نتخذ إجراءات هادفة لتجنب مخاطر الأزمات في المستقبل والتخفيف من شدة هذه المخاطر. وإضافة إلى الجهود الوطنية، تقع على عاتق المجتمع الدولي ككل مسؤولية ضمان وجود بيئة عالمية تمكينية وذلك من خلال تعزيز التعاون في ميادين التجارة، والاستثمار، والمنافسة، والمالية، وكذلك مسؤولية المساهمة في الاستقرار النقدي بغية جعل العولمة أكثر كفاءة وإنصافا.

#### بداية جديدة

٥- إن الأونكتاد العاشر، بوصفه أول مؤتمر اقتصادي وإئمائي حكومي دولي رئيسي يعقد في هذا القرن، أتاح لنا فرصة فريدة من نوعها لجرد تجاربنا الأخيرة في مجال العولمة والتفكير فيها، وللنظر في نقاط القوة والضعف في النهج والسياسات الماضية، ولتحديد التحديات الرئيسية التي تنتظرنا وهي: ضمان الإدماج الفعال لجميع البلدان في النظام التجاري الدولي؛ وتحسين القدرات التوريدية؛ والتغلب على مشكلة الديون؛ وتعزيز الالتزام بالتنمية الاجتماعية؛ وضمان المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة؛ وإيجاد تدفقات مالية كافية للتنمية، بما في ذلك معالجة الاتجاه الهابط في المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدام هذه المساعدة استخداما فعالا؛ وإجراء إصلاحات مؤسسية؛ وتقليل التقلب المالي؛ وتعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية. وقد أتاح هذا المؤتمر فرصة للمجتمع الدولي للتركيز على المشاكل الرئيسية في العقود الأخيرة، لا سيما مشكلة الفقر الحاد وتزايد عدم المساواة بين الدول وداخل الدولة الواحدة، هذه المشاكل التي تهدد الاستقرار الدولي. وفي عالم يعتمد اعتمادا متزايدا على كثافة المعرفة، يكون تقديم الدعم للتنمية التي تقوم على المعرفة ضروريا لمشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة في الاقتصاد العالمي.

٦- ويمكن أن تمثل العولمة دافعا قويا وديناميا لتحقيق النمو والتنمية. وإذا أحسن تدبيرها، أمكن وضع الأسس اللازمة للنمو الدائم والمنصف على الصعيد الدولي. ولتحقيق ذلك، من الضروري المثابرة في البحث عن حلول تحظى بتوافق الآراء عن طريق حوار مفتوح ومباشر يراعي المصالح الأساسية للجميع.

٧- وأكد مؤتمر بانكوك بصورة خاصة على ضرورة زيادة تماسك السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن يوجد تكامل بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية على الصعيد الوطني، وبين السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وثمة حاجة أيضا إلى المزيد من التعاون والتنسيق الفعالين فيما بين المؤسسات المتعددة الأطراف. وينبغي تعزيز الأطر المؤسسية الوطنية والدولية وفقا لذلك.

٨- ويواجه العديد من البلدان صعوبات في التصدي للمنافسة المتزايدة والافتقار إلى القدرة على الاستفادة من الفرص التي أتاحتها العولمة. ويتطلب ذلك بذل جهود حاسمة في صالح البلدان التي تواجه خطر التهميش. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء أهمية خاصة لأفريقيا التي تتمتع بإمكانات كبيرة، لا تقل عن إمكانات أي منطقة أخرى. وبالنسبة للمجتمع الدولي، وكذلك لكل مجتمع من المجتمعات الوطنية، يكمن الاختبار النهائي في طريقة معاملته لأضعف أفراده. وفي هذا السياق، يؤكد المؤتمر على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المقبل المعني بأقل البلدان نمواً، ويحث المجتمع الدولي على المساهمة في نجاحه.

٩- ويجب أن تسترشد السياسة العامة الوطنية والدولية بالتضامن والاحساس القوي بالمسؤولية الأخلاقية، اللذين لا يمثّلان واجبين أخلاقيين فحسب، بل يمثّلان أيضا شرطين لازمين مسبقين لتحقيق عالم يسوده الازدهار والسلام والأمن ويقوم على أساس شراكة حقيقية. وتقتضي هذه الشراكة ترتيبات أكثر شمولية وشفافية ومشاركة في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد الدولي وذلك بغية كفالة تمتع الجميع بفوائد العولمة على قدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد نجاح الجهود الإنمائية الدولية على مراعاة جميع الأطراف صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية.

١٠- ويؤكد المؤتمر على الالتزام بنظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالتزاهة والإنصاف، ويقوم على أساس من القواعد، ويعمل بصورة غير تمييزية وشفافة، وبطريقة تقدم فوائد لجميع البلدان، لا سيما البلدان النامية. وسينطوي ذلك على أمور منها تحسين إمكانية وصول السلع والخدمات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية إلى الأسواق، وتسوية المسائل المرتبطة بتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والتنفيذ التام للمعاملة الخاصة والتفاضلية، وتسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتقديم المساعدة التقنية. ويؤكد المؤتمر من جديد على ضرورة اضطلاع جميع البلدان والمنظمات الدولية بكل ما في وسعها من أجل ضمان بلوغ النظام التجاري المتعدد الأطراف طاقته من حيث تعزيز إدماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وينبغي لجولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن تأخذ البعد الإنمائي في الاعتبار. ولا يزال ضمان إحراز تقدم مبكر في جميع هذه المسائل أمراً ملحا بالنسبة للمجتمع الدولي. ويؤكد المؤتمر على دور التكامل الإقليمي ومساهمته في هذه العملية.

### حوار مفتوح ومشاركة تامة

١١- على الأونكتاد أن يساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية، وذلك بوصفه مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للتعامل المتكامل مع التنمية والمسائل المترابطة في مجالات التجارة، والمالية، والاستثمار، والتكنولوجيا، والتنمية المستدامة. وعليه أيضا أن يقوم بدور نشط في التوصل إلى توافق الآراء بشأن مسائل دعم التجارة والتنمية، هذه المسائل المحددة تحديدا جيدا.

١٢- وكانت إحدى مساهمات الأونكتاد العاشر وعمليته التحضيرية التوصل إلى حوار مفتوح وتبادل صريح للآراء. فقد أمكن التوصل في بانكوك إلى درجة كبيرة من الاتفاق على الالتزام الأخلاقي المشترك بتحقيق عالم أفضل وأكثر إنصافا. ويمكن أن يساهم عمل الأونكتاد في تناول ما تثيره العولمة من تحديات وتتيحه من فرص، وأن يشكل حوارا مفتوحا ومنظما حول مختلف المسائل التي ترتبط بالتنمية والتي تحظى باهتمام عالمي بين الشركاء في عملية التنمية، بمن فيهم القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيين. وينبغي له أن يسعى إلى إقامة هذا الحوار المفتوح من أجل المساعدة في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين.

١٣- وقد جمع المؤتمر بين الشركاء في التنمية من أجل اقتراح حلول عملية ومجدية. وبين الأونكتاد بواعث الأمل في إمكانية إقامة نظام اقتصادي عالمي أفضل وأكثر إنصافا، في إمكانية تخفيف حدة الفقر، وإصلاح الإختلالات، وتحسين حماية البيئة، فضلا عن إمكانية توفير الأمن للجميع وفرص متزايدة لرفع مستوى معيشتهم والتمتع بحياة كاملة وذات مغزى. لقد اتفقنا على خطة عمل لتوجيه هذه العملية. وعلينا جميعا أن نعمل الآن معا من أجل تحويل الأمل إلى واقع.

## الجزء الثاني

### خطة العمل

#### الفقرات

#### الفصل

- أولا - استراتيجيات التنمية في عالم متزايد الترابط: تطبيق دروس الماضي لتحويل  
العملة إلى أداة فعالة لتنمية جميع البلدان وجميع الشعوب .....
- ١ - ١٠٢
- ألف - تقييم أثر العملة على التنمية .....
- ١ - ٩
- باء - تقييم المبادرات والتطورات الدولية الرئيسية .....
- ١٠ - ٣٥
- ١٠ - ١٦ '١' جولة أوروغواي .....
- ١٧ - ٢٢ '٢' برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات .....
- ٢٣ - ٣١ '٣' أقل البلدان نموا .....
- ٣٢ - ٣٤ '٤' تخفيف عبء الدين .....
- ٣٣
- مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون .....
- ٣٤
- صفقات الإنقاذ المالي .....
- ٣٥
- ٥' مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية .....
- جيم - تدايبر ومبادرات يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي لضمان النجاح في  
إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي .....
- ٣٦ - ١٠٢
- ٣٧ - ٤٩ '١' التمويل والاستثمار .....
- ٣٨ - ٤٠
- المساعدة الإنمائية الرسمية .....
- ٤١ - ٤٦
- الديون .....
- ٤٧ - ٤٩
- الاستثمار .....
- ٥٠ - ٧٧ '٢' التجارة الدولية .....
- ٥١ - ٥٠
- تحرير التجارة .....
- ٥٢ - ٥٩
- اتساق السياسة العامة .....
- ٦٠ - ٦٣
- المعاملة الخاصة والتفاضلية .....

## المحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات
	السلع الأساسية ..... ٦٤ - ٦٨
	المنافسة ..... ٦٩ - ٧٠
	الخدمات ..... ٧١ - ٧٤
	التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتكامل الاقتصادي ... ٧٥ - ٧٧
٣٤	مسائل أخرى تتعلق بالتنمية ..... ٧٨ - ١٠٢
	تنمية المشاريع ..... ٧٨ - ٨٢
	نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية ..... ٨٣ - ٨٩
	خدمات دعم التجارة ..... ٩٠ - ٩٩
	تنمية الموارد البشرية ..... ١٠٠ - ١٠١
	التعاون بين بلدان الجنوب ..... ١٠٢
	ثانيا - مشاركة الأونكتاد ..... ١٠٣ - ١٧١
ألف -	العولمة والترابط والتنمية ..... ١٠٧ - ١١٣
باء -	الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا ..... ١١٤ - ١٢٨
	١٤ تحسين فهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء الطاقة التكنولوجية، وتدويل المشاريع ..... ١١٥ - ١٢٢
	٢٤ تعزيز قدرة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وعلى تعزيز الطاقات التكنولوجية ودعم تنمية المشاريع ..... ١٢٣ - ١٢٥
	٣٤ تحسين فهم القضايا الناشئة، بما في ذلك دور الترتيبات الدولية، لأغراض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وتعزيز الطاقة التكنولوجية، وتشجيع تنمية المشاريع في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة ..... ١٢٦ - ١٢٨

## المحتويات (تابع)

### الفصل

### الفقرات

١٢٩ - ١٤٧	جيم - التجارة الدولية .....
١٣٢	١' الوصول إلى الأسواق .....
١٣٣	٢' التجارة في الزراعة .....
١٣٤ - ١٣٥	٣' التجارة في الخدمات .....
	٤' دعم البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف والانضمام إلى
١٣٦	منظمة التجارة العالمية .....
١٣٧ - ١٣٨	٥' التكامل الإقليمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف .....
١٣٩	٦' المعاملة الخاصة والتفاضلية .....
١٤٠ - ١٤٣	٧' قضايا المنافسة .....
	٨' تعزيز طاقات العرض في قطاعات السلع الأساسية والموجهة
١٤٤	نحو التصدير .....
	٩' تعزيز طاقات العرض في قطاعات المصنوعات والخدمات الموجهة
١٤٥	نحو التصدير .....
١٤٦ - ١٤٧	١٠' التجارة والبيئة .....
	دال - الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية
١٤٨ - ١٦٠	الموارد البشرية .....
١٥٠ - ١٥٢	١' تيسير التجارة والنقل .....
١٥٣	٢' الجمارك .....
١٥٤	٣' الأعمال المصرفية والتأمين .....
١٥٥	٤' الخدمات اللازمة للمشاريع البالغة الصغر .....
١٥٦ - ١٥٨	٥' التجارة الإلكترونية .....
١٥٩ - ١٦٠	٦' تنمية الموارد البشرية .....

## المحتويات (تابع)

الفقرات

الفصل

هـ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة .....	١٦١ - ١٦٣
واو - التعاون التقني .....	١٦٤ - ١٦٩
زاي - الآلية الحكومية الدولية .....	١٧٠
حاء - التنفيذ .....	١٧١

أولا - استراتيجيات التنمية في عالم متزايد الترابط: تطبيق دروس

الماضي لتحويل العولمة إلى أداة فعالة لتنمية جميع البلدان

وجميع الشعوب

### ألف - تقييم أثر العولمة على التنمية

١ - تتيح العولمة والترابط فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية، وذلك من خلال زيادة تحرير التجارة والإنجازات في ميدان التكنولوجيا. واقترن تسارع خطى العولمة في أوائل التسعينات بتوقع تسارع النمو والتنمية القائمين على قوى السوق العالمية وثبات استدامتهما وتوسيع نطاق تقاسمهما عما كان عليه الأمر في الماضي. ولكن النتائج المسجلة كانت متباينة. فقد استطاع بعض البلدان التكيف بنجاح مع التغيرات والاستفادة من عملية العولمة، وذلك بفضل أمور منها استراتيجيات التصدير واستيعاب الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن العديد من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، لم تتمكن من تحقيق زيادة كبيرة أو مستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقود الثلاثة الأخيرة. ومع أن دور العوامل الداخلية ساهم في هذه النتيجة إلا أنه يبدو واضحا أن البيئة الدولية لم تكن مواتية دائما للجهود الإنمائية لهذه البلدان. فهناك فجوة واسعة في الدخل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بل وداخل البلد الواحد في أحيان كثيرة. وعلى الرغم من أن العولمة تثير مشاكل خطيرة تهدد بزعة الاستقرار وبالتهميش، أظهرت التجربة حتى الآن أن العولمة تتيح آفاقا جديدة لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٢ - وهناك سلسلة من الأزمات المالية التي أثرت في الاقتصاد العالمي في التسعينات. والأمر الذي بات واضحا بصفة خاصة من خلال الأزمة الآسيوية هو أن البلدان النامية، حتى تلك التي حققت نموا سريعا، لا تزال معرضة للتأثر السريع، وأن الآليات الدولية القائمة لم تكن فعالة تماما في معالجة الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، كان للعدوى الناجمة عن الأزمة أثر سلبي على التجارة الدولية في العالم كله. وعلى التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ولئن كانت هناك دلالات على أن الانتعاش قد أخذ يشق طريقه، فلم تزل الآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمة قائمة.

٣ - وثمة إدراك متزايد بأن استراتيجيات التنمية التي اعتمدت مؤخرا بتشجيع من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أساسا تنطوي على قيود تحد من عملية التنمية، وينبغي تكييف هذه الاستراتيجيات، إلى جانب تكييف بعض السياسات الداخلية، مع الأوضاع العالمية المتغيرة. ومن أجل مساعدة البلدان النامية في منع وتخطي أية آثار سلبية تنجم عن عملية العولمة الاقتصادية والمالية، ولمساعدتها في جني ثمار هذه العملية والتعامل مع تحدياتها

وفرصها، يتعين أن يقوم المجتمع الدولي بمراجعة وبلورة الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية، آخذاً في اعتباره الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والبيئية للتنمية.

٤- وتظل العولمة تشكل قوة تكمن فيها عناصر القدرة والدينامية لتحقيق النمو والتنمية. فالعولمة يمكن أن تحسن الأداء الإجمالي لاقتصادات البلدان النامية عن طريق إتاحة فرص جديدة في الأسواق أمام صادراتها، وتشجيع نقل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا، وزيادة الموارد المالية المتاحة لأغراض الاستثمار في الأصول المادية وغير المادية. وإن تحقيق أقصى الفوائد من عملية العولمة يتطلب سياسات وطنية سليمة تجد ما يدعمها في بيئة عالمية مواتية وفي التعاون الاقتصادي الدولي. كما أنه يتطلب قيام المجتمع الدولي بمعالجة حالات الاختلال واللاتناسق في الاقتصاد الدولي. وثمة حاجة أيضاً إلى بذل جهود ثنائية ومتعددة الأطراف لحماية السكان الضعفاء، ولا سيما خلال أوقات الأزمات الاقتصادية. وينبغي تقاسم ثمار العولمة في نطاق أوسع بين البلدان وداخلها، إذ ليست هناك عملية آلية تمكن من تقريب مستويات الدخل في البلدان النامية من مستويات الدخل في البلدان المتقدمة.

٥- وقد أدت الوتيرة السريعة لعملية التحرير المالي في بعض الحالات إلى فصل التمويل والاستثمار عن التجارة الدولية إلى حد كبير، وأفضت إلى تقلب شديد في التدفقات الرأسمالية. وقد أسفر ذلك عن إضعاف قدرة بعض البلدان النامية على إدارة عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي إدارة فعالة. ويلزم أن يقوم المجتمع الدولي بمعالجة الآثار المترتبة على هذا التقلب.

٦- ومع أن تحرير التجارة قد ولد قدراً من النمو، فلا يزال هناك مجال لمزيد من الانفتاح في العديد من المجالات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. ومن شأن وجود سوق تنافسية وغير تمييزية تعمل بكفاءة أن يمثل مساهمة هامة في تحقيق التنمية. ولم تشهد أسواق العمل نفس القدر من الانفتاح الذي سجلته أسواق رأس المال. ولكي يتسنى لعملية العولمة أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، فيسكون التعاون الدولي المكثف وقيام البلدان ذاتها ببذل جهود وطنية وإقليمية من الأمور الجوهرية للتصدي بفعالية للعوامل المحلية والخارجية المسببة للتخلف. ومع مراعاة الظروف الخاصة بالبلدان النامية، يمكن لعملية التحرير أن تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية الدولية لهذه البلدان وإلى تعزيز نموها.

٧- والديمقراطية، وسيادة القانون، وممارسة الحكم والإدارة ممارسة تتسم بالشفافية وتقوم على المساءلة، بما في ذلك مكافحة واستئصال الفساد - وهو ظاهرة عالمية تؤثر في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء - كلها أسس لا غنى عنها من أجل تحقيق تنمية مستدامة يشكل الناس محورها. ويجب تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يشكل الحق في التنمية جزءاً لا يتجزأ منها. وقد أثبت الاستقرار الاقتصادي الكلي أنه عنصر هام من عناصر تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر.

٨- ويلزم أن تتضمن السياسات والبرامج منظورا يراعي نوع الجنس بغية المساهمة في تمكين المرأة ولتحقيق المساواة بين النساء والرجال في جميع قطاعات الاقتصاد. والسياسات الاجتماعية، وبخاصة التعليم الذي يشمل تعليم الفتيات، فضلاً عن السياسة الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي، تعود بمنافع عظيمة من حيث النمو.

٩- ونعيد تأكيد الفقرة ٨٤ من وثيقة ميدرانند "شراكة من أجل تحقيق التنمية". وتعتبر الصحة الجيدة وبلوغ الهدف المتمثل في نشر التعليم الأساسي من اللبنة الأساسية في عملية التنمية ولا غنى عنهما في مجال الحد من الفقر ونواحي اللامساواة. ويجب أن تراعي السياسات الآثار المترتبة على العولمة في متطلبات التنمية الأساسية.

## باء - تقييم المبادرات والتطورات الدولية الرئيسية

### ١٠٠ 'جولة أوروغواي'

١٠- أسفرت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن تحسينات في سبل الوصول إلى الأسواق وفي ضمان هذا الوصول بالنسبة للسلع والخدمات على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية تزود البلدان الأعضاء في المنظمة، من حيث المبدأ، بوسيلة طعن فعالة للدفاع عن حقوقها في الوصول إلى الأسواق. وفضلا عن ذلك، وفي إطار عملية التحرير العامة، اتخذ العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بما فيها العديد من البلدان النامية، تدابير مستقلة ساهمت مساهمة إيجابية في عملية التحرير هذه.

١١- بيد أن مفاوضات جولة أوروغواي ركزت على تحقيق تحرير التعريفات الجمركية ولكنها تركت رفع التعريفات إلى الذروة وتصعيدها في حالة عدد كبير من المنتجات، بما في ذلك المنتجات التي تتسم بالأهمية للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن فرض الحصص التعريفية في القطاع الزراعي وغير ذلك من التدابير غير التعريفية ظهر في عدد من التعريفات العالية، مع عدم إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق في العديد من القطاعات إلا ضمن حدود الحصص التعريفية. ويخضع قطاع المنسوجات والملابس الذي يتسم بأهمية حيوية لكثير من البلدان النامية لقيود كمية منخفضة حتى عام ٢٠٠٥، وبذلك تكون أكثر المراحل فائدة في عملية تحرير الحصص القائمة هي آخر المراحل.

١٢- وقد أرسدت اتفاقات جولة أوروغواي المتصلة بالمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية والحواجر التقنية التي تعترض سبيل التجارة مجموعة من القواعد التي يقصد بها منع استخدام تلك المعايير كعقبات أمام التجارة.

١٣- وقد أدى تحسن سبل الوصول إلى الأسواق وزيادة النفاذ إليها نتيجة لجولة أوروغواي، فضلا عن عوامل اقتصادية أخرى، إلى تزايد طلبات المنتجين المحليين في العديد من البلدان لتوفير "سبل انتصاف تجاري" في شكل تدابير طوارئ، تشمل الضمانات، ورسوم مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية. ونشط العديد من البلدان في تطبيق قوانين مكافحة الإغراق، فضلا عن تطبيق تدابير تجارية أخرى في مجالات من قبيل قواعد المنشأ. وكان من أشد القطاعات تأثرا قطاعات المعادن واللدائن والمنسوجات والملابس والأحذية وأغطية الرأس.

١٤- وقد أقرت جولة أوروغواي اتفاقات من بينها تلك التي تتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية، وبجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وبندابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. والأحكام التي وردت في هذه الاتفاقات وتقضي بمعاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية هي بحاجة إلى التنفيذ والتطبيق الكاملين. وقد دلت التجربة فيما يتعلق بتنفيذ بعض هذه الاتفاقات حتى الآن على أن هناك مشاكل قائمة ومحملة بالنسبة للبلدان النامية، وهي مشاكل ينبغي تحليلها.

١٥- ويوفر الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات إطارا مفيدا جدا بالنسبة لعملية التحرير، وبخاصة من خلال هيكله المرن الذي يتيح للبلدان أن تنفذ عملية التحرير بالسرعة التي تستطيع هي أن تسيّر بها، وبما يتوافق مع حالتها الإنمائية. وينص هذا الاتفاق صراحة على أن أحد أهدافه يتمثل في تيسير وزيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات. غير أن درجة تعهد البلدان بالتزامات فتح إمكانية الوصول إلى الأسواق بشأن تجارة الخدمات تتفاوت تفاوتاً كبيراً من قطاع لآخر ومن وسيلة توريد لأخرى؛ وقد تم التركيز على شروط التواجد التجاري للوصول إلى الأسواق، لا على تنقل مقدمي الخدمات بوصفهم أشخاصاً طبيعيين. كما تفاوضت البلدان على إعفاءات من شرط الدولة الأولى بالرعاية بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وأرفقتها كقوائم إعفاءات بهذا الاتفاق. وهكذا يظل المجال فسيحاً لزيادة التحرير في مجموعة من قطاعات الخدمات، ولا سيما تلك التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية.

١٦- ولقد أدى نظام الأفضليات المعمم دوراً هاماً في توفير فرص الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي لصالح العديد من البلدان النامية، وهو لا يزال يشكل أداة مهمة يمكن أن تتم بها زيادة تحرير سبل الوصول إلى الأسواق أمام العديد من البلدان النامية، رغم التآكل في هامش الأفضليات نتيجة التخفيضات التعريفية التي استندت إلى شرط الدولة الأولى بالرعاية. ويستفيد العديد من البلدان النامية من ترتيبات تفضيلية خاصة مثل اتفاقية لومي ومبادرة حوض البحر الكاريبي.

### ٢٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات

١٧- كان الهدف الرئيسي من برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات هو التعجيل بتحول الاقتصادات الأفريقية وتكاملها وتنويعها ونموها، وخفض حساسيتها للصدمات الخارجية، وتعزيز الاعتماد على الذات والدينامية، وجعل عملية التنمية تنبع من الداخل. وفي استعراض منتصف المدة الذي أجري عام ١٩٩٦ لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، اعترفت الجمعية العامة بالتقدم الذي أحرزه العديد من البلدان الأفريقية في مجال الإصلاح والتكيف الاقتصادي، وفي تكثيف عملية إرساء الديمقراطية وتعزيز المجتمع المدني. ورغم هذه الجهود لا تزال أفريقيا تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة. ورغم شتى المبادرات الجارية لصالح أفريقيا، لم يكتمل بعد تنفيذ العديد من الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في إطار برنامج الأمم المتحدة

الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وتتعلق هذه الالتزامات بخفض ديون أفريقيا، وتأمين تدفقات كافية من الموارد، وإتاحة المزيد من فرص الوصول إلى الأسواق، والمساعدة على التنويع وبناء القدرات.

١٨ - وقد أعيد مؤخرا تأكيد المبدأ القائل بأن تنمية أفريقيا تبقى بالدرجة الأولى مسؤولية البلدان الأفريقية تدعمها شراكة عالمية وتعاون دولي، وذلك في محافل منها مثلا المؤتمر الدولي الثاني المعقود في طوكيو بشأن التنمية الأفريقية. وتم تشجيع الشركاء في التنمية على دعم جهود البلدان الأفريقية بالاستناد إلى هذا المبدأ.

١٩ - ولا تزال متأخرات الديون المستحقة على البلدان الأفريقية تشكل عائقا رئيسيا أمام تنميتها حيث تستأثر خدمة الديون بجزء كبير من إيراداتها، ولا تترك المجال للقيام باستثمارات وطنية في الهياكل البشرية والمادية الأساسية.

٢٠ - ولا تزال بلدان أفريقية كثيرة تعتمد في حصائل صادراتها وتنميتها على عدد قليل من السلع الأساسية. وقد انخفضت أسعار السلع الأساسية في مجموعها انخفاضاً كبيراً منذ عام ١٩٩٨. ولذلك فإن الآمال في ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار ضعيفة جداً. ورغم الجهود التي يبذلها عدد كبير من البلدان الأفريقية في مجال السياسة العامة بغية تحسين المناخ للاستثمار الخاص فقد بقيت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معظم البلدان الأفريقية منخفضة. ويستمر اعتماد كثير من البلدان الأفريقية على المساعدة الإنمائية الرسمية لسد الثغرة التمويلية. بيد أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل حالياً أقل من ٠,٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية، أي أنها تقل كثيراً عن الأرقام المستهدفة التي حددها الأمم المتحدة. وهذا يظل يشكل مصدراً رئيسياً للقلق.

٢١ - وبالإضافة إلى ذلك تستأثر الإغاثة المقدمة في حالات الطوارئ بسبب المشاكل الناجمة عن الأزمات الإنسانية بحصة متزايدة من ميزانيات المعونة.

٢٢ - أما فيما يتعلق بمسألة الوصول إلى الأسواق، فإن الرسوم الجمركية التي تطبق على المنسوجات والملابس والأحذية في بعض أسواق البلدان المتقدمة ما زالت عالية وما زال نظام الحصص مطبقاً. وبالإضافة إلى التعريفات الجمركية، تشكل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وتنفيذها في بعض الحالات عائقاً أمام زيادة واردات المنتجات من أفريقيا. وعلى الرغم من التحسينات في بعض مخططات نظام الأفضليات المعمم، لا تزال هذه التحسينات غير كافية للوفاء باحتياجات أفريقيا. ولا تزال التدابير الاحتياطية الخاصة في المجال الزراعي تطبق إزاء الصادرات الأفريقية.

### ٣٣٠ أقل البلدان نموا

٢٣- تضمن برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا التزاما رسميا بوقف وعكس اتجاه تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا، ولكن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لعام ١٩٩٥ بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل والاستعراضات اللاحقة التي أجراها مجلس التجارة والتنمية قد أظهرت بوضوح أن الالتزامات الواردة في برنامج العمل لم تنفذ بالكامل. وقد أثر ذلك، إلى جانب افتقار أقل البلدان نموا إلى الملكية والمشاركة الكاملة في تصميم إصلاحات السياسة العامة، في تنفيذ هذه الإصلاحات وتأثيرها.

٢٤- وعلى المستوى الوطني، أعيقت تنمية أقل البلدان نموا نتيجة لأوجه القصور في الهياكل الأساسية المادية وفي تنمية الموارد البشرية؛ وانخفاض مستويات تعبئة الموارد المحلية؛ ومواطن الضعف في تصميم وإدارة سياسة الاقتصاد الكلي؛ والآثار الاقتصادية والاجتماعية الحادة للتزاعات المحلية أو الإقليمية التي يعاني منها عدد من أقل البلدان نموا؛ وارتفاع معدل نمو السكان؛ وأداء مخيب للأمل عموما في القطاع الزراعي والقطاع الريفي؛ وعدم القدرة على تحقيق الإدماج الكافي للمرأة في عملية التنمية بوصفها طرفا فاعلا كاملا فيها ومستفيدا منها؛ والافتقار إلى السياسات والأطر القانونية والمؤسسية الملائمة لتشجيع تنظيم المشاريع الخاصة القائمة على روح المبادرة.

٢٥- ومما حد أيضا من تنمية أقل البلدان نموا تعرضها باستمرار للكوارث الطبيعية. فكلما وقعت الكوارث الطبيعية تركزت الجهود غالبا على توفير الإغاثة الفورية دون أن يتم دائما التصدي بالكامل لمتطلبات تخفيف حدة الأثر السلبي للكوارث الطبيعية وإعادة البناء في الأجل الطويل.

٢٦- وظلت البيئة الخارجية التي تواجهها أقل البلدان نموا صعبة بصورة عامة. إذ إن حصتها في التجارة العالمية منخفضة للغاية، ولا تزال اقتصاداتها سريعة التأثير بعدم استقرار أسواق السلع الأساسية. وتظل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تتسم بأهمية حاسمة لاستدامة نمو أقل البلدان نموا وتنميتها. بيد أن تلك التدفقات استمرت في الانخفاض، وقليلة هي البلدان المانحة التي بلغت أو تجاوزت الأرقام المستهدفة المحددة من قبل الأمم المتحدة. ولا يزال عبء الدين الخارجي على أقل البلدان نموا مرتفعا على نحو يصعب تحمله إذ بلغ نحو ٩٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة.

٢٧- وأيد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٧ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة، بما في ذلك لأغراض بناء القدرات البشرية والمؤسسية لدعم أقل البلدان نموا في أنشطتها التجارية وأنشطتها ذات الصلة بالتجارة. على أن تنفيذ هذا الإطار قد سار ببطء. وللمضي قدما بالعملية، ومع مراعاة أن العملية يجب أن تكون موجهة على أساس

الطلب، ينبغي استخدام الموارد التي تتيحها الوكالات الست المعنية بما يتمشى ودور كل منها. كما أن ذلك ينبغي أن يكون متوافقا مع خطة عمل سنغافورة التي اعتمدها منظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا ومستندا إلى الاتفاقات القائمة المجسدة في مبادرة الإطار المتكامل لعام ١٩٩٧.

٢٨- وفي الاجتماع الرفيع المستوى وبعده، قدم عدد من البلدان المتقدمة والبلدان النامية اشعارات بفرص الوصول إلى الأسواق والفرص التجارية المعروضة على أقل البلدان نموا.

٢٩- وحددت الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" التي اعتمدها الأونكتاد التاسع أقل البلدان نموا بوصفها مسألة تدرج في مختلف مجالات عمل الأونكتاد، وذكرت أن أقل البلدان نموا ينبغي أن تحظى بالأولوية فيما يقدمه الأونكتاد من مساعدة. والأونكتاد هو أيضا جهة وصل بالنسبة لأقل البلدان نموا في منظومة الأمم المتحدة. ومما يدعو إلى الأسف أن النتائج لم تكن في مستوى التوقعات. ولم تعالج المشاكل الخاصة بأقل البلدان نموا بالقدر الكافي من التكامل، ولم تحظ بالأولوية الكافية.

٣٠- وقد أنشئ الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نموا في أوائل عام ١٩٩٧ لتيسير الشروع في تنفيذ أنشطة جديدة وتعزيز أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني لدعم هذه البلدان. وكان الرقم المستهدف الذي حدد للصندوق الاستئماني هو ٥ ملايين دولار أمريكي في السنة. وبلغت التبرعات التي قدمها ١٣ بلدا مانحا - متقدما وناميا - قرابة ٥,٢ مليون دولار أمريكي حتى الآن. والمفروض أن يتواصل التماس التبرعات من أكبر عدد ممكن من البلدان، وأن يعتبر رفع التبرعات إلى أقصى حد جهدا جماعيا يشمل كل الدول الأعضاء في الأونكتاد، والجهات غير الحكومية الفاعلة مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والشركات الخاصة.

٣١- وسوف يكون مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المقرر أن يستضيفه الاتحاد الأوروبي في بروكسل في عام ٢٠٠١ حدثا رئيسيا ومناسبة هامة لتجديد الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بمساعدة أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى تحسين ظروفها الاجتماعية - الاقتصادية وتشجيع إدماجها في الاقتصاد العالمي تدريجيا.

#### ٤٤ ' تخفيف عبء الدين

٣٢- وفي مجال الديون، حدث تطوران رئيسيان في النصف الثاني من العقد: أولهما الشروع في مبادرة التصدي بطريقة شاملة لمشكلة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ والثاني تعبئة صفقات انقاذ واسعة النطاق لصالح البلدان المدينة ذات الدخل المتوسط التي تواجه أزمات دفع.

### مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

٣٣- في عام ١٩٩٦، وافق مجتمع المانحين الدولي على إطلاق مبادرة الديون الرامية إلى تنفيذ استراتيجية لتقاسم الأعباء فيما بين جميع الدائنين لخفض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستوى يمكن تحمله، ومن ثم إتاحة مخرج من عملية إعادة الجدولة. وقد وصلت أربعة بلدان (أوغندا وبوليفيا وغيانا وموزامبيق) اليوم إلى نقطة الاكتمال النهائية ولم تؤد عمليات إعادة الجدولة المتكررة للدين الثنائي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الماضي إلى تخفيض كبير في مقدار الدين القائم. وإن توسيع برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الذي اقترحه مؤتمر قمة كولونيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩، وأقرته مؤسسات التمويل الدولية في نهاية أيلول/سبتمبر، يتصدى للحدود التي تضيق المبادرة السابقة فيتوخى تخفيف الديون تخفيفاً أعمق وأسرع وأوسع، كما يتوخى توسيع نطاق المبادرة.

### صفقات الإنقاذ المالي

٣٤- وليست هناك آلية للقيام بعملية واسعة النطاق في إعادة هيكلة الديون المستحقة على كثيرين من المقترضين الخاصين في القطاع المصرفي أو في قطاع الشركات لمجموعة كبيرة من المقترضين الأجانب، بمن فيهم حاملو السندات. وعولجت صعوبات السداد التي واجهتها البلدان المتضررة بالأزمات المالية التي شهدتها فترة التسعينات من خلال قيام البلدان والمؤسسات الدائنة الرسمية بتعبئة صفقات من تدابير الإنقاذ أخذ حجمها يتزايد مع كل أزمة. وكانت هذه الصفقات الواسعة النطاق استكمالاً للجهود المحلية المبذولة للتغلب على مصاعب البلدان المدينة التي تعاني أزمات سيولة حادة.

### ٥٠ مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية

٣٥- ساهم عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة الهامة على مدى العقد الأخير في زيادة الوعي بالتحديات الشاملة لعدة مجالات مثل البيئة والتنمية، والتنمية الاجتماعية، ونوع الجنس، وحقوق الإنسان، والموئل، والسكان والتنمية. واعتمدت خطط عمل شاملة، كما اعتمدت التزامات جماعية محددة من جانب المجتمع الدولي. ولم يتم بعد تنفيذ الكثير من هذه الالتزامات تنفيذاً كاملاً.

### جيم - تدابير ومبادرات يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي لضمان

### النجاح في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي

٣٦- من التحديات الهامة التي تواجه المجتمع الدولي تأمين إدماج البلدان النامية، ومن بينها البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلية والصغيرة والسريعة التأثير، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، في الاقتصاد العالمي السائر في طريق العولمة، والحد من مخاطر التهميش. ويجب تعزيز تماسك واتساق السياسات الاقتصادية الكلية على

المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويفرض الافتقار إلى منفذ إلى البحر، وهي مشكلة يزيد من حدتها البعد والعزلة عن الأسواق العالمية، قيودا شديدة على مجمل جهود التنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية. كما أن البلدان النامية الجزرية، وبخاصة البلدان الصغيرة والنائية من بينها، تواجه قيودا مماثلة.

### ٦١ التمويل والاستثمار

٣٧- أبرزت سلسلة من الأزمات، بما فيها الأزمة الآسيوية التي حدثت مؤخرا، الحاجة إلى دعم الجهود التعاونية الدولية لتحسين النظام المالي الدولي القائم بغية تفادي تجدد الأزمات وتوفير آليات أفضل لإدارة الأزمات وجعلها تيسر سبل التجارة والتنمية. وتشمل التحديات المنتظرة في مجال تعبئة الموارد الخارجية لأغراض التنمية، ما يلي: تعبئة مصادر معززة ومستقرة لتدفقات الاستثمار الدولي في اتجاه عدد أكبر من البلدان النامية المتلقية؛ وعكس اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وضمان تحديد أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها بشكل فعال كحافز للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة؛ وإيجاد حلول دائمة لمشاكل ديون البلدان النامية. ويكمن أحد التحديات المنتظرة أيضا في دعم الإطار المحلي المناسب لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وتطوير هذا الإطار عند الضرورة. وفي مجال تعبئة الموارد الداخلية، يتطلب الأمر زيادة المدخرات المحلية وضمان كفاءة الأسواق المالية الوطنية.

### المساعدة الإنمائية الرسمية

٣٨- ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل موردا حاسما للبلدان النامية. وبالتالي، فإن انخفاض مستوى هذه المساعدة يثير قلقا شديدا. وينبغي بذل جهود لمنع التنافس بين المساعدة المقدمة لمشاريع وبرامج التنمية وطلبات المساعدة الإنمائية الأخرى والمعونة المقدمة في حالات الطوارئ. كما أن انخفاض تجديد موارد الشبابيك التساهلية في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يشكل أيضا مسألة تثير القلق. ويمكن للمساعدة الرسمية المحددة الأهداف والمتسقة بشكل جيد أن تستخدم لتعزيز الجهود في البلدان المتلقية من أجل خلق بيئة تمكينية لنشاط القطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي. وتعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة مؤسسات اقتصادية وقضائية فعالة تساهم في جودة المساعدة المقدمة. كما ينبغي أن تسهم المساعدة الإنمائية الرسمية، في جملة أمور، في إقامة الهياكل الأساسية المادية وبناء الطاقات.

٣٩- وقد أعرب عن قلق متزايد إزاء الحاجة الملحة للحد من الفقر في البلدان الفقيرة. وجددت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التزامها بصدد وضع استراتيجية شراكة إنمائية تستهدف خفض عدد سكان العالم الذين يعيشون في حالة فقر مدقع بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام

٢٠١٥. وينبغي تقريب حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بالتدرج من بلوغ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وبلوغ نسبة ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لصالح أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن ينظر في إمكانيات اتخاذ مبادرات أكثر جرأة في هذا الميدان، يكون من أهدافها الإسهام في التنمية البشرية. وينبغي استخلاص الدروس أيضاً من الأمثلة الناجحة المتعلقة بتوجيه المعونة الرسمية بغرض تشجيع تعبئة المزيد من الموارد الرسمية لأغراض التنمية واستخدامها الفعال.

٤٠ - ومن الأساسي السهر على أن يكون للموارد القائمة لأغراض التنمية أثر أفضل على التنمية. وإن الجهود التي بذلتها مؤخرًا البلدان المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لرفع القيود عن مساعدتها الإنمائية الرسمية للاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات التنمية الوطنية هي جهود مشجعة. وينبغي مواصلة الجهود لرفع القيود عن المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً.

### الديون

٤١ - تمثل مشاكل الديون عقبة خطيرة تعترض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فارتفاع أعباء خدمة الدين يجرم البلدان النامية المدينة من الموارد اللازمة لبناء أساس تنافسي للتنمية الاقتصادية وإنشاء هياكل أساسية اجتماعية ومادية قوية. وقد اشتدت حدة مشاكل ديون البلدان الفقيرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وبالتوازي مع ذلك تعرضت البلدان ذات الدخل المتوسط التي تستطيع الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية للتأثر مراراً بالأزمات المالية.

٤٢ - وينبغي لتخفيف عبء الدين أن يشكل جزءاً من إطار شامل يضمن عدم مواجهة البلدان المدينة للمتأخرات من جديد وذلك بإزالة الأسباب الهيكلية للمديونية. ولا بد للدول الدائنة الآن من إعطاء أفقر أعضاء المجتمع الدولي إمكانية تحقيق انطلاقة جديدة. والمبادرة التي اتخذها مؤتمر قمة كولونيا من أجل إتاحة تخفيف أعباء الديون على نحو أسرع وأعمق وأوسع نطاقاً لصالح أشد البلدان فقراً هي مبادرة مشجعة إلى حد كبير.

٤٣ - وسوف تؤدي التعزيزات المقترحة في مؤتمر قمة كولونيا لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي أيدها في وقت لاحق اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى ربط تخفيف عبء الدين بالتخفيف من حدة الفقر وتمكن البلدان المدينة من توجيه المدخرات في إطار الميزانية نحو الإنفاق الاجتماعي. وقد دعا مؤتمر قمة كولونيا كل الدائنين الثنائيين إلى التنازل عن كل الديون المسيرة المستحقة على البلدان المؤهلة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويمكن إتاحة تخفيف أسرع للدين عن طريق التدفق النقدي المبكر ("التخفيف المؤقت") والسماح بالتخفيض المبكر للأصول.

٤٤ - وفيما يتعلق بالديون الأفريقية، تحتاج هذه المشكلة المعقدة والهامة إلى المزيد من النظر. ويلزم إبطاء العناية المتواصلة لعملية تحديد سبل ووسائل تحسين الحالة والتصدي لأسباب المديونية في البلدان الأفريقية حتى تكرس هذه البلدان المزيد من مواردها للاحتياجات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. وفي هذا السياق، قد يرغب المجتمع الدولي في النظر في سبل ووسائل تحديد القسط من الدين الذي قيم بوصفه متعذر الدفع ليتخذ الدائنون إجراء بشأنه.

٤٥ - وفي حالة البلدان ذات الدخل المتوسط التي تواجه أزمة سيولة حادة، تمت تعبئة صفقات إنقاذ مالي كبيرة تسمح للبلدان المدينة بمواجهة التزامات ديونها القصيرة الأجل. وفي حين أن نادي باريس يتيح إطارا لإعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية بينما يتيح نادي لندن إطارا لإعادة تشكيل القروض المصرفية المجمع، لم يتم إنشاء إطار واضح لإعادة هيكلة الديون يساعد هذه البلدان على التفاوض حول إعادة هيكلة سريعة للديون مع الجهات الخاصة الدائنة لها، وبخاصة حاملو السندات. وهذه المشكلة المعقدة تحتاج إلى مزيد من البحث.

٤٦ - وتمثل قدرة كل البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على إدارة التزاماتها المتعلقة بالديون مسألة هامة: وينبغي تشجيع مساعدة هذه البلدان لتمكينها من القيام بذلك بفعالية وكفاءة.

### الاستثمار

٤٧ - اتسمت تعبئة الموارد الخارجية لأغراض التنمية في التسعينات بعملية خصخصة متزايدة لتدفقات الموارد إلى البلدان النامية. وازدادت تدفقات الاستثمار الدولي بمعدل أسرع من الانتاج العالمي والتجارة العالمية منذ أوائل الثمانينات. ونتيجة لذلك، برز الاستثمار الدولي، وبوجه خاص الاستثمار الأجنبي المباشر، كقوة من القوى المحركة في الاقتصاد العالمي، فأسهم لا في تكامل الأسواق وحسب، بل أسهم أيضا وبشكل متزايد في تكامل نظم الانتاج الوطنية. وقد تغير تكوين تدفقات رأس المال، حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ المالية الأجنبية أكبر الأنصبة في مجموع تدفقات الموارد الصافية إلى البلدان النامية. ومنذ عام ١٩٨٠، زاد مقدار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية زيادة كبيرة، غير أن هذه التدفقات قد تركزت إلى حد بعيد في عدد قليل من البلدان. وفي حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو شكل أكثر ثباتا للاستثمار، إلا أن الحوافظ الاستثمارية الأجنبية هي أكثر تقلبا في كثير من الأحيان. ولكلا نوعي هذه التدفقات خصائص مختلفة، وقد يختلف أثرهما على تنمية البلدان المتلقية. ومما يزيد من أهمية ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل صفقة لا تشمل رأس المال وحسب، بل تشمل أيضا التكنولوجيا، وممارسات ومهارات التنظيم والإدارة، والوصول إلى الأسواق الدولية. وبقدر ما تكون البلدان عاجزة عن جلب تدفقات كافية من الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما تحرم أيضا من الموارد الأخرى المادية وغير المادية التي تعتبر جوهرية للتنمية.

٤٨ - ولجذب هذه الموارد، تسعى البلدان النامية جاهدة إلى تهيئة مناخ استثماري مؤات وتمكيني لجذب تدفقات الاستثمار الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود الوطنية للتحرير تستكمل بشكل متزايد بجهود التيسير والحماية التي تبذل على المستوى الدولي. بيد أنه في الوقت الذي ازدادت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، فإن نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ نسبة تقل عن نصف واحد في المائة في عام ١٩٩٨. ولمعالجة هذه الحالة، لا بد للبلدان النامية من وضع سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات للاستثمار الأجنبي المباشر وإقامة أطر ومؤسسات ملائمة في مجال السياسة العامة لا تفرض إلا أقل عبء ممكن على الموارد المالية. وقد استحدثت بعض البلدان تدابير خاصة ببلد المنشأ لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، وهذه المبادرات تستحق التشجيع. كما أن تهيئة مناخ مؤات وتمكيني يعبئ الاستثمار الأجنبي المباشر والمدخرات المحلية ويوجههما إلى الاستثمارات الانتاجية تقتضي أن يكون موردو رأس المال على دراية بمعلومات مالية موثوقة وشفافة وقابلة للمقارنة.

٤٩ - وللتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الناجمة عن الاضطراب المالي، ينبغي أن تدعم تحرير أسواق رأس المال قواعد حكيمة وإشراف على الأسواق المالية. وفي هذا السياق، ينبغي تحقيق تقدم في تعزيز صلابة القطاعات المالية المحلية فضلاً عن أداء الاقتصاد الكلي من ناحية، وتحسين النظام المالي الدولي من حيث شفافية التدفقات (من جانبي الإقراض والاقتراض)، ومنع الأزمات المالية ومحاربة هروب رأس المال وغسيل الأموال والتهرب الضريبي، فضلاً عن تثبيت الأسواق المالية الدولية، من الناحية الأخرى.

## ٢٦ التجارة الدولية

### تحرير التجارة

٥٠ - أدى تحرير نظم التجارة الوطنية إلى تعزيز فرص النمو المستند إلى التجارة والمستند خاصة إلى التصدير. ويعتبر معظم البلدان النامية أن هناك بعضاً من اختلال التوازن وغياب التناسق في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة الدولية. وقد واجه عدد من البلدان صعوبات في صدد بعض الاتفاقات نظراً للضغوط البشرية والمؤسسية والمالية. وتحتاج هذه المشاكل إلى معالجة عاجلة لكفالة أن يؤدي النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى فوائد متبادلة لجميع البلدان.

٥١ - وبالإضافة إلى ذلك، ورغم حاجة البلدان النامية إلى المرونة في مجال السياسة العامة لدعم وتعزيز مشاريعها واستثماراتها في مجالي الانتاج والتسويق وتوسيع وتنويع صادراتها، يواجه الوافدون المتأخرون الآن شروطاً في مجال السياسة العامة أكثر صرامة من تلك التي سادت قبل ذلك. فالإطار المتعدد الأطراف لقواعد

منظمة التجارة العالمية يساهم في وجود بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بها رغم أنه أدى في بعض الحالات إلى تضيق نطاق خيارات السياسة العامة المتاحة للحكومات. وأدت الالتزامات التي تم التعاقد بها بموجب برامج التكيف الهيكلي المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى زيادة تضائل الخيارات الباقية في ميدان السياسة العامة.

### اتساق السياسة العامة

٥٢- يجب أن تكون سياسات التجارة وتحرير التجارة أكثر اتساقا مع أهداف التنمية الشاملة. ويتعين في البلدان النامية التماس السبل والوسائل التي تكفل مساهمة التجارة في تخفيف الفقر بصورة أكثر حسما. ودور التجارة في تحفيز النمو الاقتصادي وتوزيع آثار النمو والسياسات القطاعية للتنمية الزراعية والسياحية وكذلك دورها، في الأجل الأطول، في تحقيق التنوع ليمتد إلى الصناعة والخدمات المتقدمة يتطلبان مزيدا من الاهتمام، بما في ذلك رصد الأثر الإنمائي للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

٥٣- وهناك حاجة مماثلة لتحسين تماسك السياسة العامة في البلدان النامية على الصعيدين المحلي والدولي على السواء، وخاصة بين السياسات القطاعية والضريبية والمالية من جانب، وأهداف سياساتها الإنمائية من جانب آخر؛ وبين أدائها الخاص في مجال السياسة العامة والمشورة في مجال السياسة العامة المقدمة إلى البلدان النامية في سياق المساعدة التقنية. ومن شأن تخفيض مستويات التعريفات وتبسيط الهياكل التعريفية أن يساعد على زيادة صادرات البلدان النامية. ويمكن أن تؤثر الإعانات على المواقف التنافسية النسبية للبلدان وأن تولد أثرا تشويها على البلدان النامية. وينبغي أن تنظر البلدان المتقدمة في آثار اختياراتها في مجال السياسة المالية على احتياجات البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك فإن التدابير التي تتخذ من جانب واحد، بما فيها التدابير التي تمتد آثارها خارج الحدود تهدد بسلبية التأثير على الجهود المبذولة للتقدم نحو نظام تجاري يتسم حقا بالانفتاح وعدم التمييز.

٥٤- ولا بد من كفالة الظروف اللازمة لتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة الدولية تنفيذا فعالا وخاصة في البلدان النامية. وتعتبر البلدان النامية أن فترات الانتقال الحالية لم تكن كافية في كل الحالات. وينبغي لأي اتفاق جديد يتم التوصل إليه أن يتوخى إدراج أحكام كافية لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتمكينها من إقامة الهياكل الأساسية اللازمة وغير ذلك من الظروف اللازمة لفعالية تنفيذ الاتفاقات ولكفالة استفادة هذه البلدان من الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقات. والتعاون مطلوب أيضا بين المنظمات الدولية، بما فيها الأونكتاد والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية والبنوك الإنمائية الإقليمية، لتيسير تقديم المساعدة اللازمة للبلدان في صدد حقوقها والتزاماتها بموجب النظام التجاري المتعدد الأطراف مما يسمح لها بجني الفوائد الكاملة منه.

٥٥ - ومن الواضح أنه في حين يعمل النظام الذي يستند إلى القواعد على إقامة ساحة للحركة المتكافئة إلا أن الحواجز التجارية الباقية تؤثر تأثيرا سلبيا، وخاصة على البلدان النامية. وفي حين أن الحواجز التجارية في الأسواق الرئيسية قد انخفضت عموما الآن بالنسبة لمعظم تجارة البلدان المتقدمة إلا أن هناك نقصا في الفرص المتساوية المتاحة أمام صادرات البلدان النامية في النظام الحالي. وهكذا فإن عددا من المنتجات التصديرية ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، مثل المنسوجات، كثيرا ما تخضع لحواجز استيرادية عالية تشمل حواجز غير تعريفية. وخلافا لقطاع الصناعي المتعلق بالتجارة في السلع، تسمح قواعد التجارة المتعددة الأطراف المتصلة بالزراعة بتسديد تحويلات كبيرة إلى المنتجين الزراعيين في بعض البلدان. وهذا الدعم المقدم إلى الانتاج الزراعي والصادرات الزراعية في البلدان المتقدمة يمكن أن تكون له آثار مشوهة، خاصة على البلدان النامية. ويعرقل ارتفاع تدابير حماية الصناعة الغذائية المحلية في بعض البلدان المتقدمة جهود البلدان النامية في التنوع والإنتاج الذي يشمل عنصر القيمة المضافة. وتتسم قواعد منظمة التجارة العالمية بالتعنت في صدد الإعانات التي تستعملها أساسا البلدان النامية. كما يستعمل كثير من البلدان تدابير مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية في قطاعات يتميز فيها المصدرون من البلدان النامية بالقدرة على المنافسة. وأخيرا، هناك غياب للتناسق بين تحرير التجارة في السلع والخدمات من ناحية والخدمات التي تتسم بكثافة العمالة من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤثر بصورة خاصة على البلدان النامية.

٥٦ - وينبغي تقديم مساعدة مالية وتقنية أكثر تركيزا من أجل التصدي لمشكلة الأمن الغذائي بفعالية في البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وينبغي بوجه خاص اتخاذ تدابير ملموسة لكفالة تنفيذ قرار اجتماع مراكش الوزاري بشأن التدابير الخاصة بالآثار السلبية التي يمكن أن يخلفها برنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وينبغي أن توضع في الاعتبار في كافة الهيئات والمنظمات ذات العلاقة المهوم غير التجارية من قبيل الأمن الغذائي فضلا عن المعاملة الخاصة والتفاضلية بالنسبة إلى البلدان النامية كما هو مشار إليه في الاتفاق بشأن الزراعة.

٥٧ - وهناك قضية أخرى تتطلب الاهتمام وتتصل بمعاملة كثير من البلدان النامية من المشاكل عند محاولة التنوع للدخول في صادرات ذات قيمة مضافة أعلى وصادرات مصنعة تتمتع باحتمالات طلب أكثر دينامية. فينبغي التصدي لحواجز الدخول القائمة في تلك القطاعات التي يفترض أنها تتمتع فيها بأفضل فرص التصدير، مثل المنسوجات والملابس والصناعات الغذائية. أما تدابير الصحة والصحة النباتية فينبغي اعتمادها إذا كان هناك ما يبررها تمشيا مع اتفاق الصحة والصحة النباتية الذي يعترف بأهمية المعايير الدولية ذات الصلة. وينبغي تعزيز اشتراك البلدان النامية اشتراكا كاملا في وضع المعايير الدولية في هذه المجالات.

٥٨ - وينبغي تحسين شروط وصول المنتجات الزراعية والصناعية ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا إلى الأسواق على أساس واسع ومتحرر قدر الإمكان. وينبغي النظر العاجل في الاقتراح القائل بالتزام ممكن من جانب

البلدان المتقدمة بتوفير سبل الوصول إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص لجميع الصادرات تقريبا من أقل البلدان نمواً، وفي اقتراحات أخرى بإتاحة أقصى حد من فرص الوصول إلى الأسواق لأقل البلدان نمواً. كما ينبغي النظر في الاقتراحات القائلة بمشاركة البلدان النامية في تحسين فرص وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. وجميع البلدان التي أعلنت عن التزامات بتوفير سبل الوصول إلى الأسواق في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ مدعوة إلى تنفيذ هذه الالتزامات تنفيذاً كاملاً وسريعاً.

٥٩ - وحيث أن بلدانا نامية كثيرة، بما فيها عدد كبير من أقل البلدان نمواً، ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية، لذا ينبغي أن تكون عملية انضمام هذه البلدان عملية ميسرة وبشروط تراعي مرحلة نموها والمبادئ الأساسية للمعاملة الخاصة والتفاضلية.

#### *المعاملة الخاصة والتفاضلية*

٦٠ - إن المبادئ الأساسية لمنح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية مبادئ راسخة تماماً ومعترف بها في شتى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وقد يتطلب الأمر تحديث وتنفيذ المعاملة الخاصة والتفاضلية، وخاصة من ناحية مواصلة وتوسيع الفرص التصديرية أمام البلدان النامية، حتى تراعي هذه المعاملة الظروف التجارية الدولية المتغيرة ولتصبح وسيلة أفضل للتنمية مما يمكن البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، من الاندماج التدريجي في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي تمكين البلدان النامية من الاستفادة الكاملة من أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية.

٦١ - واتساع الثغرات بين أداء البلدان النامية التصديري والقدرة على المنافسة دولياً يتطلب زيادة التركيز على إجراءات مباشرة في مجال السياسة العامة في صدد الشروط الهيكلية للإنتاج والاستثمار وتعزيز الدعم الدولي. فالحوافز السعرية والتفضيلية وحدها لم تحقق أي تحول كبير إذا لم تكن قاعدة الإنتاج قد تطورت تطوراً كافياً لتوسيع الصادرات. كما أنها لم تكن كافية في مثل تلك الحالات لجذب الاستثمار الأجنبي على نطاق واسع. ويمكن الاهتمام بالتركيز على جانب العرض عند توفير هذه المعاملة بإتاحة مجال في ضوابط التجارة المتعددة الأطراف للسياسات الإنمائية الملائمة التي لا غنى عنها لتنمية طاقة العرض التنافسية. وتقوم الحاجة إلى النظر في المعاملة الخاصة والتفاضلية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، مثل الاتفاق بشأن الإعانات والتدابير التعويضية، لتكون هذه المعاملة مرآة تعكس على نحو أفضل احتياجات البلدان النامية.

٦٢- وينبغي تنفيذ التدابير الخاصة والتفاضلية لصالح أقل البلدان نموا كما وردت في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي وخاصة إعلان مراكش والقرارات الوزارية، تنفيذًا كاملاً وعلى سبيل الأولوية. كما ينبغي النظر في تدابير جديدة لصالح أقل البلدان نموا.

٦٣- أما فرص التبادل التجاري الجديدة التي نشأت عن تحسين سبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة في إطار اتفاقات إقليمية أو متعددة الأطراف فلا بد من استكمالها بالبرامج التنفيذية والمساعدة التقنية والتمويل الإنمائي. ومن شأن هذه التدابير أن تزيد من فعالية الوصول التفضيلي إلى الأسواق. وبالتوازي مع ذلك هناك سبل مختلفة يمكن بها زيادة فعالية نظام الأفضليات المعمم وخاصة في صدد أقل البلدان نموا. وينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة كي يستفيد عدد أكبر من البلدان النامية استفادة فعالة من نظام الأفضليات المعمم وغيره من الترتيبات التفضيلية.

### السلع الأساسية

٦٤- تظل بلدان نامية كثيرة، وخاصة معظم البلدان ذات الأداء الضعيف في النمو، شديدة الاعتماد على السلع الأساسية في تجارتها ودخلها الانتاجي وعمالتها. ولا تزال السلع الأساسية تتيح مصدرا هاما لعوائد النقد الأجنبي في البلدان النامية: فهي ذات مكون عال من القيمة المضافة، كما أن السلع الزراعية تمثل مصدرا هاما للعمالة وتتيح مجالا لحمولات مكافحة الفقر. والزراعة، من بين جملة أمور، تمثل حاجزا ضد المشاكل الاقتصادية وتسمح بعودة سكان المدن العاطلين إلى المناطق الريفية، كما هو الحال في الأزمة الراهنة. وهكذا يتيح التنويع القائم على السلع الأساسية فرصة كبيرة للتغيير وفقا للمزايا النسبية. وينبغي إبراز الدور الهام الذي تؤديه بروتوكولات السلع الأساسية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في بعض البلدان النامية.

٦٥- غير أن التطورات الفعلية التي شهدتها قطاع السلع الأساسية لم ترق إلى مستوى هذه التوقعات إلا في بضعة بلدان فقط:

- فقد ظل الاعتماد على عدد قليل من السلع الأساسية كبيرا في كثير من البلدان النامية.
- وظل تصاعد التعريفات حاجزا هاما يعترض تجهيز السلع الأساسية في البلدان النامية.
- وبدلا من تنويع أنماط التجارة في السلع الأساسية، اشتد التركيز في عدة بلدان طوال العقد الماضي؛ ولم تحرز سوى بضعة بلدان تقدما ملموسا في التنويع الذي قام أساسا على الأعمال التجارية الزراعية.

- وظل عدم استقرار أسعار السلع الأساسية شديدا للغاية، مع اتجاه أسعار بعضها نحو الانخفاض؛
- وينبغي تقييم التوسع في استخدام إدارة المخاطر في السلع الأساسية وإتاحته حسب الاقتضاء في صدد فائدته للمنتجين الصغار في البلدان النامية.
- ولا يزال عدم استقرار حصائل السلع الأساسية يمثل مشكلة قائمة. وظل مرفق تثبيت السلع الأساسية التابع لصندوق النقد الدولي غير مستخدم على مدى العقد الماضي.
- وأدت المستويات العالية للاستثمار والترشيد الكبير لقطاع السلع الأساسية في كثير من البلدان النامية أساسا إلى زيادات في الإنتاجية عادت بالنفع على الأسواق العالمية ولكن لم يستفد منهما المنتجون إلا في حدود ضيقة.
- ورغم التحسينات التي نجحت عن تطبيق اتفاق معايير الصحة والصحة النباتية، ظلت بلدان نامية كثيرة تعاني من الصعاب في صدد معايير الصحة والصحة النباتية مما حد من قدرتها على التصدير.
- وفي بعض الأحيان، اختفت دينامية المنتجات المتخصصة في القطاع الزراعي بعد نجاحها الأولي لأسباب منها على سبيل المثال تقييد فترات الاستيراد أو تطبيق رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية.

٦٦- وينبغي تحسين الآليات القائمة التي تساعد على تثبيت حصائل صادرات السلع الأساسية لتستجيب للشواغل الحقيقية لمنتجي البلدان النامية.

٦٧- وينبغي تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية في الأسواق السلعية الدولية. وينبغي النظر في إقامة ترتيبات تعاونية بين المشاريع في البلدان النامية لتحسين ضمان الإمدادات وتحسين نوعيتها.

٦٨- وينبغي تحسين شفافية الأسواق والمعلومات المتعلقة بالأسواق وكذلك طاقات المشاريع في البلدان النامية للحصول على المعلومات والاستفادة منها وخاصة في شكلها الإلكتروني، وينبغي دعم التدريب لتحقيق هذه الغاية.

#### المنافسة

٦٩- عجل تحرير التجارة والاستثمار داخل منظمة التجارة العالمية وخارجها بعملية العولمة وأدى، مقترنا بالتقدم التكنولوجي، إلى تمكين الشركات عبر الوطنية من متابعة استراتيجياتها في جميع أنحاء العالم. وتركز

الشركات عبر الوطنية الكبيرة الآن على السوق العالمية كلها وتسعى إلى تحقيق مراكز الصدارة في الأسواق العالمية في نشاطها الرئيسي من خلال الاندماجات أو الاحتيازات أو التحالفات الاستراتيجية أو الاستثمار أو التجارة. وفي حين أن المراكز السوقية المهيمنة ليست بحد ذاتها مانعة للمنافسة إلا أن بعض الممارسات التي تطبقها الشركات التي تتمتع بمثل هذه المراكز يمكن أن تحد من المنافسة الدولية ومن دخول المنافسين في الأسواق. وتؤدي الممارسات المانعة للمنافسة إلى رفع أسعار الواردات وتضييق فرص الوصول إلى الأسواق والنفاذ إليها. وفي ظل هذه الظروف تجد بعض البلدان النامية صعوبة في إقامة وإعمال قواعد المنافسة الوطنية لحماية قوى السوق وحرية الدخول إلى الأسواق. ولتمكين تلك البلدان من تحسين معالجتها وضبطها للممارسات المانعة للمنافسة فلا بد للبلدان التي توجد فيها قواعد للمنافسة الوطنية أن تدعم هذه القواعد بنظام ملائم من التنفيذ. وينبغي دعم المساعدة التقنية والتدريب وغير ذلك من التدابير المتصلة تحقيقاً لهذه الغاية.

٧٠- ولا ينبغي أن تعرقل الممارسات التجارية التقييدية أو أن تلغي تحقيق المنافع الناشئة عن تحرير الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في التجارة العالمية لا سيما تلك التي تؤثر في تجارة وتنمية البلدان النامية. ومن الضروري أيضاً بذل الجهود لمعالجة الآثار السيئة للممارسات التجارية التقييدية للوصول إلى قدر أكبر من الكفاءة في التجارة الدولية والتنمية من خلال جملة أمور منها تعزيز المنافسة والسيطرة على تركيز القوة الاقتصادية وتشجيع الابتكار. وتقوم الحاجة إلى منع المشاريع التجارية من العودة إلى إقامة حواجز سوقية في الحالات التي تم فيها إلغاء تدابير الرقابة الحكومية. وللبلدان النامية التي لا يوجد فيها عدد كبير من الشركات العالمية عبر الوطنية، مصلحة كبرى في أن ترى فرص وصولها ونفاذها إلى أسواقها التصديرية الكبرى مفتوحة وغير مقيدة. بممارسات مانعة للمنافسة.

### الخدمات

٧١- الهدف من التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات هو العودة بمنافع على التنمية الاقتصادية. وإحدى هذه المنافع الهامة هي تحسين فرص دخول مصدري الخدمات من البلدان النامية في السوق. وكان تصدير الخدمات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل في العديد من البلدان النامية، وقد أسهمت في الارتقاء بالمؤهلات في العديد من البلدان النامية. على أن عدم تناسق عمليات العولمة بين أسواق المنتجات وعوامل الإنتاج وبين رأس المال والعمالة كان على حساب الأخيرة، ما حد من نطاق توسيع صادرات البلدان النامية من الخدمات. وإضافة إلى ذلك، وبسبب ضعف الهياكل الأساسية وبسبب عوامل أخرى من بينها محدودية فرص الوصول إلى التكنولوجيا وقنوات شبكات التوزيع، لم تطور بعد معظم البلدان النامية الطاقة اللازمة للمنافسة بفعالية في السوق العالمية للخدمات. وبالتالي فإن من الأهمية البالغة تعزيز قدرة البلدان النامية في مجال الخدمات المحلية بطرق منها المساعدة التقنية والمالية.

٧٢- وينبغي زيادة تعزيز الطاقات المؤسسية والمالية والبشرية والأطر التنظيمية في قطاع الخدمات في البلدان النامية لتمكين هذه البلدان من المشاركة بفعالية في مجال الخدمات في التجارة الدولية.

٧٣- ولتتمكين البلدان النامية من استخلاص أقصى ميزة ممكنة من الأسواق القائمة والمحتملة، لا بد من مساعدتها على رفع مستوى هيكلها الأساسية في مجال الخدمات وتطويرها وحصولها على معلومات موثوق بها بشأن نطاق التجارة في الخدمات والوصول إلى الأسواق والحوافز التي تعترض التجارة في الخدمات. ووجود إطار تنظيمي أكثر شفافية وأسلم من الأطر القائمة من شأنه هو الآخر أن يساعد البلدان النامية. وفي إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ينبغي بذل جهود خاصة لتحرير القطاعات وطرق الامداد التي تهم البلدان النامية، بما في ذلك عرض الخدمات عن طريق التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين. ومن الضروري صياغة الضوابط صياغة لا تجعل الأحكام المتعلقة بالشروط وإجراءات التأهيل والتراخيص والمعايير التقنية حواجز تعترض سبيل التجارة.

٧٤- والتجارة الإلكترونية تقلص المسافات الاقتصادية بين المنتجين والمستهلكين ويمكن أن تغير شكل هياكل الصناعة بما يحقق مزايا ممكنة للموردين من البلدان النامية. ولكن استفادة الموردين من ذلك تقتضي الحصول على أحدث هياكل وشبكات الاتصال بتكاليف منخفضة. وإضافة إلى ذلك، يمكن للتجارة الإلكترونية أن تكون وسيلة لتصدير الخدمات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، ولكن ذلك لا يحدث إلا بوجود فرص كافية للحصول على التكنولوجيا. ولا ينبغي اعتبار التجارة الإلكترونية بديلا عن تخفيف القيود على توريد الخدمات من خلال التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين.

### **التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتكامل الاقتصادي**

٧٥- لا يزال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي يحتفظان بكامل أهميتهما. وتوجد إمكانية جديدة أخذت تزداد في بعض البلدان النامية مع دخولها بين كبار المستثمرين الأجانب وكبار المنتجين والمصدرين. ويوجد بالتالي مجال أكبر للتعاون فيما بين البلدان النامية لتوسيع التبادل التجاري والاستثمار وتوثيق عرى التعاون الصناعي والتكنولوجي. وينبغي لقمة الجنوب المقرر عقدها في عام ٢٠٠٠ في هافانا أن تمثل نقطة تحول رئيسية في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وفي تعزيز العلاقات بين الشمال والجنوب.

٧٦- واختتمت الآن الجولة الثانية من مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. ويجدر النظر في زيادة تعميق وتوسيع النظام الشامل للأفضليات التجارية لتعزيز آثاره. غير أنه من المفيد في هذا السياق النظر في السبل الممكنة لترشيد عملية المفاوضات لجولة ثالثة.

٧٧- ويشكل التكامل دون الإقليمي والإقليمي إطارا متعدد القطاعات للتعاون يجمع بين أدوات توسيع التجارة وبين التعاون بصدد الاستثمار والخدمات والنقل وتيسير المعاملات الجمركية ومجالات أخرى تعزز فعالية بعضها بعضا. ويمكن للمنتجين أن يستفيدوا من وفورات الحجم. ويشكل التكامل دون الإقليمي وسيلة للتنويع بإنتاج منتجات تصديرية جديدة، ولتشجيع العديد من الشركات الجديدة على التصدير للمرة الأولى، واكتساب تجربة في السوق الإقليمية، واكتساب قدرة على التنافس في فروع معينة تتجاوز فيها السوق الإقليمية عتبة فعالية التكاليف. وبالتالي يمكن للتكامل دون الإقليمي أن يشكل مرحلة رئيسية في عملية تعلم اكتساب قدرة تنافسية دولية، ويشكل في بعض الصناعات مرحلة في العملية التي تؤدي إلى التوسع لاحقا لدخول الأسواق العالمية. ويمكن لهذا التكامل أيضا أن يعزز مركز الأعضاء في المفاوضات التجارية.

### ٣٦ مسائل أخرى تتعلق بالتنمية

#### تنمية المشاريع

٧٨- لا تحقق العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة كامل إمكاناتها للمساهمة في استخدام العمالة، والنمو، والتنويع، وتوسيع قاعدة التصدير، ووجود قطاع صناعي نشط، والتنمية لأنها تفتقر إلى فرص الوصول إلى الأسواق والتمويل والمهارات التجارية والتكنولوجيا والتدريب. ومشكلات "فرص الوصول" التقليدية هذه خفت حدتها في بعض الحالات وتفاقت في حالات أخرى بفعل العولمة والتحرير. فالإنتاج يستند اليوم بصورة متزايدة إلى المعارف وتقوم المنافسة اليوم على أساس الابتكار المستمر والأسعار. وعملية الإنتاج التي تستند إلى المعارف تشمل جميع القطاعات، بل حتى القطاعات التقليدية. ويجب أن يتقن أصحاب المشاريع وضع التصميمات وأن تكون لديهم معرفة واسعة بالأسواق والتكنولوجيا وأن يأخذوا في الابتكار.

٧٩- ولم يتم بعد تقدير أثر التزامات منظمة التجارة العالمية على السياسات الوطنية المتعلقة بتطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة، لا سيما تلك التي تيسر الوصول إلى الأسواق. وفضلا عن ذلك، فإن وضع معايير دولية ومعايير تتصل بالصحة قد يؤثر في صادرات الشركات والمشاريع المتوسطة والصغيرة في البلدان النامية إلى البلدان التي تشترط استيفاء هذه المعايير. وقد عانت بعض أقل البلدان نموا بالفعل خسائر في الصادرات. وتقوم الحاجة إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في وضع المعايير.

٨٠- ورغم ضخامة عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة فإنها تواجه تقليديا صعوبات في الوصول إلى الائتمانات الرسمية، لا سيما التمويل الطويل الأجل. والأسباب الرئيسية لذلك معروفة جيدا: فالمشاريع المتوسطة والصغيرة تعتبر مشاريع عالية المخاطر بسبب عدم كفاية أصولها وانخفاض رسميتها وشدة تأثرها بظروف الأسواق وارتفاع معدلات انهيائها؛ والبنوك في العديد من البلدان متحيزة لصالح الشركات الكبرى المقترضة أو هيئات القطاع العام؛

وعدم تناسق المعلومات بسبب افتقار المشاريع المتوسطة والصغيرة لسجلات المحاسبة وغيرها من الوثائق المالية يجعل من الصعب للبنوك أن تقيم الجدارة الائتمانية للمقترضين المحتملين من المشاريع المتوسطة والصغيرة؛ كما أن التكاليف الإدارية المرتفعة لإقراض مبالغ صغيرة لا تجعل بوجه عام إقراض المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم عملية مربحة للبنوك.

٨١- والمسائل الرئيسية التي ينبغي معالجتها إذا ما أريد توفير رأس المال الطويل الأجل هي توفير الضمانات المقبولة أو بدائلها التي تتخذ شكل مخططات للضمان، وتخفيض التكاليف الإدارية/تكاليف الصفقات. فجهات إقراض رأس المال بحاجة إلى معلومات مالية موثوق بها وشفافة وقابلة للمقارنة. ولا بد أن تؤدي زيادة الشفافية إلى زيادة ثقة المستثمر وتقديم الاستثمار والائتمان للمشاريع الكبيرة والصغيرة على السواء. إن تعزيز معايير معترف بها دولياً للمحاسبة ومراجعة الحسابات من شأنه أن يحسن الشفافية والكشف عن المعلومات في أنحاء العالم. وربما تحتاج بعض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى مساعدة في التنفيذ.

٨٢- ويتطلب نمو المشاريع المتوسطة والصغيرة في اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة اعتماد سياسات وبرامج على الصعيدين الوطني والدولي تسمح لها بالمنافسة في موطنها وفي الخارج. وعلى المستوى الوطني هناك حاجة إلى هياكل داعمة جديدة، تشمل برامج لتعزيز روح المبادرة، وبناء الطاقة الابتكارية، والقدرة على الوفاء بالمعايير الجديدة التي توضع في المفاوضات الدولية، والمعلومات عن فرص السوق. ويمكن اتخاذ عدد من التدابير لزيادة وصول المشاريع المتوسطة والصغيرة إلى الأسواق والمال والمهارات التجارية والتكنولوجيا. وينبغي مراعاة ضرورة وضع معايير دولية جديدة لنوعية المنتجات والبيئة، بالمشاركة الكاملة من جانب البلدان النامية في المستقبل في عملية وضع هذه المعايير. ونظراً لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتفوق في خلق فرص العمل، ولما كان خلق فرص العمل عنصراً أساسياً في التقليل من الفقر، لذا ينبغي النهوض بالسياسات والبرامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

### **نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية**

٨٣- إن الفجوة التكنولوجية التي تفصل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية واسعة ومتزايدة في معظم الحالات. والتدفقات التكنولوجية عادة ما تكون مرتبطة بالاستثمار والتوسع في الصناعات المتقدمة تكنولوجياً. ومن الضروري بلوغ فهم أفضل لمختلف قنوات نقل التكنولوجيا مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. فالتكنولوجيا لا تتدفق تلقائياً من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. ويقتضي تقليص فجوة التكنولوجيا أن تبذل البلدان النامية جهوداً مضمينة في سبيل حيازة التكنولوجيا وتنميتها، كما يقتضي من البلدان المتقدمة بذل جهود في سبيل نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية.

٨٤- وبظهور تكنولوجيات جديدة وتحرير الاستثمار الأجنبي، يمكن تقسيم الأنشطة الانتاجية إلى قطاعات وتوزيعها على العالم في مواقع مختلفة، وبالتالي تكون الفرص الممكنة للمشاركة في الانتاج والتجارة على المستوى الدولي متاحة لعدد أكبر من البلدان. لكن هذه الفرص ليست متاحة بسهولة لجميع البلدان. غير أن البلدان التي تملك إمكانات تكنولوجية واسعة النطاق هي التي تكون في وضع أفضل لاستضافة أنشطة متخصصة في مختلف قطاعات إنتاج السلع والخدمات. وإنشاء الأصول التكنولوجية مقترنا بخلق البيئات السياسية والتنظيمية المناسبة، هو الذي يحدد الميزة النسبية في الاقتصاد العالمي القائم اليوم على المعارف أكثر مما تحددها الهبات من العوامل التقليدية.

٨٥- وستؤدي التكنولوجيات الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية إلى إحداث ثورة في طريقة سير الأعمال التجارية وبوسعها أن تتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فرصة غير مسبوقه للنفوذ إلى الأسواق العالمية. ويمكن أيضا، في الوقت ذاته، أن تعرض للخطر بقاء ونمو بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وثمة تكنولوجيات أخرى، مثل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتكنولوجيا الحيوية وتطوير مواد جديدة، تقدم أيضا فرصا للبلدان النامية، شريطة أن تكون لدى هذه البلدان المهارات والقدرة الاستيعابية والتمويل لاعتماد هذه التكنولوجيات وتكييفها. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان النامية كافة أن تضع الإطار التشريعي والتنظيمي اللازم لتوفير حماية فعالة للملكية الفكرية.

٨٦- ولذلك فإن التطور التكنولوجي هام لإدماج البلدان النامية ومشاركتها في النظام التجاري الدولي. ويمكن تيسير هذا التطور من خلال الإجراءات المحلية والدولية، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، وإقامة وتعزيز الأطر المناسبة للسياسة العامة والأطر القانونية المناسبة وبيئة المنافسة، والتشجيع على إنشاء صناعات أكثر تقدما، وإنشاء معاهد وهيئات أساسية للعلم والتكنولوجيا، وتشجيع خدمات دعم الأعمال التجارية، واتخاذ تدابير داخلية لتشجيع نقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بالشروط الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر قمة ريو.

٨٧- وهناك حاجة إلى تبادل أفضل الممارسات وتوفير المساعدة التقنية، وتقديم المساعدة المالية حيثما أمكن إلى البلدان التي تسعى إلى تحسين قدراتها التكنولوجية. كما أن هناك حاجة إلى توفير الخدمات الاستشارية إلى البلدان، بل وحتى إلى الشركات، لمساعدتها في توضيح الاحتياجات من التكنولوجيا المحددة، وحياسة هذه التكنولوجيا عن معرفة واستخدامها بفعالية. وما زالت إحدى العقبات التي تعترض سبيل نقل التكنولوجيا بصورة فعالة إلى المشاريع الكائنة في البلدان النامية تتمثل في ضعف الهياكل الأساسية والقيود المفروضة على الموارد المالية ومحدودية القدرة التفاوضية لدى المشاريع المتلقية.

٨٨- وهناك حاجة إلى مساعدة البلدان النامية في تقييم احتياجاتها التكنولوجية، وتحديد موردي التكنولوجيا وعقد صفقات وشراكات تكنولوجية تعود بفائدة متبادلة في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيات السليمة بيئياً.

٨٩- وقد تم التسليم في محافل عديدة بأهمية نقل التكنولوجيا. وفي سياق منظمة التجارة العالمية، يشير الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية إلى وجوب قيام البلدان المتقدمة الأعضاء بتوفير الحوافز لمشاريعها ومؤسساتها لأغراض تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً بغية تمكينها من إيجاد قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للبقاء.

### خدمات دعم التجارة

٩٠- وإلى جانب الحصول على الدراية التكنولوجية اللازمة، فإن قدرة البلدان النامية وكثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاستفادة من مشاركتها في نظام اقتصادي عالمي يتزايد تعقيداً، ستعتمد أيضاً على طاقة مشاريعها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. ولهذا الغرض، فإن وجود خدمات مناسبة لدعم التجارة مثل تيسير التجارة، والنقل، والجمارك، والأعمال المصرفية، والتأمين، وتنمية الموارد البشرية والمعلومات التجارية هو شرط ضروري.

٩١- وتشكل استراتيجيات إقامة خدمات داعمة للتجارة تتسم بكفاءة أكبر وزيادة مشاركة الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص مجالاً مفيداً للمساعدة الإنمائية من أجل دعم جهود التنمية المستدامة. كما ينبغي أن تستفيد هذه الاستراتيجيات استفادة كاملة من انخفاض تكلفة جمع وتجهيز وبث المعلومات وتوفير المعلومات التكنولوجية على نطاق أوسع. وفي هذه الاستراتيجيات، التي تشكل جوهر مفهوم كفاءة التجارة، يجب إيلاء الاعتبار التام لتشجيع التجارة الإلكترونية في البلدان النامية.

٩٢- ومن خلال التحول الجذري في الأسعار النسبية لنقل عوامل الإنتاج عبر الحدود (ولا سيما العوامل التي تعتمد على كثافة المعلومات)، بدأت التجارة الإلكترونية تؤثر تأثيراً عميقاً لا رجعة فيه على طبيعة جزء كبير من التدفقات التجارية الدولية والأساس المنطقي لها.

٩٣- ولإيجاد خدمات تتسم بقدر أكثر كفاءة لدعم تشجيع القدرة على إقامة المشاريع ينطوي على إمكانية هائلة للمساهمة في القضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي. بمساعدة المشتركين في المشاريع الصغيرة والقطاعات غير الرسمية.

٩٤- ووجود قطاع نقل سليم يحدد درجة مشاركة البلدان في نظام التجارة العالمي. أما الإجراءات التي لا تتسم بالكفاءة، أو تكاليف النقل الباهظة، أو عدم توفر حلقات الوصل فتؤدي إلى خلق عائق كبير يمنع الوصول إلى الأسواق الأجنبية. وعليه يتعين على أية محاولة لزيادة قدرة سلع التصدير على المنافسة في الأسواق الأجنبية أن تعالج كلا من تكلفة ونوعية خدمات النقل البرية والبحرية المتوفرة للتجار في البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

٩٥- ووجود إدارة جمركية حديثة وكفؤة له أهمية حاسمة لتحسين مشاركة البلدان في التجارة الدولية، لأنها تساعد في أداء ثلاث مهام رئيسية: (١) فهي تقوم بجمع الرسوم التي تمثل جزءا كبيرا من إيرادات الحكومة في البلدان النامية؛ (٢) وهي ضرورية في مكافحة الاتجار في المنتجات غير المشروعة؛ (٣) وهي تقوم بتجميع الإحصاءات التجارية الأساسية في صنع السياسات.

٩٦- وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يقتضي أيضا إيلاء اهتمام خاص إلى تطوير الطاقات الوطنية على تقديم الخدمات المالية المتعلقة بالتجارة الحديثة. وغياب نظم المعلومات الائتمانية والمعارف المتعلقة بالمنتجات والمؤسسات الحديثة لتمويل التجارة، يمنع هذه البلدان من التكيف مع متطلبات النظم المالية المقبولة دوليا.

٩٧- ويقدر أن تتجاوز التجارة الإلكترونية في السنتين التاليتين للأونكتاد العاشر نسبة ١٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. ويؤكد العديد من الدراسات التحليلية والإسقاطات أنه بإمكان البلدان النامية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تكون من بين أهم المستفيدين المحتملين من الفرص التي تولدها التجارة الإلكترونية. ومع ذلك، فمن الممكن أن تظل منافع التجارة الإلكترونية بعيدة عن متناول العديد من البلدان النامية إذا لم يتم التصدي للعقبات والقضايا التالية: (١) الوصول: يظل الربط بشبكة الإنترنت باهظ الثمن في معظم الأحيان بالنسبة للمستفيدين الصغار في البلدان النامية؛ (٢) الموارد البشرية: تظل من بين الأولويات مسألة توعية الحكومات والأوساط التجارية بأهمية التجارة الإلكترونية ونشر المهارات المتصلة بها (التقنية والإدارية)؛ (٣) المضمون: إن القدرة (لا سيما قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة) على الاستفادة من التجارة الإلكترونية تعني التعجيل بإنتاج المكونات المحلية والتسويق على الشبكة العالمية؛ (٤) الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة: يتطلب الأمر النظر في مسائل مثل إصدار الشهادات، والتصديق، وحماية الملكية الفكرية، والترميز، بمشاركة البلدان النامية في المناقشات والمفاوضات المتصلة بالموضوع؛ (٥) الأبعاد المالية والضريبية: ستتأثر آليات ضمان المدفوعات وتقنيات تمويل التجارة تأثرا جذريا بتوسيع نطاق التجارة الإلكترونية؛ كما ينبغي مراعاة أثر المدفوعات الإلكترونية على إصدار النقد؛ وما زالت الآثار المترتبة على مختلف سيناريوهات الضرائب المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في البلدان النامية غير واضحة وتتطلب مزيدا من البحث؛ (٦) الأمن والإدارة: ينبغي زيادة تحديد دور كل من الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص في تعيين بعض أسس التجارة الإلكترونية (من ذلك مثلا الأسماء والعلامات التجارية الكبرى في

شبكة الإنترنت ومراقبة المكونات وضبطها فيها). وأما المناقشات الجارية على الصعيد الدولي بشأن "إطار عالمي للتجارة الإلكترونية، فقد أخذت تتناول البعد الإنمائي. وما لم يوضع هذا البعد في الاعتبار يمكن أن تظل التجارة الإلكترونية تؤدي إلى توسيع الفجوة بين "الحائزين" و"المخرومين" في مجتمع المعلومات العالمي الناشئ بدلا من تضيقها.

٩٨- وغالبا ما تتضمن خبرة البلدان التي نجحت في هذا المجال تعبئة فعالة للمجتمع المدني لبلوغ أهداف الاقتصاد الذي يستند إلى المعارف: فقد أسهمت الحكومات والمشاريع والمجتمعات المحلية في مختلف أنواع "مجموعات العمل الوطنية". وهذه خبرة يمكن أن تتبادلها هذه البلدان مع البلدان الأخرى من خلال المبادلات والمناقشات بين مختلف قطاعات المجتمع المدني. كما سيكون من الضروري توفر الدعم الدولي. وينبغي إيلاء أولوية للتبادل المباشر للخبرات بين المؤسسات والمشاريع التي تتعاطى التجارة الإلكترونية.

٩٩- ومن الضروري لتمكين شركات النقل في البلدان النامية من تحقيق نجاح اقتصادي في بيئة سوقية محررة تطبيق سياسات تستهدف بناء الطاقات وإزالة العقبات من سبيل هذه الشركات. وترتبط هذه السياسات ارتباطا جوهريا بعمليات التحرير. وتستفيد جميع شركات النقل من وجود بيئة تنظيمية ومشجعة تمنحهم فرصة معقولة للنجاح. كما أن وجود خدمات نقل أكفأ من شأنه أن يفيد كثيرا المستوردين والمصدرين المحليين. وينبغي عدم الخلط بين هذا النهج والدعوة إلى اتخاذ تدابير تقييدية أو تمييزية من شأنها أن تعترض سبيل حرية اختيار مستخدمي خدمات النقل والإمداد. بيد أن ذلك يتطلب قدرا من تبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية، مثل شروط تسجيل السفن وفرض الضرائب، وما إلى ذلك. وقد تم في محافل عديدة توضيح مدى تأثير إجراءات التجارة والنقل القديمة في منع البلدان النامية والاقتصادات الناشئة من المنافسة على قدم المساواة مع البلدان المتقدمة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد حكومات البلدان النامية في تبسيط هذه الإجراءات وأن يكفل في الوقت نفسه أن الإجراءات المبسطة للتجارة والنقل ستساعد مشاريع البلدان النامية في تحسين مشاركتها في التجارة العالمية بتأمين فرص وصولها بتراحة إلى خدمات نقل تتسم بالكفاءة والمنافسة من حيث التكلفة.

### تنمية الموارد البشرية

١٠٠- تتأثر المشاريع في البلدان النامية بنقص عام في المهارات والمعارف والقدرات يحول دون تنمية قدرتها على الابتكار والتكيف مع التكنولوجيا المتغيرة، والمتطلبات القانونية والممارسات التجارية في اضطلاعها بالتجارة الخارجية. كما أنها تواجه مشكلات في تطبيق الأساليب المحسنة في العمل والإدارة، وهي أساليب لازمة لتعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. ولئن كانت هذه المؤثرات تمس جميع العمليات الاقتصادية، فإنها أثار تقييدية إلى حد بعيد في ما يتعلق بخدمات دعم التجارة التي يعتمد عليها توسيع نطاق التجارة الخارجية وتنويعها.

١٠١- ويجب أن تتكيف عمليات الإنتاج والخدمات مع الظروف المتغيرة: فمع تقدم التكنولوجيا، تزداد قوة التنظيم وتغير الممارسات التجارية، وكل منهما يتيح فرصا جديدة ويفرض قيودا جديدة. ويتعين تكييف القدرات والممارسات الشخصية وفقا لذلك، ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام بتنمية الموارد البشرية. غير أنه إضافة إلى سد هذه الحاجة الواضحة، ستحدث بصورة متنامية زيادات أخرى في الكفاءة والابتكار الجذري جراء الجهود البشرية وستكون مصدرا رئيسيا للنمو في المستقبل، ولذلك يجب أن تصبح تنمية الموارد البشرية مسألة رئيسية في السياسة العامة.

### التعاون بين بلدان الجنوب

١٠٢- تمثل الخبرات الإنمائية للبلدان النامية موارد قيمة من أجل تصميم استراتيجيات إنمائية. ولذلك ينبغي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال المشاركة في خبرات التنمية فيما بين البلدان النامية التي بلغت مراحل مختلفة من التنمية بالتعاون مع البلدان المتقدمة.

### ثانيا- مشاركة الأونكتاد

١٠٣- إن كفاءة تمتع جميع البلدان بفوائد العولمة تتطلب مواجهة تحديات معقدة تتعلق بالسياسة العامة وتنشأ، لا سيما على مستوى الاقتصاد الكلي العالمي، عن تزايد ترابط مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، بما في ذلك على وجه الخصوص التجارة والتمويل والاستثمار، والمخاطر السلبية التي ينطوي عليها أحيانا هذا الترابط. والأونكتاد، باعتباره حلقة الوصل داخل الأمم المتحدة من أجل المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، يحتل مكانا متميزا يؤهله لدرس هذه القضايا المترابطة في مجالات آراء حول إعادة صياغة السياسات من منظور إنمائي في عالم سائر في طريق العولمة. وللأونكتاد دور رئيسي يؤديه في مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تحسين فهم كيفية رسم سياسات للاندماج الكفء في الاقتصاد العالمي، مع مراعاة القضايا الجديدة العديدة التي تواجه صانعي السياسات، وتكييف هذه العملية مع مستوى التنمية الاقتصادية لكل بلد ومؤسساته. وفي هذا الصدد ينبغي للأونكتاد أيضا أن يواصل، استنادا إلى التجارب ذات الصلة، استكشاف سبل تعزيز الفرص الإنمائية التي تتيحها عملية العولمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

١٠٤- ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي للأونكتاد:

- القيام بدور منبر المناقشات والمداولات الحكومية الدولية التي تدعمها مناقشات مع الخبراء وتبادل للخبرات. وترمي هذه الأنشطة إلى بناء توافق آراء؛

- القيام بأنشطة البحوث والتحليل وجمع البيانات لأهداف من بينها توفير مدخلات فنية لمناقشات الخبراء وممثلي الحكومات؛
- القيام، بالتعاون والتنسيق مع غيره المنظمات المعنية والبلدان المتلقية والمانحة، بتوفير المساعدة التقنية المصممة وفقا لاحتياجات البلدان النامية والمرتبطة بأنشطته في البحث والتحليل.

١٠٥- وينبغي للأونكتاد، في مناقشاته على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الخبراء وفي أنشطته التحليلية وكذلك في التعاون التقني، أن يواصل التركيز على ميادين نشاط أربعة: العولمة والتنمية؛ والاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا؛ والتجارة في السلع والخدمات والقضايا السلعية؛ والهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة. وينبغي أن تحدد الأولويات في كل مجال من هذه المجالات وأن تعكس حاجات البلدان النامية والمزايا النسبية للأونكتاد. وينبغي للدول الأعضاء أن تحدد التعاون الممكن بين الأونكتاد ومختلف فعاليات المجتمع المدني. وينبغي للأونكتاد، طبقا لدوره كجهة تنسيق في منظومة الأمم المتحدة في القضايا المتعلقة بأقل البلدان نموا، أن يواصل إيلاء اهتمام خاص لهموم أقل البلدان نموا عن طريق القيام بالعمل التحليلي والتعاون التقني، وأن يعزز قدرته على أن يتناول بطريقة متكاملة القضايا المتصلة بأقل البلدان نموا. وينبغي للأونكتاد كذلك أن يبحث دور التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كأداة للنهوض بالنمو والاستقرار الاقتصادي والتنمية.

١٠٦- وينبغي للأونكتاد لدى الاضطلاع بولايته أن يأخذ في الاعتبار أعمال المنظمات الدولية الأخرى وينبغي له أن يستعاون معها تعاونا وثيقا من أجل زيادة أوجه التآزر والاتساق والتكامل والتعاقد بين السياسات وتفاذي الازدواج.

### ألف - العولمة والترابط والتنمية

١٠٧- ينبغي للأونكتاد أن يواصل إتاحة محفل لتبادل الآراء ووجهات النظر بشأن تطور العولمة وإدارتها وبشأن ترابط التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا في تأثيرها على آفاق النمو والتنمية في البلدان النامية. والغرض من هذا العمل هو المساعدة في تعزيز السياسات والاستراتيجيات على المستويين الوطني والدولي التي يمكن أن تساهم في التنمية. وفيما يتعلق بالمسائل المالية والنقدية، فإنه ينبغي للأونكتاد أن يدخل المنظور الإنمائي في أعماله. وينبغي أن ينصب الاهتمام على التمويل من أجل التنمية على نحو يتمشى والجهود الرامية إلى تحقيق استقرار مالي أكبر. وإذ يضع الأونكتاد في اعتباره الأعمال التي يضطلع بها في منظمات أخرى ذات صلة، ينبغي له أن يساهم في مناقشة المسائل المتصلة بتعزيز المؤسسات المالية الدولية والإصلاحات الجارية فيها، بما في ذلك تعزيز القدرات على الإنذار المبكر والاستجابة في معالجة نشوء وانتشار الأزمات المالية، وذلك بمواصلة التحليلات ذات الصلة التي تنطلق من منظور إنمائي. وعلى الصعيد الوطني، يمكن للأونكتاد أن يساهم في اتباع سياسات محلية سليمة في

الاقتصاد الكلي والمسائل المالية، وأن يساهم في الإصلاحات الإدارية وفي الجهود المستمرة الرامية إلى إيجاد إطار قانوني وتنظيمي وطني يتسم بالاستقرار والشفافية ويكون مؤاتيا للتنمية. وعلى الصعيد الدولي، يمكن القيام بذلك عن طريق اتباع سياسات اقتصاد كلي وسياسات مالية دولية متماسكة ومواصلة الجهود للنهوض بنمو اقتصادي دولي مستقر مؤات للتنمية.

١٠٨- وينبغي أن يسهم العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد، والمتصل بالترابط بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار وتأثير هذا الترابط على التنمية، في تحقيق الاتساق في رسم السياسة الاقتصادية العالمية. وينبغي أيضا أن يواصل الأونكتاد تحليل أسباب وآثار الأزمات المالية، بما فيها الأزمة الخطيرة في شرقي آسيا، وأن يسهم في النقاش حول تدابير منع وقوع مثل هذه الأزمات وإدارتها وحلها.

١٠٩- وإذ يضع الأونكتاد في اعتباره "الأثر الإنمائي للعمولة" الموجز في الفرع أولا - ألف في خطة العمل هذه، ينبغي له أن يواصل التركيز على آثار العمولة في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وبعبارة أدق، ينبغي القيام بعمل تحليلي بشأن:

- إمكانات البلدان النامية لتعزيز تنميتها واندماجها في الاقتصاد العالمي بطرق منها تعزيز قوى النمو الداخلية من خلال تراكم رأس المال وبناء القدرة التكنولوجية؛
- أثر اصلاحات الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي في التنمية، على ضوء الترابط العالمي المتزايد؛
- سياسات تحسين الآثار الايجابية للعمولة وتقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد؛
- الاصلاحات المؤسسية وبناء القدرات في سياق الأسس اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة التي تتخذ الشعب مرتكزا لها، مثل توسيع وتعزيز الأسس الديمقراطي للمؤسسات وضمان الإدارة العامة السليمة؛
- دور التكامل الإقليمي، سواء فيما بين البلدان النامية أو بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة في ضمان زيادة الاستقرار الاقتصادي وتخفيف آثار الصدمات الخارجية السلبية. وينبغي أن يشمل ذلك تحليل خبرات التكامل الإقليمي. وينبغي أن يوفر الأونكتاد محفلا لتبادل الخبرات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة في مجال التكامل الإقليمي ودون الإقليمي؛
- المشكلات الخاصة بأقل البلدان نموا في جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي؛

- إدارة الديون العامة والخارجية والمحلية في البلدان النامية دعماً لأعمال برنامج إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) في هذا المجال، وبالتعاون مع منظمات دولية أخرى؛
- المشكلات الخاصة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في جهودها الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي في وقت تجري فيه هذه البلدان تحولات عميقة في المجتمع بأسره. بما في ذلك هياكل النظم والهياكل المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- منظور جنساني يساهم في تمكين المرأة بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الاقتصاد.

#### ١١٠- وينبغي للأونكتاد في عمله المتعلق بالعمولة والتنمية:

- أن يأخذ في الاعتبار نتائج وخبرات تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، وكذلك الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً؛
- أن يساهم في التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، بمواصلة عمله التحليلي لدعم تحقيق أهداف جدول الأعمال الجديد، والمشاركة الكاملة في العملية التي تسبق وتشمل استعراضه النهائي وتقييمه في عام ٢٠٠٢، ووفقاً للفقرة ١٠٠ من قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يشجع الأمين العام للأمم المتحدة على إنشاء برنامج فرعي جديد بشأن أفريقيا؛
- أن يساهم في تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وفي الاضطلاع بالولاية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- أن يحدد مجالات الأولوية في العمل على الصعيد الوطني ودون الإقليمي وأن يقترح برامج للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، وللأقتصادات الضعيفة هيكلية والمعرضة للأزمات والصغيرة.

#### ١١١- وينبغي للأونكتاد في أعماله المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أن يواصل تحليل اتجاهات تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وأثرها على البلدان النامية.

١١٢- وينبغي للأونكتاد، في عمله التحليلي المتعلق بالديون أن يحلل مشاكل ديون جميع البلدان النامية، مراعيًا خصائصها، بهدف تحديد حلول دائمة وفعالة وموجهة نحو التنمية.

١١٣- وينبغي للأونكتاد، في عمله التحليلي الذي يتعلق باستثمارات حوافظ الأوراق المالية والذي يضطلع به في سياق تحليله لجميع أشكال الاستثمار على صعيد السياسة العامة، أن يحلل خصوصا آثار استثمار الحوافظ الأجنبية والتدفقات المالية الدولية في التنمية، وأسباب وآثار تقلباتها، ودورها في خلق الاستدامة المالية وآثارها في السياسة العامة.

### باء- الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا

١١٤- نظرا للزيادة السريعة في تدفقات الاستثمار على المستوى العالمي وظهورها كقوة من القوى الدافعة في الاقتصاد العالمي، ينبغي للأونكتاد أن يستمر في الاعتماد على ميزته النسبية في تناول قضايا الاستثمار الدولي، وينبغي للأونكتاد أيضا أن يواصل تناول قضايا التكنولوجيا وتنمية المشاريع بما في ذلك علاقتها بالاستثمار، وينبغي له أن يهدف إلى تحسين فهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لخيارات السياسة العامة في هذه المجالات؛ وإلى تعزيز قدراتها الوطنية على صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير وبرامج العمل في هذه المجالات؛ وإلى تعزيز فهم القضايا الناشئة، بما في ذلك دور الترتيبات الدولية، بهدف تعزيز قدرة تلك البلدان على المشاركة في المناقشات والمفاوضات. وينبغي إيلاء اعتبار خاص للحاجة إلى تشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية.

### ١٥- تحسين فهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء الطاقة التكنولوجية، وتدويل المشاريع

١١٥- في مجال الاستثمار، ينبغي للأونكتاد:

- أن يجمع ويحلل البيانات وأن يجري البحوث الموجهة نحو السياسة العامة عن قضايا الاستثمار المتصلة بالتنمية، بما في ذلك تفاعل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الداخلي، والترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. وينبغي بوجه خاص أن يجري هذه البحوث بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وإنشاء المشاريع على المستوى المحلي وتنمية طاقة العرض بوجه عام؛ ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعبئة الموارد، وتنمية الهياكل الأساسية، والحفاظة على الاستدامة البيئية، وبناء الطاقة التصديرية، وتنمية الموارد البشرية، دون أن تغيب عن الأذهان أهمية الروابط والتفاعلات بين الشركات الأجنبية والمحلية (بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة)؛

• أن يجري بحثا موجهة نحو السياسة العامة عن قضايا تتعلق بجذب الاستثمار الدولي والاستفادة منه، بما في ذلك محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وأطر السياسة العامة والأطر القانونية والتنظيمية وأفضل الممارسات المؤدية إلى تنمية القطاع الخاص والمواتية للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتنمية الخبرة المحلية فضلا عن الشبكات الإقليمية؛ والسياسات الحكومية الهادفة إلى تحقيق أكبر قدر من الأثر الإيجابي وأدنى قدر من الأثر السلبي الممكن للاستثمار الدولي، والاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير؛

• أن يبحث استخدام الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتضمن محتوى تكنولوجيا كبيرا وطاقة تصديرية وآثار هذا الاستثمار، وخاصة على التجارة، وتعزيز الروابط في السوق المضيفة. ويتطلب دور معاهدات الازدواج الضريبي في تعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر مزيدا من البحث.

١١٦- وفي مجال التكنولوجيا، ينبغي أن يهدف العمل التحليلي للأونكتاد إلى استخلاص الدروس من التجربة المتجمعة من نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من القنوات بغية دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للاستجابة للتغيرات التكنولوجية والعلمية ووضع أدوات للسياسة العامة لتيسير نقل التكنولوجيا. كما ينبغي أن يسعى إلى استكشاف الطرق التي يمكن بواسطتها إنشاء بيئة مواتية لنقل المعارف ونشرها، فضلا عن مختلف طرق وآليات النقل والانتشار، بما في ذلك الطرق والوسائل المحددة التي تيسر الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا على أن توضع استنتاجات مؤتمر ريو في الاعتبار الكامل. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة وللولاية التي تمخضت عنها الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة.

١١٧- وينبغي للأونكتاد أن يحلل جميع جوانب الاتفاقات الدولية القائمة ذات الصلة بنقل التكنولوجيا. وينبغي له أيضا أن يأخذ بعين الاعتبار عمل لجنة العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مجالات حماية الموارد البيولوجية وتأثير التكنولوجيا البيولوجية في التنمية.

١١٨- وينبغي للأونكتاد أن يحدد وينشر المعلومات المتعلقة بتدابير بلد المنشأ التي تشجع نقل التكنولوجيا بطرائق شتى إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا.

١١٩- وفي مجال تنمية المشاريع، ينبغي للأونكتاد أن يقوم بتجميع وتحليل البيانات عن أفضل الممارسات المحلية لتنشيط التنمية وأن يعين السبل والوسائل التي تتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية الوفاء بالمعايير الدولية، فضلا عن الحصول على التكنولوجيات الجديدة والانتفاع منها عن طريق الربط الشبكي والشراكة. وينبغي له بالإضافة إلى ذلك أن يحلل الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية والشركات عبر الوطنية

من ناحية أخرى. ويحدد الآليات لتمويل هذه المشاريع ويعزز طاقة المرأة واشتراكها في تشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يسهم في التخفيف من حدة الفقر.

١٢٠- وينبغي للأونكتاد أن يبحث كذلك تأثير التكامل الإقليمي على (أ) تنمية القدرات التنافسية للمشاريع، وخاصة في مجال تطوير وتعزيز سلاسل إنتاج السلع والخدمات القادرة على المنافسة، وكذلك تحديد وتعزيز تدابير الدعم المرافقة لهذه السلاسل؛ (ب) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (ج) اتفاقات الاستثمار.

١٢١- وينبغي للأونكتاد أن يجري بحثاً موجهة نحو السياسة العامة بشأن ما يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء الطاقات التكنولوجية وتدويل المشاريع من آثار في مجال المنافسة والقدرة على المنافسة. وبوجه خاص، ينبغي أن يبحث الأونكتاد عواقب تطورات مثل التعاون فيما بين الشركات في مجال البحث والتطوير (التحالفات الاستراتيجية مثلاً). وينبغي للأونكتاد أن يوفر محفلاً لإجراء مناقشات على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الخبراء بشأن هذه القضايا.

١٢٢- وينبغي للأونكتاد أن يعزز زيادة الشفافية والكشف المالي بأن يشجع على استخدام معايير معترف بها دولياً للمحاسبة والإبلاغ ومراجعة الحسابات وتحسين الإدارة في الشركات. وينبغي للأونكتاد أن يضع برامج تعاون تقني مناسبة في هذا الميدان.

## ٢٠٠٠ تعزيز قدرة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه وعلى تعزيز الطاقات التكنولوجية ودعم تنمية المشاريع

١٢٣- في مجال الاستثمار، ينبغي للأونكتاد أن يدعم جهود البلدان النامية لجذب تدفقات الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، وللإفادة القصوى من فوائده الصافية، بمساعدتها على صياغة وتنفيذ سياسات ووضع أطر تنظيمية مناسبة. ويمكن لعمليات استعراض سياسة الاستثمار أن تؤدي دوراً خاصاً في هذا الصدد. وينبغي له أن يقوم بإعداد برامج خاصة لمساعدة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد أن يدرس التدابير المحلية القائمة التي يمكن أن يؤخذ بها في برامج لدعم جهود البلدان النامية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه.

١٢٤- وفي مجال القدرات التكنولوجية وتنمية المشاريع، ينبغي للأونكتاد أن يقدم المزيد من الدعم لجهود البلدان لاستحداث نهج متكامل للاستثمار وتنمية التكنولوجيا والمشاريع، وتعزيز القدرة الابتكارية للمشاريع من خلال تنفيذ عمليات استعراض للسياسة الوطنية، عند الطلب؛ كما ينبغي له أن يساعد، من خلال التدريب وغيره من أنشطة التعاون التقني، على تنمية الموارد البشرية اللازمة لصياغة وتنفيذ سياسات متكاملة على المستوى الوطني للاستثمار والتكنولوجيا وتدويل المشاريع.

١٢٥- وينبغي للأونكتاد أن يواصل برنامج إنشاء المشاريع (إمبريتيك) لمساعدة البلدان على تعزيز المقدرات في مجال المشاريع وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الابتكارية والقادرة على المنافسة، وأن يساعد على حل مشاكل الوصول إلى الأسواق، والمهارات في إدارة الأعمال، والتمويل والتكنولوجيا.

٣٤ 'تحسين فهم القضايا الناشئة، بما في ذلك دور الترتيبات الدولية، لأغراض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وتعزيز الطاقة التكنولوجية، وتشجيع تنمية المشاريع في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة'

١٢٦- في مجال الاستثمار، ينبغي للأونكتاد أن يساعد على تعزيز فهم العلاقة بين التجارة والاستثمار وكذلك دور ترتيبات الاستثمار الدولية في عملية التنمية وكيفية مساهمتها في التنمية، بما في ذلك من خلال تيسير تنمية التكنولوجيا والمشاريع. وتتضمن مجالات الاهتمام معاهدات الاستثمار الثنائية التي تضم البلدان النامية، وإدراج المسائل المتعلقة بالاستثمار في الاتفاقات الإقليمية، وزيادة الإحاطة بالمفاهيم الرئيسية في المعاهدات، والبعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية.

١٢٧- وبغية إثراء المناقشات الدولية بالتجربة الفعلية للبلدان والمناطق، وعلى سبيل المثال، الشراكة والحوار بين القطاعين الخاص والعام وتعزيز تقاسم ونشر الممارسات الدولية فيما بين صانعي السياسات على المستوى الوطني، ينبغي للأونكتاد أن يقوم بعمل تحليلي، وأن يوفر محفلاً لتبادل الخبرات، بشأن صياغة سياسات مواتية لتنمية القطاع الخاص على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وبشأن بيئات الاستثمار من خلال إجراء دراسات تستعرض سياسات الاستثمار بناء على طلب البلدان المهتمة.

١٢٨- وفي مجال نقل التكنولوجيا، ينبغي للأونكتاد أن يدرس وينشر على نطاق واسع المعلومات عن أفضل ممارسات الوصول إلى التكنولوجيا.

### جيم- التجارة الدولية

١٢٩- ينبغي أن يظل الهدف الرئيسي للأونكتاد في مجال التجارة الدولية هو مساعدة البلدان النامية على الاندماج بصورة أكمل في النظام التجاري الدولي وعلى الاستفادة منه. وينبغي أن ينصب تركيز عمل الأونكتاد على تحليل السياسة العامة وبناء توافق الآراء لتعيين معالم الأبعاد الإنمائية لنظام التجارة المتعدد الأطراف بوضوح أكبر. وينبغي أن يكون للأونكتاد هدف آخر هو دعم بناء الطاقات في البلدان النامية لتمكينها بصورة تدريجية من أن تصبح طرفاً فعالاً في النظام التجاري المتعدد الأطراف من حيث جني فوائد كاملة من تحرير التجارة، والتمتع بحقوقها المتعددة الأطراف والامتثال لالتزاماتها المتعددة الأطراف. كما ينبغي للأونكتاد أن يعين، استناداً إلى

البحوث وأدلة التجربة العملية وتقييم الأثر الإنمائي، ما يترتب على القواعد التجارية المتعددة الأطراف القائمة والناشئة من آثار على الآفاق الإنمائية للبلدان النامية.

١٣٠- وينبغي توجيه عناصر هامة من عمل الأونكتاد نحو دعم توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي في مجال التجارة من خلال تيسير وضع جدول أعمال إيجابي للبلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة. ويتضمن ذلك تحديد ماهية أدوات سياسة التجارة الدولية الأكثر دعماً للجهود الإنمائية في عالم آخذ في العولمة. كما ينبغي للأونكتاد أن يحدد ويقترح السبل والوسائل لتناول القيود التي تواجهها البلدان النامية في الاستفادة بصورة عادلة من نظام التجارة، بما في ذلك تلك المتعلقة بعوائقها الهيكلية ومحدودية الخيارات في مجال السياسة الداخلية وضعفها المالي، وكذلك تلك المترتبة على الاختلال في التوازن بين الحقوق والالتزامات. وينبغي تحديد سبل ووسائل لمعالجة أوجه الاختلال هذه. كما ينبغي بحث دور ترتيبات التعاون والتكامل الإقليميين وإمكاناتها الإنمائية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٣١- وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جهودها لتشخيص أدوات السياسة التجارية التي تزيد من فعاليتها سياساتها الإنمائية، مع مراعاة ما تواجهه من مشاكل عامة في مجال الوصول إلى الأسواق، وعدم كفاية طاقاتها المؤسسية ونقص طاقات العرض لديها في المجالات ذات التوجه التصديري، فضلاً عن الافتقار إلى الموارد البشرية الماهرة. وينبغي أن يسدي المشورة في هذه المجالات إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وينبغي للأونكتاد أخيراً أن يحدد السبل والوسائل لتوسيع التجارة بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية.

#### ١٤ 'الوصول إلى الأسواق'

١٣٢- ينبغي أن يتصل عمل الأونكتاد بالتحليل أولاً، وبعده بالمساهمة في بناء توافق الآراء على أساس تحليلاته وحسب الاقتضاء في صدد ما يلي:

- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية في قطاعات الصادرات ذات الأهمية للبلدان النامية خاصة في أسواق البلدان المتقدمة؛
- الحفاظ على مستوى وصول جميع المستفيدين إلى الأسواق، بدون رسوم جمركية أو رسوم جمركية مخفضة، من خلال مخططات نظام الأفضليات المعمم الوطنية، وزيادة تحسين ذلك المستوى؛

- إتاحة أقصى قدر من مزايا الوصول إلى الأسواق لأقل البلدان نموا وذلك، مثلا، قيام البلدان المتقدمة بمنح جميع المنتجات تقريبا التي يكون مصدرها أقل البلدان نموا معاملة الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص التعريفية، ومساهمة البلدان النامية الأخرى في تحسين الوصول إلى الأسواق أمام صادرات أقل البلدان نموا واقتراح ذلك ببرنامج متعدد الأطراف وثنائي لتحسين الطاقات والمقدرات الإنتاجية والتصديرية لهذه البلدان؛
- أثر إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية.

### ٢٠٠٠ 'التجارة في الزراعة'

١٣٣- ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الزراعة. وينبغي دعم هذا الجهد بعمل تحليلي وبمساعدة تقنية تقدم إلى البلدان النامية في المجالات التالية: '١' سبل ووسائل تحسين إمكانية وصول الصادرات الزراعية من البلدان النامية إلى الأسواق؛ '٢' توفير الدعم المحلي، بما في ذلك توفيره في سياق جهودها المبذولة لزيادة الإنتاجية والأمن الغذائي و'٣' والإعانات التصديرية وأنواع أخرى من الدعم التصديري. وينبغي للأونكتاد، في هذا الصدد، أن يحلل تأثير عملية الإصلاح المتوخاة في المادة ٢٠ من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة على جميع البلدان النامية، مع الاهتمام خاصة بشواغل أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وينبغي للأونكتاد أيضا أن يتصدى، في عمله التحليلي لاحتياجات وشواغل البلدان النامية الجزرية الصغيرة وينبغي للأونكتاد أن يضطلع كذلك بأعمال تحليلية بشأن الشواغل الكبرى للبلدان النامية في مجال الزراعة.

### ٢٠٠٠ 'التجارة في الخدمات'

١٣٤- ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في تعيين ما يلي:

- القطاعات ذات الأولوية التي ينبغي فيها تحرير التجارة في وقت مبكر؛
- الحواجز التجارية الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في قطاعات الخدمات هذه، لا سيما تلك الحواجز التي تحد من قدرة البلدان النامية على تصدير خدماتها؛
- الشروط اللازمة التي يجب توافرها مسبقا على المستوى المحلي لكي تستفيد البلدان النامية من تحرير التجارة في قطاع الخدمات بوجه عام. وينبغي إيلاء الاهتمام للفرص التي تتيحها البيئة الاقتصادية المفتوحة للبلدان النامية. وينبغي دعم هذا التحليل عند الضرورة بمساعدة تقنية لتقوية

طاقاتها المحلية في مجال الخدمات وبخاصة من خلال تقديم الدعم في مجالات عمليات تكيف السياسات والتشريعات.

١٣٥- وفي مجال التجارة الإلكترونية، ينبغي أن يسهم الأونكتاد في فهم المقترحات المقدمة في مجال التجارة الإلكترونية على المستوى الدولي. وينبغي أن يستكمل العمل التحليلي بأنشطة لبناء الطاقات تهدف إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على الاستفادة من التجارة الإلكترونية والمشاركة بنشاط في المناقشات الدولية لهذا الموضوع.

#### ٤' دعم البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

١٣٦- ينبغي للأونكتاد أن يقدم الدعم التحليلي والتقني للبلدان النامية على صعيد جدول الأعمال الكامن في المفاوضات وفي مجالات التفاوض المحتملة الأخرى. وينبغي له أن يساعد عن كثب هذه البلدان في تنفيذها لبنود جدول أعمالها الايجابي، وذلك عن طريق توفير ما يلزم من مدخلات تحليلية وتقنية في أهدافها التفاوضية، ودعم عملية بناء الطاقات لديها، وتوفير محفل لتبادل الآراء والمعلومات. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة إلى البلدان التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية بغية الإسهام في انضمامها في وقت مبكر وفي إضفاء العالمية على النظام التجاري المتعدد الأطراف.

#### ٥' التكامل الإقليمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف

١٣٧- ينبغي لعمل الأونكتاد في هذا المجال أن يتضمن تحليل وتعيين الخيارات المتاحة لتجمعات اقتصادية معينة ومحاكاة ما يترتب على مناطق التجارة الحرة من آثار على تنمية البلدان النامية وعلى تدفقات التجارة، مع مراعاة العلاقة بين الترتيبات والتجمعات الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٣٨- وينبغي للأونكتاد أن يقدم المساعدة إلى البلدان النامية في تحليل واستحداث أكثر الآليات ملاءمة للأغراض التالية:

- تحديد استراتيجيات جديدة على المستوى الإقليمي لتعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية، بما في ذلك في الاتفاقات المعقودة مع البلدان المتقدمة، ولتحسين طاقتها للنهوض بمصالحها التجارية في المفاوضات العالمية؛
- بلوغ مستوى عال من إلغاء التعريفات الجمركية في إطار التجمعات الإقليمية؛
- زيادة إمكانات وصول سلعها وخدماتها إلى الأسواق داخل التجمعات الإقليمية وخارجها؛

• وضع قواعد منشأ مؤاتية.

#### ٦٠ المعاملة الخاصة والتفاضلية

١٣٩- لكي يقدم الأونكتاد إلى البلدان النامية قدرا مسوغا من المرونة من خلال المعاملة الخاصة والتفاضلية لتمكينها من اتخاذ التدابير اللازمة لسياساتها الإنمائية، ومن التمتع بالفوائد الكاملة للنظام التجاري المتعدد الأطراف فإنه ينبغي له أن ينظر في وسائل ربط أحكام هذه المعاملة الخاصة والتفاضلية بمعايير اقتصادية وإنمائية وبالأثر المحتمل لها على فعالية إنجازها الهدف الشامل المتمثل في الاندماج التدريجي في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعند القيام بذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام إلى: '١' الخبرة المتراكمة في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ و'٢' النظر في وضع أحكام إضافية للمعاملة الخاصة والتفاضلية من أجل دعم تنمية مقدرات العرض من الصادرات القادرة على المنافسة على المستوى الدولي وتشجيع تنوع المنتجات؛ '٣' الإمكانيات المتاحة لربط زيادة تحرير التجارة بتعزيز نقل التكنولوجيا؛ و'٤' تعيين تدابير المعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح أقل البلدان نموا.

#### ٧٠ قضايا المنافسة

١٤٠- وينبغي للأونكتاد أن يواصل ويوسع مساعده للبلدان المهتمة في تطوير إطارها الوطني التنظيمي والمؤسسي في مجال قانون وسياسة المنافسة.

١٤١- وينبغي أن يهدف عمل الأونكتاد في هذا المجال، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وسائر المنظمات ذات الصلة، إلى تعزيز طاقة المؤسسات العامة المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك في البلدان النامية ومساعدتها في تثقيف الجمهور وممثلي القطاع الخاص في هذا المجال.

١٤٢- وينبغي للأونكتاد أن يستمر في بحث المسائل المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة ذات الأهمية المحددة في التنمية. وينبغي له أن يقوم بإعداد تقارير دورية عن التقييدات التي تفرض في القطاعات الاستراتيجية وأثرها على البلدان النامية ولا سيما البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ولا سيما على قدرتها التنافسية. وينبغي أن يقوم الأونكتاد بدراسة متعمقة للأثر الإنمائي للاتفاقات الدولية المحتملة بشأن المنافسة.

١٤٣- وينبغي للأونكتاد أيضا أن يواصل دراسة العلاقة بين المنافسة والقدرة التنافسية فضلا عن الجوانب المتصلة بالتجارة من المنافسة وتوضيحها ورصدها، بطرق منها إجراء دراسات قطرية ودراسات حالات فردية محددة.

## ٨- تعزيز طاقات العرض في قطاعات السلع الأساسية الموجهة، نحو التصدير

١٤٤- نظرا لأهمية السلع الأساسية بالنسبة لكثير من البلدان النامية في مجالات العمالة والدخل وحصائل الصادرات، ينبغي للأونكتاد أن يعزز دعمه للبلدان النامية في هذا المجال. وينبغي أن يتركز عمل الأونكتاد على ما يلي:

- تعيين سبل ووسائل زيادة طاقة العرض لدى البلدان المنتجة للسلع الأساسية، وكذلك تحديد العقبات التي تعترض سبيل تنمية صناعات التجهيز، ومساعدة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية لكي تحقق الاستغلال الكامل لتنوع السلع الأساسية بوصفه أحد السبل الممكنة الرئيسية نحو التصنيع؛
- تعيين التغيرات التي تحدث في ديناميات وهيكل الأسواق الدولية للسلع الأساسية، من أجل زيادة تمكين البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية من صياغة الاستجابات على صعيد السياسة العامة إزاء التطورات الجديدة الحاسمة؛
- إتاحة رؤية واضحة لتعقيدات السلاسل الدولية للسلع الأساسية لتمكين مشاريع تلك البلدان من احتلال المركز الأمثل في السوق، وزيادة القيمة المضافة المحتفظ بها إلى أقصى حد، وتحقيق درجة مثلى من الآثار الدينامية للروابط والتكنولوجيات ورفع المستوى؛
- المساعدة في زيادة شفافية الأسواق وتدفقات المعلومات بطرق منها جمع ونشر المعلومات والبيانات السلعية ذات الصلة وذلك على أساس منتظم ومتواتر؛
- إتاحة محفل يمكن فيه للمنتجين الأقل كفاءة الاجتماع بمنتجين ذوي كفاءة عالية لاستكشاف إمكانيات التعاون وتغيير موقع الإنتاج؛
- العمل، بالتضامن مع شركاء آخرين متعددي الأطراف حسب الاقتضاء، مثل البنك الدولي، على مساعدة التجار والمنتجين في إدارة المخاطر السعرية وكذلك في استخدام أدوات التمويل المنظم لتوليد موارد إضافية يمكن استخدامها لتنمية أو تنوع قطاع السلع الأساسية؛
- تزويد منتجي ومستخدمي النفط والغاز في البلدان النامية بالمساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسة العامة بشأن الآليات ذات الصلة، بما في ذلك أدوات إدارة المخاطر، وخاصة في سياق

تنفيذ الخصخصة ومخططات التحرير بهدف حماية الحكومات والهيئات الخاصة المستخدمة والمستهلكين من مخاطر التقلبات السعرية العالية؛

- التعاون الوثيق مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية، واستخدام أوجه التكامل القائمة لتحقيق أقصى المزايا.

#### ٩٠٠٠ تعزيز طاقات العرض في قطاعات المصنوعات والخدمات الموجهة نحو التصدير

١٤٥- ينبغي أن يركز عمل الأونكتاد على ما يلي:

- مواصلة تقييم الفرص المتاحة لتحقيق تنمية دينامية للصناعات والخدمات الموجهة نحو التصدير في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً؛ والقيام خاصة بتعيين قطاعات الخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية وسبل التغلب على أوجه قصور الهياكل الأساسية التي تعيق تنميتها، بوسائل تشمل إدخال أساليب جديدة للتجارة في الخدمات؛
- تحليل السبل التي تسمح للبلدان النامية بتحسين طاقات العرض لديها في مجال التجارة في الخدمات من خلال أمور من مجلتها تنمية الموارد البشرية، وبناء الطاقات المؤسسية، وتحسين الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة واستخدامها، ولا سيما في قطاع تطوير برامج المعلوماتية والقطاعات السمعية والبصرية وهي التكنولوجيات ذات الأساس الرقمي، ووضع تشريعات مناسبة؛
- تحليل الإمكانيات المتاحة لتعزيز القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية من المنتجات الصناعية والخدمات ووصولها إلى الأسواق؛
- مساعدة البلدان النامية على وضع استراتيجيات لكي تندمج في الأسواق الإقليمية والعالمية باعتبار هذا الاندماج خياراً رئيسياً من خيارات السياسة العامة فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي والخدمات القادرين على المنافسة.

#### ٩٠٠٠ التجارة والبيئة

١٤٦- ينبغي أن يتركز عمل الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، على المساعدة في كفالة التوازن في مناقشة التجارة والتنمية من خلال إلقاء الضوء على المسائل التي تهم البلدان النامية وتعزيز البعد الإنمائي. ويتطلب ذلك بدوره اهتماماً خاصاً بمجالات العمل التالية:

- تعيين السياسات اللازمة للتصدي للقيود الرئيسية التي تواجه كثيرا من البلدان النامية في الاستجابة للتحديات البيئية مثل الافتقار إلى الطاقات التقنية والمالية والمؤسسية والتوريدية مع مراعاة الأوضاع البيئية والإنمائية لكل بلد؛
  - زيادة فهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التدابير التجارية للأغراض البيئية على البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية، بما في ذلك آثار المتطلبات البيئية على صادرات البلدان النامية؛
  - تعيين الاحتياجات المحددة للبلدان النامية في مجال بناء الطاقات والعمل على وضع برنامج واسع النطاق لبناء الطاقات في مجالات التجارة والتنمية.
- ١٤٧- وينبغي للأونكتاد أن يشجع وأن يعمل أيضا، بالتعاون الكامل مع المنظمات الأخرى ذات الصلة وخاصة وحسب الاقتضاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الصحة العالمية، على تعزيز التحليل وبناء توافق الآراء بهدف تحديد المسائل التي قد تعود بفوائد ممكنة للبلدان النامية بما في ذلك الروابط بين الصحة العامة والتنمية. وينبغي أن يركز هذا العمل على ما يلي:
- بحث الآثار الاقتصادية والإنمائية المترتبة على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتحديد سبل تعزيز التنفيذ والاستخدام الفعالين لتدابير التمكين من أجل تحقيق الأهداف البيئية العالمية؛
  - دراسة سبل تعزيز التطوير المحلي للتكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها إلى البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الأحكام المتصلة بالموضوع والواردة في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ومنها مثلا المادة ٧ والمادة ٦٦-٢ من ذلك الاتفاق، بغية المساهمة في النهوض بالابتكار التكنولوجي وفي نقل ونشر التكنولوجيا تحقيقا للصالح المشترك للمنتجين والمستهلكين للمعارف التكنولوجية بشكل يفضي إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات؛
  - مراعاة أهداف وأحكام اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ودراسة سبل حماية المعرفة المحلية والابتكارات وممارسات المجتمعات المحلية والأصلية وتعزيز التعاون في البحث والتطوير المتعلقين بالتكنولوجيات المرتبطة باستخدام الموارد البيولوجية استخداما مستداما؛

- بحث الآثار التجارية والإنمائية المحتملة للتدابير البيئية والفرص الناجمة عنها، مع مراعاة شواغل البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بالآثار المحتملة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم جهود البلدان النامية في النهوض بإنتاج المنتجات المفضلة بيئياً وبفرص التجارة فيها؛
- سبل تعزيز ودعم الاستثمارات والتجارة التي تساهم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أمور منها الموارد الإحيائية مثل مبادرة التجارة الإحيائية (البيولوجية)؛
- دراسة سبل ووسائل معالجة شواغل البلدان النامية في مجال صادرات السلع المحظورة محلياً؛
- تعزيز أهمية تقييم الموارد الطبيعية بصورة مناسبة بهدف زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات التي تولدها هذه الموارد؛
- مساعدة البلدان النامية في تعزيز فهم الآثار التجارية والبيئية، بما فيها آثار التنوع الإحيائي (البيولوجي)، والآثار الإنمائية الناجمة عن التكنولوجيات الإحيائية؛
- دعم بناء طاقة البحث والتطوير والنظم القانونية والتنظيمية لدعم برنامج لجنة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛
- مواصلة أعماله كمدير لمهام لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة.

### دال - الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية

١٤٨ - ينبغي للأونكتاد أن يستمر في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في بناء الهياكل الأساسية للخدمات في مجالات الجمارك والنقل والأعمال المصرفية والسياحة بغية تحسين قدرتها على المنافسة في السوق الدولية.

١٤٩ - وينبغي أن يضم برنامج عمل الأونكتاد في صدد كل من أنشطته التحليلية وتعاونه التقني ما يلي:

- تيسير التجارة واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الأنشطة ذات الصلة بالتجارة وبشكل خاص البعد المتصل بالتنمية من التجارة الإلكترونية؛
- الإصلاحات المؤسسية والتعديلات التشريعية حسب الاقتضاء وأنشطة بناء الطاقات والتدريب الداعمة لإقامة هياكل أساسية خدمية فعالة لأغراض التجارة؛
- المكاسب المحتملة من حيث الكفاءة نتيجة بناء هياكل أساسية خدمية من أجل التجارة على الصعيد الإقليمي؛
- المشاكل الخاصة بأقل البلدان نمواً، مثل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات وبناء طاقة في مجال الموارد البشرية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والمشاركة بالتالي في مجتمع المعلومات.

### ١٠٠٠ تيسير التجارة والنقل

١٥٠- ينبغي أن يركز عمل الأونكتاد على ميزته النسبية في مجالات الاقتصادات التطبيقية للنقل وتيسير التجارة والنقل المتعدد الوسائط. ويجب على الأونكتاد أن يعالج المشاكل المتصلة بتوفير خدمات النقل الدولية والوصول إليها كجزء لا يتجزأ من تدابير الدعم الدولية التي تستهدف تمكين تجارة وصناعة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر من بين هذه البلدان، للمشاركة بفعالية أكبر في عملية العولمة.

١٥١- وينبغي مواصلة وتعزيز الأعمال التي اضطلع بها الأونكتاد في السنوات الأخيرة في مجال نظم إدارة المعلومات والسوقيات المطبقة في قطاع النقل، مثل نظم المعلومات المسبقة عن البضائع. وينبغي أن تغطي برامج الأونكتاد اهتماماً خاصاً للصعاب المحددة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

١٥٢- وينبغي للأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، مواصلة القيام بالدراسات بشأن تنفيذ قواعد النقل المتعدد الوسائط.

### ٢٠٠٠ الجمارك

١٥٣- ينبغي أن يواصل برنامج الأونكتاد لإصلاح وأتمتة الجمارك ("أسيكودا" أو النظام الآلي للبيانات الجمركية) دعم جهود البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد أن يكفل مراعاة أحدث تكنولوجيا المعلومات وأكثرها فعالية في تنفيذ مشاريع إصلاح وأتمتة الجمارك. وفي هذا الصدد ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء الطاقات في البلدان النامية

لتيسير الامتثال لمتطلبات المعايير المحددة في الاتفاقات المتعددة الأطراف مثل اتفاق منظمة التجارة العالمية لتحديد القيمة الجمركية.

### ٣٥٠ الأعمال المصرفية والتأمين

١٥٤- ينبغي للأونكتاد أن يقوم بأعمال المساعدة التحليلية والتقنية لمساعدة هيئات التنظيم ورابطات الصناعة ذات الصلة في تحسين الإطار التنظيمي والمؤسسي لتكييف هذا القطاع مع أفضل الممارسات الدولية والمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات المعقود في إطار منظمة التجارة العالمية.

### ٣٥١ الخدمات اللازمة للمشاريع البالغة الصغر

١٥٥- ينبغي أن يواصل الأونكتاد أعماله التحليلية والمساعدة التقنية بشأن تطوير الهياكل الأساسية المالية والخدمات التي تستجيب لاحتياجات المشاريع البالغة الصغر. بما في ذلك مجالات الائتمان والتأمين والادخار المتصلة بالمشاريع البالغة الصغر.

### ٣٥٢ التجارة الإلكترونية

١٥٦- ينبغي للأونكتاد أن يساهم في إعلام المناقشات الدولية بالأثر الإنمائي لشبكات المعلومات العالمية مع التصدي بصورة خاصة لمعالجة الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، مثل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات ونقص الهياكل الأساسية وبناء طاقة من الموارد البشرية. وينبغي إيلاء أهمية خاصة إلى تأثيرها على قطاع المشاريع، بما في ذلك هياكل الشركات ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنافسة العالمية وكذلك التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في تنظيم الحلقات الدراسية وورش العمل وغيرها من وسائل تبادل المعلومات بشأن الموضوعات الداخلة في هذا المجال.

١٥٧- وينبغي للأونكتاد أن يقوم بأعمال تحليلية موجهة نحو السياسة العامة بشأن ما يلحق البلدان النامية من آثار ناجمة عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للتجارة الإلكترونية من منظور إنمائي، إلى جانب العمل الجاري بشأن الجوانب القانونية بالتعاون الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وخاصة القضايا ذات الأهمية في قطاع النقل وغيره من قطاعات الخدمات المتصلة. وينبغي أيضا للأونكتاد أن يحلل البيانات الإحصائية الأساسية بشأن تدفقات التجارة الإلكترونية.

١٥٨- ينفذ الأونكتاد بالكامل استراتيجية برنامج النقاط التجارية المقترحة في وثيقة الأمانة TD/B/WP/120. بما في ذلك نقل شبكة فرص التجارة الإلكترونية بأسرع ما يمكن إلى كيان لا يستهدف الربح.

## ٦٦ تنمية الموارد البشرية

١٥٩- نظرا للأهمية الحيوية لبناء الطاقات الوطنية في البلدان النامية، بما في ذلك البعد الجنساني، ينبغي للأونكتاد أن يواصل أنشطته في نطاق اختصاصه لدعم تنمية الموارد البشرية. وينبغي للأونكتاد أن يؤدي دورا في دعم الشبكات التي تضم جامعات ومؤسسات حكومية وفي توفير المعلومات للمشاريع والحكومات في صدد ما يلي: (أ) الروابط بين أنشطة تنمية الموارد البشرية، وخاصة التدريب، وكذلك أداء المشاريع؛ (ب) التخطيط الطويل الأجل للأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وتنسيق أنشطة التدريب والتعاون أو تنمية الشراكات بين المشاريع؛ (ج) صياغة سياسات واستراتيجيات تنمية الموارد البشرية لكي تأخذ بها البلدان النامية.

١٦٠- وقد قام الأونكتاد، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، بأعمال رائدة لتعزيز المعايير وإنشاء شبكات لإجراء التدريب وفق الاحتياجات الإنمائية. كما أن دبلوماسية الأونكتاد التجارية وبرنامج التدريب في مجال النقل البحري (TRAINMAR) وبرنامج التدريب في مجال التجارة الخارجية (TRAINFORTRADE) تنطوي على إمكانات كبرى لمساعدة البلدان على التعاون لتلبية احتياجاتها الإنمائية من خلال قيامها ببرامج التدريب الخاصة بها في ميدان الخدمات الداعمة للتجارة. ومواصلة هذه البرامج أمر جوهري لكي تزدهر هذه الشبكات، ولكن الشبكات ستكون أيضا مصدرا للتدريب في جميع المجالات التي يعمل فيها الأونكتاد من أجل التنمية.

## هاء - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة

١٦١- يعمل الأونكتاد بوصفه جهة التنسيق في الأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا عن طريق رصد تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات. وبالإضافة إلى أقل البلدان نموا يتناول الأونكتاد أيضا احتياجات البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان النامية الجزرية. ويواصل الأونكتاد تيسير تنفيذ الإطار العالمي للتعاون في النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ومجتمع المتبرعين. وينبغي أن تبذل أمانة الأونكتاد كل الجهود لتحسين الاتصال بالبلدان التي لا يوجد لها تمثيل في جنيف.

١٦٢- والأونكتاد مسؤول، في إطار عمله المتعلق بأقل البلدان نموا، عن التنسيق والإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا ومتابعته، ورصد وتحليل مختلف المبادرات الدولية الرئيسية من ناحية اتصالها بأقل البلدان نموا ومساعدة هذه البلدان على فهم القضايا الرئيسية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية ومتابعة الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة فضلا عن المبادرات الأخرى المتصلة بالمساعدة التقنية، وتنفيذ ومتابعة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة. ويتطلب المزيد من التنفيذ الناجح لهذه الأنشطة المتصلة بأقل البلدان نموا والولايات المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية والجزرية الصغيرة إتاحة العدد الكافي من الموظفين والموارد الكافية

لمكتب المنسق الخاص للبلدان النامية الأقل نمواً وغير الساحلية والجزرية. وتقع على جميع شعب أمانة الأونكتاد مسؤولية التأكد من أن أنشطة الأونكتاد تأخذ بعين الاعتبار احتياجات أقل البلدان نمواً.

١٦٣- وتنفيذ الأنشطة لصالح أقل البلدان نمواً يتطلب تجديداً منتظماً لموارد الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً فضلاً عن تقديم تبرعات عينية. ويتطلب الأمر بصفة خاصة زيادة المساهمات في ضوء دور الأونكتاد في تنفيذ نتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لصالح تنمية تجارة أقل البلدان نمواً وإطارها المتكامل: ويدعى الأونكتاد إلى إعداد برنامج عمل متكامل للمساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وإلى الاضطلاع بتقييم واقعي للمتطلبات من الموارد اللازمة لتنفيذها.

### واو - التعاون التقني

١٦٤- التعاون التقني واحد من الوظائف الرئيسية الثلاث للأونكتاد. وهو يشكل التعبير العملي للالتزام المنظمة بالتنمية الوطنية والإقليمية والعالمية. وتعتمد فعالية وأهمية التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد على إدماجه مع التحليل الذي تقوم به أمانة الأونكتاد للسياسة العامة ومع أعمال الآلية الحكومية الدولية. وقد حدد الأونكتاد التاسع المعالم الأساسية لهذا النهج التي وضحت فيما بعد في استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويتطلب الأعمال الكامل للعلاقات المتبادلة الفعالة بين الوظائف الأساسية الثلاث للأونكتاد بذل جهود أكبر في مجال التعاون التقني على النحو التالي:

١- 'يتطلب الأمر اتخاذ تدابير لكفالة تركيز الجهود على التعاون التقني الذي يستغل استغلالاً فعالاً العلاقة المتبادلة بين تحليل السياسة العامة والمداورات الحكومية الدولية والأنشطة التنفيذية. وينبغي أن يكون نهج الأونكتاد في تناول التعاون التقني أكثر ترابطاً وتركيزاً وتنسيقاً. وينبغي إعطاء الأولوية للأنشطة التي تعزز قدرة البلدان المستفيدة على المشاركة الفعالة في النظام التجاري الدولي. وينبغي أن تكون الأنشطة مدفوعة بالطلب وأن يكون الهدف النهائي منها رفع مستويات المعيشة لشعوب البلدان النامية من خلال تعزيز بناء الطاقات لأغراض منها التجارة والاستثمار والتنمية؛

٢- 'وفي هذا الصدد ينبغي أن يركز التعاون التقني للأونكتاد على ما يلي:

(أ) بناء الطاقات لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل يتمشى مع احتياجاتها الإنمائية؛

- (ب) التحضيرات للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التجارة وتنفيذ النتائج المترتبة عليها؛
- (ج) دعم التعاون فيما بين البلدان النامية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية؛

٣٤ وطبقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الأونكتاد التاسع ينبغي أن تتجه المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد صوب البلدان النامية التي تكون في أشد الحاجة إليها. وينبغي أن تحتل أقل البلدان نموا مكان الأولوية في المساعدة المقدمة من الأونكتاد. وينبغي تعزيز فعالية وأثر التعاون التقني للأونكتاد بوصفه عنصرا جوهريا يستكمل الأعمال التحليلية والتداولية الموجهة نحو السياسة العامة التي تقوم بها هذه المؤسسة. وينبغي معالجة الاحتياجات المحددة التي تختص بها الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وبعض البلدان النامية ذات الاقتصادات الضعيفة هيكليا والصغيرة والمعرضة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛

٤٤ وفي حين أن الدعم المستمر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والمساهمات المقدمة من الجهات المانحة الثنائية ومن الميزانية العادية وغيرها من المصادر المحتملة للتمويل كلها عوامل تؤمن توافر الموارد المالية وإمكانية التنبؤ بها لبرامج الأونكتاد في التعاون التقني فإنها تيسر تخطيط وتنفيذ البرامج التشغيلية وتحقق درجة أكبر من التماسك في الأنشطة. وتدعى الجهات المانحة إلى مواصلة تمويل برامج المساعدة التقنية التي يضعها الأونكتاد وزيادتها إن أمكن. وينبغي تخطيط أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني وتنفيذها في ضوء توفر الموارد المالية والتبرعات؛

٥٤ وفي صدد التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تضع طرائق عملية لتحقيق مساهمته الفعالة في التحضير لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك لكفالة اشتماله على المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد في ميدان التجارة والتنمية. وينبغي أيضا للأونكتاد أن يستفيد من الخبرات التنسيقية المكتسبة من خلال برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك (بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية) والإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لفائدة أقل البلدان نموا؛

٦٤ وينبغي تعزيز التنسيق الداخلي لأنشطة التعاون التقني بوسائل منها ممارسة درجة أكبر من الإشراف المركزي ومن خلال تقديم خطة إرشادية سنوية لبرامج التعاون التقني إلى الدول



التجارة والتنمية بإنشائها. وفي تقدم هذه الدورات يتم كفالة التعاون والتنسيق مع المؤسسات البحثية والأكاديمية ذات الاختصاص ومع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع إيلاء الاعتبار لالتزام الأونكتاد بالإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً. وينبغي تمويل الدورات من الموارد الحالية للميزانية العادية للأونكتاد والموارد المتاحة الخارجة عن الميزانية. ويدعى الأمين العام للأونكتاد إلى تقديم اقتراحات تفصيلية بالنفقات إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

١٦٧- واستمرار أمانة الأونكتاد في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني هو موضع الترحيب وينبغي تكثيف هذه المساعدة.

١٦٨- وينبغي أن يضطلع الأونكتاد، في إطار تعاونه التقني في ميدان الديون، بتقديم مساعدة تقنية بشأن إدارة الديون من خلال برنامجه "دمفاس"، وتعزيز روابط هذا البرنامج بأعمال البنك الدولي ولا سيما عن طريق نموذج استدامة الديون الخاص بالبنك الدولي.

١٦٩- وفي إطار أنشطة الأونكتاد في ميدان استثمارات الحوافز ينبغي للأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى، مواصلة برنامجه الحالي للتعاون التقني في صدد تطوير سوق رأس المال لتعزيز البنية الاقتصادية المالية المحلية بغية مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد مستقرة من التمويل.

### زاي - الآلية الحكومية الدولية

١٧٠- يرحب المؤتمر بالوثيقة التي أعدتها أمانة الأونكتاد وعنوانها "تحسين أداء وهيكل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد" ويعتقد أن الاقتراحات الواردة في هذه الوثيقة، وهي تشمل في جملة أمور الروابط بين اجتماعات الخبراء واللجان، ينبغي أن توضع موضع النظر الكامل في دورة تنفيذية لمجلس التجارة والتنمية بأسرع ما يمكن بعد الأونكتاد العاشر وقبيل دورات اللجان.

### حاء - التنفيذ

١٧١- لتنفيذ الأنشطة المعروضة في الفقرات التنفيذية من خطة العمل هذه تنفيذاً فعالاً وفي الوقت المناسب ينبغي عرضها وفقاً لقواعد الأمم المتحدة والممارسات المتبعة فيها كبرنامج عمل بأهداف ونواتج واضحة التحديد لفترة السنتين. بما في ذلك الأطر الزمنية والنتائج المتوقعة. وينبغي أن يعرض الأمين العام للأونكتاد برنامج العمل على الدول الأعضاء لمناقشته في أول اجتماع للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية وفي الدورة التنفيذية التالية لمجلس التجارة والتنمية.

### الجزء الثالث

#### الاجراءات الأخرى التي اتخذها المؤتمر

##### ألف - بيان المؤتمر

#### ١٧٤ (د - ١٠) إعراب عن الشكر لصاحب الجلالة ملك تايلند

لقد اجتمعنا هنا لندناقش العولمة والتنمية بجميع جوانبهما المعقدة. ويأتي هذا في وقت مناسب جدا إذ جربت المنطقة مؤخرا وبصورة مباشرة التحديات الهائلة التي تنطوي عليها مواجهة عالمنا المتغير بسرعة. غير أن تايلند، كما نرى جميعا، وجدت القوة الباطنية اللازمة للخروج من الأزمة واستئناف مسيرتها على طريق التنمية. وبطبيعة الحال ما زال البلد بالتأكيد يعاني من بعض آثار الأزمة ولكن الأسوأ قد مضى وعادت الثقة في مستقبل أفضل.

إن هذه المرونة الرائعة تعكس قوة الشعب التايلندي. وقد رعى هذه القوة ونماها صاحب الجلالة بوميبول أدولديج، ملك تايلند، وقائد هذه الأمة. وقد كسب صاحب الجلالة، بقيادته الحكيمة وعنايته حب شعبه الدائم واحترامه العميق ووضع، بفضل فكره، أساس استراتيجية بلده الإنمائية وألمها. وتشكل فلسفة صاحب الجلالة المتمثلة في "اقتصاد الاكتفاء" اليوم محور الفكر الإنمائي التايلندي وستكون بالتأكيد منطلق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة للبلد.

إن فلسفة "اقتصاد الاكتفاء" تركز على مفهوم الاعتدال والاعتماد على الذات. وتهدف إلى حماية البلد من الصدمات الخارجية، وتثني الآخرين عن استغلاله. وتشمل قيمها الاستقامة والزاهة، وتسعى إلى تحقيق التوازن والعدل.

وهذه الأفكار أساسية في عالم اليوم. إن ما اتضح في هذا المؤتمر هو أنه لا يمكن لأي بلد أن يقف وحده. وتعني العولمة والترابط أن البلدان تعتمد على بعضها البعض ويجب عليها أن تعين بعضها البعض. والاعتدال والاتزان والعدالة والزاهة من المبادئ التي ستشكل العمود الفقري لعلاقتنا في هذا العالم.

إن المؤتمر لينوه بمساهمة صاحب الجلالة، ملك تايلند في الدفاع عن قضية التنمية. وقد أصبح يحظى باعتراف دولي كـ "ملك التنمية". إن تجربة تايلند تقدم لنا جميعا دروسا أساسية كما أن الشعب التايلندي شاهد حي على فعالية أعمال الملك وعطفه الوافر.

الجلسة العامة ٢٦٤

١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

## باء - القراران

### ١٧٥ (د - ١٠) الإعراب عن الامتنان لحكومة تايلند وشعبها

إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وقد اجتمع في دورته العاشرة في بانكوك بناء على دعوة من حكومة تايلند،

وإذ يقدر كل التقدير الدعوة إلى استضافة المؤتمر والجهود الكبيرة والناجحة التي بذلتها حكومة تايلند وشعبها، في الإعداد للمؤتمر وتنظيمه،

وإذ يلاحظ مع الارتياح كفاءة وشمول الخدمات التي وضعت تحت تصرف المؤتمر في مركز الملكة سيريكيت الوطني للمؤتمرات في بانكوك؛

وإذ يلاحظ أيضا بامتنان ما أبداه شعب تايلند لجميع المشاركين في المؤتمر من ترحيب حار وحفاوة بالغة،

١- يعترف مع الارتياح الكبير بمساهمة الحكومة المضيفة مساهمة قيمة في نجاح المؤتمر وفي إيجاد بيئة دولية من التفاهم والاحترام المتبادلين؛

٢- ينوه مع التقدير الخاص بالتزام رئيس المؤتمر شخصيا بأعمال المؤتمر؛

٣- يعرب عن خالص تقديره لحكومة تايلند وشعبها لما أحاطا به المشاركين في المؤتمر من كرم ضيافة ومودة حارة؛

٤ - **يرجى من رئيس المؤتمر أن ينقل هذه المشاعر إلى رئيس وزراء تايلند، وعن طريقه، إلى شعب تايلند؛**

٥ - **يظل عاقدا عزمه على استمرار روح بانكوك في تعزيز المزيد من التعاون المتعدد الأطراف.**

الجلسة العامة ٢٦٤

١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

**١٧٦ (د - ١٠) وثائق تفويض الممثلين في الدورة العاشرة للمؤتمر**

**إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،**

**يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.**

الجلسة العامة ٢٦٤

١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

## الجزء الرابع

### إعلان المواقف بشأن خطة العمل<sup>(١)</sup>

١ - قال ممثل كوبا بأن الجملة الأخيرة من الفقرة ٥٣ من خطة العمل (TD/386) لا تعكس الواقع القائم، حيث إن اتخاذ التدابير من جانب واحد يلحق بما لا يدعو مجالا للشك، الضرر الاقتصادي ببلاده ويترك أثرا مباشرا على تجارته. وأن الحصار المفروض من جانب الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٤٠ عاما ترك وما فتئ يترك أثرا سلبيا على علاقات الشعب الكوبي التجارية وتنميته. وأن هذه التدابير الأحادية الجانب، التي يتم تطبيقها على بلد نام لأسباب سياسية، تشكل سابقة لا يمكن قبولها في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وتقوض الثقة بمعايير التجارة المتعددة الأطراف. كما أنها تشكل عائقا خطيرا أمام حق الشعب الكوبي في التنمية، وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة دأبت على إدانتها على مدى ثماني سنوات متتالية. والمسألة قيد البحث هنا هي وضع حد لهذه التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تهدف إلى تجويع شعب يكافح من أجل التحكم بمصيره إلى أن يخضع ويستسلم.

٢ - وقال ممثل الصين إن بلاده تؤيد أنشطة التعاون بين الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية ضمن حدود اختصاصاتها. بيد أنه ينبغي احترام الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في القرار ١٩٨/٥٤ بشأن التجارة الدولية والتنمية الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين والاسترشاد بها في تلك الأنشطة التعاونية.

٣ - وقال ممثل الهند بأنه فيما يتعلق بمعالجة مسألة التجارة في الزراعة في خطة العمل (الفقرة ١٣٣ من الوثيقة TD/386) فإن الهند تبدي تحفظاتها وقلقها إزاء الجملة الأخيرة في هذه الفقرة. وأنه من بين العديد من هواجس التنمية التي تساور الهند تعتبر قضية الاقتصادات الريفية أهمها على الإطلاق حيث إن ثلثي السكان يعيشون في المناطق الريفية، لكن بلاده وافقت على النص بالصيغة التي اعتمدت بها بدافع التضامن مع البلدان النامية الأخرى، وخصوصا مع الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٤ - وقال ممثل البرتغال، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، أنه في الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة ١١٠ من خطة العمل، تعكس السطور الثلاثة الأخيرة المتصلة بقرار الجمعية العامة ٢٤٩/٥٤ وأفريقيا اقتراحا طرحه الاتحاد الأوروبي. وكان القصد من هذا الاقتراح تعزيز البرنامج لتنمية أفريقيا، وأي تفسير آخر من قبيل ربطه بفكرة التغييرات في هيكل الأمانة، يناقض الغرض المنشود منه.

٥- وقال ممثل الفلبين بأنه فيما يخص الفقرة ١٦٦ من خطة العمل، فإن بلاده تؤيد تأييدا تاما الدورات التدريبية المنتظمة المقترحة بشأن المسائل الاقتصادية الأساسية التي سيتم عقدها بالتعاون مع كلية موظفي الأمم المتحدة. وأنه من المهم بأن توظف الكلية أفضل الخبراء على الاطلاق وأن تختار أفضل الأماكن لعقد هذه الدورات التدريبية في أي مكان في العالم. وأنه يتعين إيلاء الأولوية للدورات التي تتمكن البلدان النامية من إرساء قواعد تجارية عادلة ومنصفة، وخصوصا في منظمة التجارة العالمية، مما يزيد من التكاملية بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وأخيرا فإنه ينبغي تشجيع الجمع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وروح التعاون والانفتاح التي برزت إبان الأونكتاد العاشر وذلك فيما يخص الدورات التدريبية قيد البحث بهدف تعزيز التفاهم العالمي.

٦- وقال ممثل سويسرا إن بلاده تعتبر الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة ١١٠ من خطة العمل بمثابة ولاية لتعزيز تنسيق الأنشطة المتصلة بأفريقيا.

٧- وقالت ممثلة مصر التي كانت تتحدث نيابة عن المجموعة الأفريقية، بأن مجموعتها تعتبر الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة ١١٠ من خطة العمل جزءا لا يتجزأ من خطة العمل ولا بد من تنفيذها عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٩/٥٤ وقواعد ولوائح الأمم المتحدة. وأشارت إلى ما قاله نائب الأمين العام للأونكتاد، من أن الفقرة الفرعية قيد البحث تعني إضافة برنامج فرعي سادس إلى برنامج عمل الأونكتاد. وأنه لم تشر أية اعتراضات على ذلك وبالتالي فإن الفقرة الفرعية الثانية التي كان قد تم تعديلها بتوافق الآراء لا بد من تنفيذها برمتها.

٨- وقال ممثل النرويج بأن بلاده تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي.

٩- وقال ممثل المنظمة الدولية للمستهلكين في معرض حديثه عن الفقرة ١٧٠ من خطة العمل بأنه ينبغي النظر في عقد اجتماع الخبراء حول السياسة المتصلة بالمستهلكين.

---

(١) أقيمت هذه البيانات في الجلسة الختامية للجنة الجامعة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠ وذلك في أعقاب إقرار خطة العمل من جانب اللجنة.

## الجزء الخامس

### المسائل التنظيمية والإجرائية

#### ألف - افتتاح المؤتمر

(البند ١ من جدول الأعمال)

- ١ - أعلن سعادة السيد أليك إيروين، وزير التجارة والصناعة، (جنوب أفريقيا) رئيس الدورة التاسعة للمؤتمر افتتاح الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

#### باء - انتخاب الرئيس

(البند ٢ من جدول الأعمال)

- ٢ - انتخب المؤتمر بالتركية، في جلسته (الافتتاحية) ٢٥٢ المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠، سعادة الدكتور سوباشاي بانيتشباكدي، نائب رئيس وزراء ووزير تجارة تايلند، رئيساً له.

#### جيم - انتخاب نواب الرئيس والمقرر

(البند ٤ من جدول الأعمال)

- ٣ - وقام المؤتمر، في جلسته ٢٥٣، بانتخاب سعادة السيد محمد نهوديان (جمهورية إيران الإسلامية) مقرراً له.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها، انتخب المؤتمر سعادة السيد فيليب بيتي (فرنسا) ليعمل رئيساً للجنة الجامعة.

#### دال - مكتب المؤتمر

- ٥ - قرر المؤتمر، في جلسته ٢٥٣ المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠، أن يركز تشكيل مكتبه على نفس التوزيع الجغرافي الذي ارتكز عليه تشكيل المكتب في دورتيه الثامنة والتاسعة، أي أن يكون قوامه سبعة أعضاء من أفريقيا، وسبعة أعضاء من آسيا، وسبعة أعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتسعة أعضاء من المجموعة باء، وأربعة أعضاء من المجموعة دال، والصين.
- ٦ - وقرر المؤتمر التخلي عن المادة ٥٨ من النظام الداخلي المتعلقة بإجراءات انتخاب أعضاء المكتب، وأعلن القائمة المقترحة لأعضاء المكتب المنتخبين.

٧- وهكذا فإن تشكيل مكتب المؤتمر في دورته العاشرة كان كما يلي:

**رئيس المؤتمر:**

الدكتور سوباشاي بانيتشباكدي  
تايلند

**المقرر:**

السيد محمد فونديان  
جمهورية إيران الإسلامية

**رئيس اللجنة الجامعة:**

السيد فيليب بيتي  
فرنسا

**نواب الرئيس:**

السيد منير أكرم  
باكستان

السيد كاساهون آييلي  
إثيوبيا

السيد مصطفى بيللو  
نيجيريا

السيد يوسف بطرس غالي  
مصر

السيد تشارلز بريدج  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

السيد روين كالدبيرون  
غواتيمالا

السيد أليكسندر ديمتروف  
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

السيد ميخائيل إي. فرادكوف  
الاتحاد الروسي

السيدة روساريو غرين ماسياس  
المكسيك

السيد لوران غاي  
سويسرا

السيد كويشي هاراغوشي  
اليابان

السيدة لينديوي هندريكس  
جنوب أفريقيا

السيد آرنه كيلستراند  
السويد

السيد إيدواردو لاتوري  
الجمهورية الدومينيكية

السيد فلاستيميل لوريتز  
الجمهورية التشيكية

السيد ألفريد مابيك  
غابون

السيد مفو ميلي مالي  
ليسوتو

السيد موراسولي ماران  
الهند

بيرو	السيد ريكاردو ماركيز
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد جيمس ميشيل
كندا	السيد بريان إي. موريسي
بورووندي	السيد أدولف ناهايو
هولندا	السيد ألبرت أوستيرهوف
سنغافورة	السيد أو شين هوك
أوروغواي	السيد كارلوس بيريس ديل كاستيليو
إسبانيا	السيد رايمنونديو بيريس هيرنانديس
كولومبيا	السيد كاميلو ريبس رودريغيس
لبنان	السيد ناصر سعدي
سلوفينيا	السيد مارجان سينجور
الفلبين	السيد دومينغو ل. سيازون
النرويج	السيد بيورن سكوغمو
بوليفيا	السيدة آنا ماريا سولاريس غايي
الصين	السيد جو كيرين

٨- ووفقا للممارسة المتبعة في الماضي، قرر المؤتمر إشراك منسقي المجموعات الإقليمية إشراكا كاملا في أعمال المكتب.

#### هاء- اعتماد جدول الأعمال

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٩- اعتمد المؤتمر جدول الأعمال المؤقت لدورته العاشرة (TD/379) والجدول الزمني، وذلك في جلسته ٢٥٣ المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وقد تقرر أن تتناول الجلسات العامة للمؤتمر البنود ١-٧ و٩ و١٠، وأن مجال البند ٨ إلى اللجنة الجامعة. (للاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول)

#### واو- إنشاء هيئات الدورة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١٠- تقرر في الجلسة ٢٥٣، وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي للمؤتمر، إنشاء لجنة جامعة للنظر في البنود الموضوعية المحددة المحالة إليها من الجلسات العامة للمؤتمر وتقديم تقارير عنها.

## زاي- وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر (البند ٥ من جدول الأعمال)

### (أ) تعيين لجنة وثائق التفويض

- ١١- قرر المؤتمر في جلسته ٢٥٣ المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وفقا للمادة ١٤ من النظام الداخلي، إنشاء لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء يعينهم المؤتمر بناء على اقتراح الرئيس.
- ١٢- ووفقا للممارسة المتبعة في الماضي، فإن هذه اللجنة قد تألفت من ذات الدول التسع التي كانت أعضاء في لجنة وثائق التفويض التي شكلتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، ألا وهي الاتحاد الروسي، وبوليفيا، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وجنوب أفريقيا، والصين، والفلبين، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية.
- ١٣- ووافق المؤتمر، وفقا للممارسة المتبعة في الماضي، على أن يطلب، بخصوص أي دولة من الدول المذكورة أعلاه غير الممثلة في المؤتمر، إلى المجموعة الإقليمية المعنية أن ترشح بديلا لها.

### (ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

- ١٤- اعتمد المؤتمر في جلسته الـ ٢٦٤ العامة (الاجتنامية)، بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، القرار ١٧٦ (د-١٠)، الذي أقر بموجبه تقرير لجنة وثائق التفويض وبالتالي قبل وثائق تفويض الممثلين المشاركين في المؤتمر.

## حاء - الحضور

- ١٥- كانت ممثلة في الدورة العاشرة للمؤتمر الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الامارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية) آيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر سليمان، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية ترازيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرنسيبي، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور،

سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فزويلا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

١٦- وحضرت فلسطين المؤتمر بصفة مراقب.

١٧- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر: مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، المنظمة الآسيوية الأفريقية لإعادة عمران الريف، الجماعة الأندية، الجماعة الكاريبية، الصندوق المشترك للسلع الأساسية، كومونولث الدول المستقلة، أمانة الكومنولث، مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجلس الوفاق، الجماعة الأوروبية، معهد تنمية القيادات، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، المنظمة الدولية للكاكو، المنظمة الدولية للبن، الاتحاد الدولي لروابط صانعي المستحضرات الصيدلانية، المنظمة الدولية للحوت، المنظمة الدولية للمطاط الطبيعي، المجلس الدولي لزيت الزيتون، المجلس الدولي للسكر، الاتحاد البرلماني الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، منظمة تطوير مصائد السمك لأمريكا اللاتينية، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة الوحدة الأفريقية، مركز الجنوب، اتحاد مجالس الشحن الأفريقية.

١٨- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في المؤتمر: منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المنظمة الدولية للطيران المدني، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للأرصدة الجوية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية.

١٩- وكانت هيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية ممثلة في المؤتمر: المكتب التنفيذي للأمين العام، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لغرب أفريقيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، جامعة الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي

للمرأة، الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٢٠ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في المؤتمر:

*الفئة العامة:* هيئة المعونة العملية، اتحاد المنظمات الإنمائية التابعة لمجلس الكنائس العالمي في أوروبا، الصندوق الكاثوليكي للتنمية فيما وراء البحار، المنظمة الدولية للمستهلكين، منظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث، التركيز على الجنوب العام، التحالف الدولي لأعمال التنمية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، التعاونية الدولية اتحاد التأمين المتبادل، اتحاد القانون الدولي، الشبكة الدولية لمجموعة الجنوب، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، مؤسسة أوكسفام الدولية، المنظمة الدولية للخدمة العامة، شبكة العالم الثالث، الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الاتحاد العالمي للعمل، الاتحاد العالمي لمناطق التجهيز الاقتصادي، الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء، المنظمة الدولية العالمية، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة.

*الفئة الخاصة:* الاتحاد الدولي للنقل الجوي، المجلس الدولي للممرضات، الاتحاد الدولي لمحمي الملكية الفكرية، والاتحاد الدولي للنقل المتعدد الأشكال، والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية.

*غير المصنفة:* أفريقيًا غندا (سويسرا)، الترويج للمنتجات الريفية والحرفية الأفريقية (Prodra Fairtrade) (بلجيكا)، وكالة تعزيز المبادرات الإنمائية المستديمة (ASDI) (أوغندا)، تحالف العمل التقدمي (APL) (الفلبين)، اتحاد الصناعات لعموم الهند (AIAI) (الهند) مركز المعلومات البديلة والتنمية (AIDC) (جنوب أفريقيا)، أمانة آسيا والمحيط الهادئ للاستهلاك والدعوة والبحوث والتعليم (APSCARE) (ماليزيا)، المحفل الثقافي الآسيوي للتنمية (ACFOD) (تايلند)، المركز الآسيوي للتأهب لمواجهة الكوارث، العالم الرابع (ATD) (فرنسا)، المجلس الأسترالي للمعونة الخارجية (ACOFA) (أستراليا)، اتحاد عمال المزارع في بنغلاديش (BAFLEF)، اتحاد بنغلاديش لمحمي شؤون البيئة (BILA)، الاتحاد الكاريبي للبحوث والعمل المتصلين بالمرأة (CAFRA)، المركز الكاريبي لوضع السياسات (CPDC) (بربادوس)، مجلس تايلند الكاثوليكي للتنمية (كاريتاس تايلند)، مركز البحوث المتصلة بالشركات المتعددة الجنسيات (SOMO) (هولندا)، مركز العلوم والبيئة (CSE)، تحالف المواطنين من أجل العدالة الاقتصادية (CEEG) (جمهورية كوريا)، تحالف المنظمات الأفريقية للأمن الغذائي والتنمية المستدامة (COASAD) (جمهورية ترازيا المتحدة)، لجنة النساء الآسيويات (CAW) (تايلند)، الاتحاد الإيطالي لنقابات العمال (CISL) (إيطاليا)، مجلس المنظمات غير الحكومية لدعم التنمية (CONGAD) (السنغال)، جمعية وحدة المستهلكين وائتمانهم (CUTS) (الهند)، كوسو تايلند (تايلند)، البدائل الإنمائية والمرأة من

أجل حقبة جديدة (DAWN) (فيجي)، شبكة الاتحادات الطوعية المحلية للتنمية (DANIVA) (أوغندا)، التحالف المسكوني للعدالة الاقتصادية (ECAEG) (كندا)، الشبكة الأوروبية للديون والتنمية (EURODAT) (بلجيكا)، مركز التبادل والتعاون لأمريكا اللاتينية (ECCLA) (سويسرا)، مؤسسة قانون البيئة والتنمية الدولية (FIELD) (المملكة المتحدة)، مؤسسة المرأة (FFW) (تايلند)، أصدقاء الأرض - غانا (FOE)، الجمعية الدولية لأصدقاء الأرض (FOEI) (هولندا)، أصدقاء الأرض (الولايات المتحدة الأمريكية)، حملة الجينات (الهند)، الجمعية الدولية للعمل في مجال المواد الجينية (GRAIN) (الفلبين)، المحفل الألماني للمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة والتنمية (فورم Y و E) (ألمانيا)، الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)، المنظمة العالمية للمشرعين من أجل بيئة متوازنة (GLOBE) (بلجيكا)، منظمة غرين بيس الدولية، (الوكالة الدولية للسلام الأخضر)، مجموعة البحوث من أجل استراتيجية اقتصادية بديلة (GRECA) (بلجيكا)، رابطة جايا الإنسانية الإيكولوجية (HE AG) (رومانيا)، مؤسسة إيون (الفلبين)، مؤسسة التنمية الريفية المتكاملة في الفلبين (IRDF) (الفلبين) مركز الخبرات المشترك بين نصفي الأرض (IRC) (الولايات المتحدة الأمريكية)، المركز الدولي للمؤسسات والتنمية المستدامة (ICED) (غانا)، المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي (ICSW) (المملكة المتحدة)، الاتحاد الدولي للتجارة البديلة (IFAT) (المملكة المتحدة)، الشبكة الدولية للغابات والمجتمعات المحلية (INFC) (كندا)، المحفل الدولي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الإندونيسية (INFID)، يوبيل ٢٠٠٠ (المملكة المتحدة)، الشبكة المكسيكية للعمل بشأن التجارة الحرة (المكسيك)، منظمة مواليكو واغير الحكومية (زمبابوي)، المركز الوطني للتنمية عبر الحدود (NCOS) (بلجيكا)، الرابطة الوطنية لمنظمات الشباب في بنغلاديش (NFYOB)، المؤسسة الجديدة للعلوم الاقتصادية (NEF) (المملكة المتحدة)، لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية (تايلند)، لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الريفية في الشمال الشرقي (تايلند)، المحفل النرويجي للبيئة والتنمية (فورم)، المعونات الشعبية النرويجية (MPA)، مركز الخبرات للمحيط الهادئ وآسيا (PARC) (اليابان)، باكس رومانا (الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية)، عقد الشعوب للتربية في مجال حقوق الإنسان (PDHRE) (المملكة المتحدة)، شبكة العمل بشأن مبيدات الهوام (إندونيسيا) إعادة بناء الريف الفلبينية، البحوث في مجال سياسة التنمية البديلة (بنغلاديش) البرنامج الوطني للوقاية من الكوارث الطبيعية ومجابهتها والمساعدات الإنسانية لضحاياها (جمهورية الكونغو الشعبية)، مؤسسة روكفلر (الولايات المتحدة الأمريكية)، إعادة البناء الريفي في نيبال (نيبال)، العمل من أجل الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة في نيبال (نيبال)، الجندي (بلجيكا)، الرابطة الدولية لفنون جنوب أفريقيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، مراقبة التجارة والاقتصاد والبيئة في جنوب آسيا (نيبال)، مجلس جنوب شرق آسيا للأمن الغذائي والتجارة العادلة (ماليزيا)، لجنة جولة تاغو الكورية (جمهورية كوريا)، اللجنة التايلندية لدعم التنمية، نقابة العمال الإيطالية (إيطاليا)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNED - المملكة المتحدة)، اتحاد النساء الفيتناميات، مؤسسة ويب فورس الدولية (فرنسا)، المرأة والتنمية (الدانمرك)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمارات، الحركة العالمية للتنمية (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية لنقل المعلومات (الولايات المتحدة الأمريكية).

طاء - المسائل الأخرى

(البند ٩ من جدول الأعمال)

(أ) الاستعراض الدوري الذي يجريه المؤتمر لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة لعام ١٩٩٥ (د-٢٩)

٢١- أيد المؤتمر طلي ليتوانيا وأوزبكستان، بالصيغتين اللتين وردا بهما في الوثيقة TD(X)/CRP.1، لإدراجهما في القائمة دال. كما أذن مجلس التجارة والتنمية بإجراء المزيد من المشاورات بشأن إدراج إستونيا والدول الأخرى التي لم تبين حتى الآن ما إذا كانت تفضل إدراج أو تغيير اسمها في أي من قوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) وأن يقدم بصورة مباشرة تقريراً إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة بصورة متزامنة مع تقرير المؤتمر.

(ب) تقارير مجلس التجارة والتنمية المقدمة للمؤتمر

٢٢- أحاط المؤتمر علماً بالتقارير التي قدمها مجلس التجارة والتنمية منذ الدورة التاسعة للمؤتمر.

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر

٢٣- أبلغ المؤتمر بأن الأمانة لم تتلق أية طلبات جديدة من الهيئات الحكومية الدولية خلال الدورة العاشرة لأجل تسميتها لأغراض الفقرتين ١٨ و ١٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩).

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٢٤- عهد المؤتمر إلى مجلس التجارة والتنمية بأن يوافق في دورته التنفيذية الأولى التي يعقدها بعد المؤتمر، على الجدول الزمني الجديد للاجتماعات.

(هـ) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر

٢٥- أبلغ المؤتمر بأنه ليست هناك أية آثار مالية إضافية ناشئة عن المقررات والإجراءات التي اتخذها المؤتمر.

باء - اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٢٦ - أقر المؤتمر مشروع تقريره، بالصيغة التي ورد فيها في الوثيقة TD/L.367.

كاف - اختتام الدورة العاشرة للمؤتمر

٢٧ - أعلن رئيس المؤتمر اختتام الدورة العاشرة للمؤتمر في نهاية الجلسة العامة ٢٦٤ المعقودة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

## المرفق الأول

### جدول أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

- ١- افتتاح المؤتمر
- ٢- انتخاب الرئيس
- ٣- إنشاء هيئات الدورة
- ٤- انتخاب نواب الرئيس والمقرر
- ٥- واثاق تفويض الممثلين في المؤتمر:  
(أ) تعيين لجنة واثاق التفويض  
(ب) تقرير لجنة واثاق التفويض
- ٦- اعتماد جدول الأعمال
- ٧- المناقشة العامة
- ٨- الاستراتيجيات الإنمائية في عالم آخذ في الترابط على نحو متزايد: تطبيق الدروس المستخلصة من الماضي لجعل العولمة أداة فعالة لتنمية كافة البلدان وكافة الشعوب

كان الأثر الإنمائي المتولد عن العولمة أثرا مختلطاً: ففي حين استفادت منه بعض البلدان النامية، لم تستفد البلدان الأخرى. ولم تتضاءل أوجه التفاوت الاقتصادي القائمة بين البلدان، مما أسفر عن تعرض عدد من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، لخطر زيادة التهميش. كما نشأت توترات واختلالات ذات طابع شمولي، وبالنظر إلى ارتفاع درجة الترابط القائم في الاقتصاد العالمي، ازداد إلى حد كبير خطر امتداد الهزات المالية إلى البلدان والمناطق الأخرى. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقوم باستعراض دقيق ومتوازن للسياسة والإطار المؤسسي للتجارة والتمويل العالميين. وفي هذا السياق، يتيح المؤتمر للدول الأعضاء فرصة لتقييم واستعراض المبادرات والتطورات الاقتصادية الدولية الكبرى، ولا سيما ما حدث منها منذ الأونكتاد التاسع. وينبغي للأونكتاد أن ينظر في الاستراتيجيات والسياسات التي يحتتمل أن تكفل أكثر من غيرها نجاح اندماج جميع البلدان المعنية، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي، على أساس عادل، وتفاذي خطر حدوث المزيد من التهميش.

٩- مسائل أخرى

- (أ) قيام المؤتمر باستعراض دوري لقوائم الدول المدرجة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)
- (ب) تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر
- (ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقاً للمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- (هـ) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر

١٠- اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة.

## المرفق الثاني

### إعلان مراكش

المعتمد في الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة ال ٧٧ والصين، الذي عقد في مراكش بالمغرب في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١- اجتمعنا نحن وزراء مجموعة ال ٧٧ والصين، في مراكش بالمملكة المغربية في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تحضيراً للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد العاشر) التي ستعقد في بانكوك بتايلند في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ونحن نعرب عن عميق تقديرنا لحكومة وشعب المغرب لاستضافة اجتماعنا الوزاري.

٢- إننا نؤكد التزامنا بالعمل على النهوض بمصالح البلدان النامية في مختلف المحافل الدولية، وسوف يكون الأونكتاد العاشر أول مناسبة كبرى من المناسبات الاقتصادية المتعددة الأطراف التي تشهدها الألفية الجديدة.

٣- ونحن نؤكد من جديد دور الأونكتاد بوصفه المحفل الرئيسي للأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة معها في مجالات التجارة، والنقد والتمويل، والاستثمار، والتكنولوجيا، والسلع الأساسية، والمنافسة، والتنمية المستدامة. وقد ازدادت أهمية هذا الدور في فترة اتسمت بتعدد العلاقة بين العولمة والتنمية، وبالاختلالات الكامنة في هيكل النظم الدولية التي تحكم التنمية والتجارة والشؤون المالية. فالأزمات النقدية والمالية الأخيرة قد بينت إلى أي حد يمكن لهذه الأزمات أن تكون معدية فيما بين البلدان والمناطق، وأن تخلف آثاراً سلبية بعيدة المدى على التجارة والنمو الاقتصادي. إن التباين في مدى امتداد العولمة وأثرها قد ولد مظاهر لعدم التناظر الاقتصادي، سواء على الصعيد العالمي أو الصعيد الوطني، وهو يثير تحديات جديدة لتطلعاتنا الإنمائية. فثمة بلدان نامية كثيرة، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الضعيفة هيكلية والسريعة التأثير، والاقتصادات الصغيرة، تواجه صعوبات في محاولاتها للاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي وهي تعاني من عواقب العولمة.

٤- ولذلك فنحن نعتبر الأونكتاد العاشر مناسبة لاستعراض التعاون الاقتصادي الدولي وإعادة تنشيطه بقصد تعزيز تنمية البلدان النامية، وتقديم توجهات جديدة لنموذج للتنمية يتسق مع مقتضيات الألفية الجديدة. إن العولمة ينبغي أن تكون قوة دينامية وقادرة على تعزيز التعاون والتعجيل بالنمو والتنمية. فهي تتيح فرصاً إلى جانب المخاطر والتحديات. والعولمة عملية يمكن أن تكون غير متساوقة وغير قابلة للتنبؤ بمسارها، إلا أنها إذا سخرت وأديرت على الوجه الصحيح أمكن في ظلها إرساء دعائم للنمو الدائم والمنصف على الأصعدة الدولية والوطنية. إن الجهود الوطنية بحاجة إلى أن تكمل بتعاون دولي مكثف من أجل عكس اتجاه التهميش، وإدارة المخاطر، والتغلب على التحديات، واغتنام الفرص التي توجد لها عملية العولمة.

٥- إننا ندعو المجتمع الدولي إن أن ينظر في سلوك نهج جديد تجاه التعاون الإنمائي الدولي يكون قائما على النمو والاستقرار، والإنصاف، ويتسم بمشاركة واندماج كاملين للبلدان النامية في عولمة الاقتصاد العالمي. إن نجاح جهودنا الوطنية يتطلب أطرا دولية داعمة قائمة على توافق عام جديد في الآراء على سياسة إنمائية جديدة يستفاد فيها من الدروس المكتسبة من التجارب الأخيرة. وهذه السياسة الجديدة يجب أن تهدف إلى إقامة هياكل اقتصادية دولية أكثر انصافا وفعالية في مجالات المالية، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، فضلا عن معالجة المشاكل المتوطنة المتمثلة في الدين، ونقل الموارد، والضعف المالي، وتدهور معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية، ومحدودية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ولهذا الغاية توجد حاجة إلى المزيد من التماسك في رسم السياسة الاقتصادية على الصعيد العالمي وإلى المزيد من المشاركة في صنع القرار. كما أن الحاجة قائمة إلى المزيد من التنسيق والتماسك والعمل المتضافر فيما بين المؤسسات الدولية لتعزيز النمو والتنمية في البلدان النامية.

٦- والتضامن في العمل لازم لاستئصال الفقر ولتجنب تمهيش جزء كبير من سكان العالم، ولا سيما النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، ولضمان تكافؤ الفرص للجميع. وفي هذا الصدد، يتعين القيام بالتنفيذ الكامل والعاجل للتعهدات المتفق عليها والنائج التي تم الخلوص إليها في مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة خلال التسعينات من القرن العشرين.

٧- إن الأداء السلس للأسواق المالية الدولية هو عامل أساسي لتوفر التمويل الخارجي لبلداننا. فإن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلينا ينشط الحركة الاقتصادية ويكمل الاستثمار الوطني. وقد سلطت الأزمة المالية الآسيوية الضوء على العيوب القائمة في النظام الدولي الحالي. وهذه العيوب تتطلب استجابة دولية نشطة بهدف إقامة بنية مالية دولية جديدة. وينبغي أن يساهم الأونكتاد، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع الكيانات المختصة الأخرى، بمقترحات تكفل المساهمة الكاملة للبلدان النامية. وينبغي أن تتضمن هذه الاقتراحات، في جملة جوانب أخرى، إصلاحات لتنظيم الرصد وإرساء القواعد التنظيمية، وتحسينا لقدرات الاستجابة إزاء ظهور وتفشي الأزمات المالية، وأن تمنح البلدان النامية مزيدا من المرونة والاستقلال الذاتي في إدارة سياساتها الخاصة بتدفق رؤوس الأموال. والمناقشات التي تتناول اصلاح البنية المالية العالمية ينبغي أن تضع مزيدا من التشديد على مسألة تمويل التنمية بالاضافة إلى الحرص على تأمين المزيد من الاستقرار المالي. ومن الأهمية بمكان كذلك أن تتضمن تلك الاصلاحات مشاركة أكبر من جانب البلدان النامية في عمليات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية على نحو يتماشى مع الوزن المتزايد لهذه البلدان في التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار والآثر البالغ الذي سيقع عليهما من هذه الاصلاحات.

٨- ونحن نبدي بالغ القلق إزاء التدهور في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تدنت إلى أقل من ثلث الهدف المتفق عليه دوليا، والمحدد بـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة. ولم يعد من المستطاع

تبرير هذا الهبوط الشديد في المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيود التي تفرضها الميزانيات في بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، حيث أن بلدانا متقدمة كثيرة قد خفضت من العجز الذي كان قائما في ميزانياتها أو أصبحت تتمتع بفوائض غير مسبوقه. فهذا الاتجاه في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي عكس مساره على سبيل الاستعجال. ونحن نكرر التأكيد على أن مبدأ عدم المشروطة المتفق عليه ينبغي أن يراعى عند تقديم المساعدة الإنمائية.

٩- إن عبء الدين الخارجي لا يزال يشكل إحدى العقبات الكبرى في سبيل بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية. فإن المديونية الثقيلة للبلدان الفقيرة شديدة المديونية، ومعظمها يدخل أيضا في عداد أقل البلدان نموا، لا تزال مدعاة للقلق البالغ. فالأوضاع الحالية تضطرها إلى تخصيص نسبة مئوية عالية من الناتج المحلي الاجمالي مدفوعات خدمات الدين، مما يترتب على ذلك من مخاطر بالنسبة للاستقرار الاجتماعي والسياسي. وينبغي أن يواصل الأونكتاد بحث واقتراح استراتيجيات ترمي إلى الوصول إلى حل دائم لمشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية، على أن يتناول الحل كذلك إزالة الأسباب الهيكلية للمديونية. وينبغي أن تشمل هذه المقترحات أنماطا مختلفة لهذا الحل، تراعى فيها قدرة كل بلد على الدفع.

١٠- ونحن نرحب بالمبادرة الأخيرة المتخذة في سياق اجتماع قمة مجموعة البلدان السبعة في كولون بشأن خفض الدين؛ وينبغي الاسراع بتنفيذها باستخدام موارد إضافية وذلك لاعطاء أمل حقيقي لأفقر بلدان العالم. على أن هذه المبادرة الجديدة لا تكفي لدعم بلوغ الأهداف العالمية المتفق عليها لخفض الفقر بحلول عام ٢٠١٥. ونحن نعرب عن القلق لكون التخفيف لا يزال مربوطا بالأداء في ظل مرفق التكيف الهيكلي المعزز. فبرامج الإصلاح من هذا القبيل ينبغي أن ترسم وتطور بقصد تعزيز التنمية الاقتصادية وخفض الفقر. وينبغي أن تفسر المؤسسات المالية الدولية مبادرة كولون تفسيراً مرنا على نحو يفيد جميع المدينين بلا تمييز، وينبغي تكريس موارد مناسبة لتحقيق خفض كبير في أرصدة الدين وخدمته مع تذكر أن تدابير تخفيف الدين ينبغي أن تؤمن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلدان النامية. كما أن مشاكل الدين لدى البلدان المتوسطة الدخل مشاكل ينبغي تناولها بطرق منها التوسع في استخدام مبادلات وتحويلات الدين وإتاحة شروط أسخى لإعادة التمويل.

١١- ونحن ننظر إلى تحرير التجارة الدولية في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية، بوصفه قوة شديدة ودينامية لتعجيل النمو والتنمية. ونحن ملتزمون كل الالتزام بالاستمرار في السعي إلى اتباع سياسات تجارية متحررة وانفتاحية يدخل في صلبها البعد الإنمائي. والتحدي القائم أمام المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية تحد يتمثل في إحراز تقدم حاسم في سبيل قيام نظام للتجارة الدولية تكون منافعه موزعة توزيعاً عادلاً.

١٢- فنحن نلاحظ بقلق بالغ أن منافع النظام التجاري المتعدد الأطراف الحالي لا تزال تفلت من أيدي البلدان النامية. فالتقدم نحو التحرير الكامل في قطاعات ذات أهمية خاصة لها لا يزال متخلفاً، وهناك اختلالات هامة بين الحقوق والالتزامات في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف فضلا عن الاختلالات في شروط الوصول إلى السوق.

إن استمرار هذه الأوضاع الشاذة يمكن أن يقوض من ثقة البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف ويشد أزر الراغبين في النكوص إلى سياسات ونهج حمائية ضالة.

١٣- لذلك نحن نعلق أقصى الأهمية على معالجة القضايا والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية والتي ظهرت أثناء تنفيذ اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية. وبهذه الطريقة يمكن للبلدان النامية أن تصل إلى حصة في نمو التجارة العالمية تتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية. إن عدم تحقق المنافع لبلدان نامية كثيرة في مجالات تمهها قد نجم عن امتناع متاجر رئيسيين عن الوفاء الكامل والأمين بالتزاماتهم في هذه المجالات ولا سيما المنسوجات والملابس. لذلك نحن نحث على قيام مؤتمر سياتل الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية بمعالجة وحسم مسألة تنفيذ اتفاقات وقرارات مراكش.

١٤- وعلى الأخص يتعين أن توضع موضع التنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية، التي يعتمد الكثير منها على بذل قصارى الجهود، والتي ظلت، إجمالاً، غير منفذة. فلا بد من إعمالها إذا أريد للبلدان النامية أن تستمد منها المنافع المتوقعة.

١٥- ونحن نؤمن أن المفاوضات المدرجة في جدول الأعمال التلقائي ينبغي أن تبدأ دون إبطاء على نحو يستجيب لأولويات البلدان النامية:

- ففي الزراعة، ينبغي أن يكون الهدف هو إدماج القطاع في إطار القواعد العادية لمنظمة التجارة العالمية ومعالجة المشاكل الخاصة للاقتصادات التي يغلب عليها الطابع الزراعي والاقتصادات النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.
- أما المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات فينبغي أن تنفذ في إطار البنية الحالية للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وأن تهدف إلى تحرير القطاعات التي تم البلدان النامية بصفة خاصة وتنقل الأشخاص الطبيعيين مع مراعاة أثر التجارة الإلكترونية.
- وأما الاستعراضات الإلزامية المتعين إجراؤها بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية فينبغي أن تعالج الاختلالات، وأن تكفل تنفيذ الأحكام المواتية للبلدان النامية تنفيذاً فعالاً.

١٦- ونحن ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى أن تظهر التزاماً راسخاً وقاطعاً بفتح أسواقها لصادرات البلدان النامية وأن تتيح الوصول الحر، بلا رسوم ولا تحديد للحصص، لصادرات أقل البلدان نمواً. وينبغي ألا يخل هذا بالالتزام أعضاء منظمة التجارة العالمية الحالي فيما يتعلق بنظم الأفضليات. وينبغي أن تتناول أية مفاوضات مقبلة

مسألة إزالة الذرى التعريفية والتصعيد التعريفي، وأن تستحدث ضوابط إضافية لمنع إساءة استخدام تدابير من قبيل مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والإجراءات الوقائية واللوائح التنظيمية الخاصة بالصحة والصحة النباتية والحواسز التقنية في طريق التجارة، فضلا عن منع الإحياء البادي لأسلوب اللجوء إلى التحديدات الطوعية للصادرات. وينبغي الإسراع بإنجاز برنامج العمل الخاص بمواءمة قواعد المنشأ غير التفضيلية وذلك للتوصل إلى قواعد مبسطة ومتسقة وأكثر شفافية.

١٧- وسوف نسعى بصورة جماعية إلى وضع جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة تولى فيه كذلك عناية خاصة لقضايا مثل نقل التكنولوجيا، والضمانات المناسبة للبلدان النامية، وتوفير الائتمان تحقيقا للتحرير المستقل، وتمويل الصادرات، وأسواق السلع الأساسية، وإدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف بشروط منصفة. وهذه المفاوضات ينبغي أن تؤدي إلى التطبيق العملي للأحكام الواردة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) فيما يخص نقل التكنولوجيا، على نحو يحقق مزايا متبادلة لمنتجي ومستعملي المعرفة التكنولوجية ويسعى إلى إيجاد آليات للحماية المتوازنة للموارد البيولوجية وضوابط لحماية المعرفة التقليدية وأن تمكن البلدان النامية من اللجوء في ظل اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (تريبس) والاتفاق الخاص بالاعانات والتدابير إلى التدابير اللازمة لتنفيذ سياساتها الرامية إلى تحقيق التنمية وتنويع الصادرات ورفع مستواها.

١٨- وقد أكد إعلان سنغافورة الوزاري أن منظمة العمل الدولية هي الهيئة المختصة بوضع معايير العمل ومعالجة جميع المسائل المتصلة بها. لذلك نحن نعارض بشدة أي ربط بين التجارة ومعايير العمل. كما أننا ضد استعمال المعايير البيئية كشكل جديد من أشكال الحماية، بل نعتقد أن المسائل المتصلة بهذه المعايير يجب أن تعالج على يد المنظمات الدولية المختصة بها وليس على يد منظمة التجارة العالمية.

١٩- ونحن على اقتناع بالحاجة إلى معاملة متميزة وأكثر رعاية للبلدان النامية. ويشمل ذلك مساعدة البلدان النامية على التغلب على النفقات الانتقالية، وإتاحة الوقت اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية وتعزيز القدرة التنافسية. وينبغي مراجعة مفهوم المعاملة الخاصة والتفاضلية وتعزيزه بحيث يراعي الحقائق المتغيرة للتجارة العالمية ولإنتاج المعولم، ويجب أن يقترن ذلك ببناء القدرات وتعزيز الوصول إلى الأسواق وتدابير تتخذها البلدان المصنعة لتشجيع مشاريعها ومؤسساتها على نقل التكنولوجيا والدراية إلى البلدان النامية والاستثمار فيها.

٢٠- ولن تكون إزالة الحواجز التجارية كافية للتعجيل بإدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. لذلك نحن نناشد المجتمع الدولي أن يعمد إلى توسيع برامج التعاون التقني وبناء القدرات، وأن يقدم الدعم للتغلب على العيوب في جانب العرض ولتحسين الهيكل الأساسي التجاري للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والاقتصادات الصغيرة. إن الحاجة قائمة إلى تقوية قطاعها التصديرية وتنشيط الإسهام الإيجابي الذي

يمكن أن يقدمه قطاع السلع الأساسية للتنمية عن طريق التنويع. ويلزم التعجيل بتنفيذ الأنشطة التي تدخل ضمن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة الذي حاز على التأييد في اجتماع منظمة التجارة العالمية رفيع المستوى المعني باحتياجات أقل البلدان نمواً في مجال تنمية التجارة، وهو الاجتماع الذي عقد في عام ١٩٩٧، ونحن نناشد شركائنا الإنمائيين تقديم الموارد اللازمة لهذا الغرض.

٢١- وفضلاً عن ذلك نناشد المجتمع الدولي إيلاء اهتمام جاد للاقتراحات التي أعتمدها حلقة العمل التنسيقية لأقل البلدان نمواً، المعقودة في جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٢٢- ونحن ننوه بما للاتساق بين السياسات التجارية الوطنية والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، من أهمية لجميع البلدان. وفي هذا الصدد نعرب عن قلقنا لما يلي:

- الاستمرار في استخدام التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية بأشكال منها الجزاءات الاقتصادية والتجارية المتنافية مع القانون الدولي، ولا سيما المحاولات الجديدة الرامية إلى تطبيق القانون الوطني خارج نطاق الإقليم الوطني والتي تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولقواعد منظمة التجارة العالمية؛

- والاستمرار في ربط الوصول التفضيلي الممنوح لبعض بلداننا بشروط لا صلة لها بالتجارة، ونعتقد أن هذه الممارسات الضارة والمعارضة مع قواعد منظمة التجارة العالمية يجب أن تزال.

٢٣- إن عالمية منظمة التجارة العالمية يجب أن تتحقق بأسرع ما يمكن لتقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف. ونحن نؤمن بشدة بوجود إتاحة المساعدة المناسبة للبلدان النامية الساعية إلى الانضمام. وينبغي أن تكون الشروط التي تعرض عليها شروطاً لا تتجاوز تعهدات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ولا تكون عديمة الصلة بهذه التعهدات. ونحن نحث جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على الامتناع عن فرض مطالب مفرطة أو مرهقة على طلبات الانضمام الآتية من بلدان نامية. ومن ثم فإن الحاجة قائمة إلى عملية انضمام شفافة ومبسطة ومعجلة تكون متمشية مع قواعد وضوابط منظمة التجارة العالمية.

٢٤- ونحن ندرك أهمية التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. فأمثال هذه الترتيبات تيسر تدفقات التجارة والاستثمار، ووفورات الحجم الكبير، والتحرير الاقتصادي واندماج أعضائها في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك في إطار إقليمية متفحطة تتيح التقدم نحو نظام متعدد الأطراف أكثر انفتاحاً.

٢٥- ونحن نعلق أهمية على تحقيق تكامل أكبر في رسم السياسة الاقتصادية الدولية. فينبغي أن تتوخى المؤسسات الدولية المنخرطة في ذلك سياسات تتسم بالدعم المتبادل على نحو يمكن البلدان النامية من الاستفادة إلى أقصى حد من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف مع احترام حقوق البلدان النامية المتجسدة في هذه الاتفاقات.

٢٦- إن قضية السلع الأساسية لا تزال تشغل مكانا ذا أولوية في جدول أعمال التنمية حيث إن الإيرادات الآتية من صادرات هذه المنتجات لا تزال تكتسي أهمية جوهرية. ويلزم أن يطلع الأونكتاد بدراسات تحليلية وأن يقدم تعاوننا تقنيا لدعم بلداننا في مساعيها من أجل التنوع الأفقي والرأسي للبضائع التي ننتجها للتصدير. فالحاجة قائمة إلى تعزيز قطاع التصدير، وتنشيط المساهمة الإيجابية التي يمكن لقطاع السلع الأساسية تقديمها للتنمية، والمجتمع الدولي مستحث على مواصلة دعم الصندوق المشترك للسلع الأساسية، بما في ذلك الوفاء بالتعهدات المعلنة للاسهام فيه.

٢٧- واعترافا منا بأهمية اسهام الاستثمار الأجنبي المباشر لنموننا وتنميتنا ولتحديث عملياتنا الانتاجية، نحن نرحب بالاستثمار في الأنشطة الانتاجية في اقتصاداتنا، سواء لايجاد فرص العمل أو لتقاسم المهارات والتكنولوجيا والدراية مع شعوبنا، ولممارسة الأعمال وتكوين الشراكات مع مشاريعنا حتى تصبح جميع المشاريع قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي. ونحن ندعو بلدان المقار الرئيسية إلى التوسع في تسهيلات ضمان الاستثمار، ولا سيما الاستثمار في أقل البلدان نموا، ونحث وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف على اعطاء أسعار تفضيلية للمستثمرين من البلدان النامية التي ليست لديها نظم للضمان. ويلزم إجراء المزيد من الدراسة للقضايا المتصلة بالأبعاد الإنمائية لاتفاقات الاستثمار الدولية. ونحن نشجع على ايجاد مشاريع قادرة على البقاء والتنافس دوليا في البلدان النامية ولسوف نواصل دعم الترتيبات التعاونية لربط هذه المشاريع في شبكات عبر المناطق الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي للأونكتاد في قيامه بأنشطته الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن يقدم، بالتعاون مع المنظمات المناسبة الأخرى، مساعدة للبلدان النامية في جهودها من أجل النهوض بإقدام المرأة على الاضطلاع بمشاريع.

٢٨- ونكرر التأكيد على أهمية توسيع الفرص والقنوات لنقل التكنولوجيا والدراية إلى البلدان النامية. إن الحاجة قائمة إلى تحليل أثر الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف الحالية على الوصول إلى التكنولوجيا. وثمة حاجة أيضا إلى تنفيذ التعهدات المتجسدة في الاتفاقات الدولية الراهنة المتصلة بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. ونحن نعتقد أن نقل التكنولوجيا يجب ألا يقيد على أساس عشوائي أو تمييزي، لا سيما نقلها إلى البلدان النامية. بل إن المجتمع الدولي ينبغي أن يضع مبادئ وتوجيهات لتقاسم المعارف والتكنولوجيا من أجل التنمية.

٢٩- إن ثورة المعلومات تغير الطريقة التي تدار بها الأعمال. وهناك حاجة إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على المشاركة الفعالة في التجارة الإلكترونية. والحاجة قائمة أيضا إلى تحليل آثار التجارة الإلكترونية على فرص التجارة والتنمية للبلدان النامية. وينبغي تحليل الجوانب المالية والقانونية والتنظيمية للتجارة الإلكترونية.

٣٠- ونحن نرحب بكون بعض البلدان النامية تكتسب الآن إمكانية جديدة بصيرورتها من المستثمرين والفاعلين الأجانب الهامين في التجارة الدولية، وبالتالي بقيام فرص أكبر للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من أجل زيادة الاستثمار والتجارة المتبادلة فضلا عن التعاون الصناعي والتكنولوجي الوثيق. فالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والأقليمية أمر هام لربط اقتصاداتها في ساحات اقتصادية قابلة للاستمرار، وهذه لازمة لتنشيط النمو الدينامي للتجارة والاستثمار. ونحن نرحب بالاختتام الناجح للجولة الثانية للمفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وندعو البلدان المشاركة فيها إلى الانضمام إلى الجهود الرامية إلى تعميق وتعجيل وتوسيع النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، بغية تقوية تأثيره، وإلى دراسة السبل الممكنة لترشيد عملية التفاوض في جولة ثالثة.

٣١- ولعل قمة الجنوب التي ستعقد في عام ٢٠٠٠ (في هافانا) تكون معلما هاما على طريق تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتصدر توصيات لمواجهة تحديات الألفية الجديدة.

٣٢- وينبغي الاستفادة من قدرات الأونكتاد في تحديد نموذج جديد قائم على النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة وفي تقديم توجيهات للاستراتيجيات والسياسات الإنمائية في المستقبل. وفي هذا الصدد نقترح أن يخصص الأونكتاد الجزء الرفيع المستوى من دورات مجلس التجارة والتنمية لمناقشة تدور حول الاستراتيجيات الجديدة للتنمية. وينبغي تزويد الأونكتاد بالموارد اللازمة لكي يصبح القوة المحركة وراء اتفاق الآراء العام الجديد حول التنمية.

٣٣- إن للأونكتاد دورا حيويا ينبغي أن يؤديه في إلقاء الضوء على الاتجاهات الصاعدة وتشكيل السياسات في مجالات التجارة، والمنافسة، والاستثمار، والتكنولوجيا، والتجارة الإلكترونية، والبيئة وتمويل التنمية، ومسائل من قبيل إتاحة الوصول الأكبر إلى الأسواق وتخفيف عبء الدين، وتعزيز التدفقات المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكنولوجيا، وبناء القدرات لاستخدام الموارد البشرية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة للبلدان النامية في تحليل قضايا التجارة الدولية، وفي صياغة جدول أعمالها الإيجابي للمداولات والمفاوضات المقبلة في منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يقدم الأونكتاد أيضا مدخلات تحليلية بشأن القضايا الاقتصادية والتجارية الدولية وذلك لكي يسهل المشاركة الفعالة للبلدان النامية في المباحثات والمفاوضات المتعددة الأطراف. إن منظور الأونكتاد الإنمائي مناسب أكثر من سواه لبناء توافق الآراء ولايجاد التوجيهات والمبادئ المناسبة بشأن القضايا الاقتصادية الآخذة في الظهور.

٣٤- وفي هذا السياق ينتظر من عمل الأونكتاد أن يسهم في تحديد وتطبيق تدابير خاصة لمعالجة أوضاع البلدان النامية ومنها أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، والدول الجزرية النامية الصغيرة، والاقتصادات الضعيفة هيكلية والسريعة التأثير والصغيرة.

٣٥- إن أنشطة التعاون التقني للأونكتاد هي مكمل أساسي لعمله في جوانب التحليل والسياسة العامة، فهي تزود البلدان المستفيدة بفوائد عملية ومباشرة، كما أنها تفيده أيضاً كقناة لاستيعاب التجارب الإنمائية على الصعيدين القطري والإقليمي وصبها في نهج سياسة عامة أكثر تماسكاً ومواتاة للتنمية على الصعيد الدولي. وينبغي أن يكون المحرك لأنشطة التعاون التقني، التي تشمل المشورة بشأن السياسة العامة وبرامج التدريب وبناء القدرات، هو الطلب، وأن تنطلق هنا الأنشطة من اختصاصات الأونكتاد الجوهرية. ونحن نقدر مساهمات البلدان المانحة الخارجة عن الميزانية ونحث على استمرار الدعم الذي تقدمه، بما في ذلك دعمها للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً. وينبغي إتاحة اعتمادات إضافية للمساعدة التقنية لمواصلة تمويل مشاركة الخبراء الوطنيين من البلدان النامية في اجتماعات الخبراء مع إيلاء المراعاة للحاجات الخاصة لأقل البلدان نمواً.

٣٦- نحن نتطلع إلى تفصيل مختلف الطرائق الممكنة للقيام بإنشاء مركز أو معهد إنمائي لديه قدرات التدريس والبحث والدعم لصالح البلدان النامية على النحو المقترح في خطة العمل.

٣٧- ونكرر الإعراب عن التزامنا الوطيد وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بتعزيز السلم والأمن الدوليين، وإزالة الاحتلال الأجنبي، وتحقيق الرخاء الاقتصادي لجميع الأمم. ونعرب عن استعدادنا للتعاون مع الآخرين في بلوغ هذه الأهداف التي تكفل قيام عالم أفضل للأجيال الحاضرة والمقبلة.

٣٨- إن هذه المرحلة مرحلة حافلة بالتحديات، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. بيد أنها تزخر أيضاً بالفرص لبناء دعائم نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية يكون أكثر إنصافاً ودينامية. ونحن بالعمل المتضامر مع شركائنا الإنمائيين في حوار بناء في الأونكتاد العاشر نستطيع أن نغتنم، بل سوف نغتنم، هذه الفرص لإحراز تقدم نحو عالم محقق للرخاء والإنصاف لجميع الشعوب.

### المرفق الثالث

## بيان وزراء التجارة لأقل البلدان نموا

اعتمده الأونكتاد العاشر، في بانكوك، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠

اجتمع وزراء التجارة لأقل البلدان نموا في بانكوك يوم ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ بمناسبة انعقاد الأونكتاد العاشر. وأكد الوزراء أهمية الأونكتاد العاشر الذي يجتمع في بداية قرن جديد وألفية جديدة ولاحظوا في الوقت نفسه التحدي الذي تفرضه المناسبة وأيضا الفرصة التي تتيحها للمجتمع الدولي للتصدي لأوجه قصور البيئة الخارجية والقيود التي تفرضها هذه البيئة على الجهود الإنمائية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا.

واستعرض الوزراء عملية إدماج اقتصاداتهم في مجتمع عالمي يسير بسرعة على طريق العولمة والتحرر التجاري مع دخول العالم القرن الحادي والعشرين. وأعربوا مجددا عن قلقهم إزاء التهميش المستمر الناتج عن هذه العملية كما يتضح من انخفاض وتناقص نصيب هذه البلدان من التجارة العالمية، ومن الاستثمار والناتج، يزيدهما سوءا عبء الدين الثقيل على هذه البلدان وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. وكما جاء بوضوح في "تقرير أقل البلدان نموا"، تضيف هذه العمليات إلى قيود جانب العرض المألوفة في هذه البلدان عبئا آخر عليها كلما حاولت التواءم مع البيئة الدولية الجديدة التي تشتد فيها المنافسة أكثر فأكثر. وقد أدت هذه العوامل في محصلتها الإجمالية إلى زيادة الحالة الاقتصادية المتردية بالفعل سوءا على سوء، كما كان لها أثرها السلبي الإضافي على نقاط الضعف الهيكلية لاقتصادات البلدان الأقل نموا. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء إلى زيادة تكثيف جهود المجتمع الدولي من أجل دعم هذه البلدان للتغلب على الاتجاهات المذكورة عن طريق تلافي المساوئ الموروثة والقيود الهيكلية ووضع اقتصاداتها على طريق النمو المستدام.

وأكد الوزراء أن إدماج أقل البلدان نموا على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يشكل قوة الدفع الرئيسية للاقتصاد العالمي يتطلب من أقل البلدان نموا ومن وشريكاتها في التنمية اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز قدرات العرض لدى هذه البلدان. ويتحقق هذا التعزيز بوسائل مختلفة، ومنها تطوير الهياكل الأساسية المادية وتنمية الموارد البشرية، وزيادة النفاذ إلى الأسواق، وتوافر حيز اقتصادي يمكن في إطاره استخدام أدوات السياسة المناسبة لتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية من أجل تنمية تجارة هذه البلدان. وأعربوا، في هذا الصدد، عن قلقهم إزاء تأخر شركاء البلدان النامية في مجالي التجارة والتنمية في إتاحة فرصة نفاذ المنتجات التي منشؤها أقل البلدان نموا إلى الأسواق بشكل محدد المقصد دونما قيود أو حصص. وأعربوا عن قلقهم أيضا لتأخر هؤلاء الشركاء في توفير المساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى كاف والتخفيف الشامل لأعباء الديون وتشجيع وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا. وأعرب الوزراء عن اعتقادهم القوي بأن مزيجا من هذه التدابير سيكون له تأثير إيجابي واضح على الأداء الاجتماعي - الاقتصادي لأقل البلدان

نموا وسيجعل جهدهم في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المحلي جهدا قابلا للإدامة. وقالوا إن النفاذ الحر إلى الأسواق لا يكون ذا معنى إلا إذا صاحبه قواعد منشأ ميسرة ومؤاتية. ودعا الوزراء إلى اتباع سياسات عالمية أكثر استقرارا فسيما يتعلق بالسلع الأساسية لضمان تدفق عائدات التصدير لتنمية هذه البلدان، تدفقا يمكن التنبؤ به. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء إلى إنشاء آلية لاستعراض الهياكل السعرية لصادرات أقل البلدان نموا.

وأكد الوزراء أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على قواعد. فوجود هذا النظام يحقق القدرة على التنبؤ ويكفل القدرة على النفاذ إلى الأسواق، وهذا أشد ما تحتاجه البلدان الصغيرة، مثل أقل البلدان نموا، في مجال التجارة. وأكدوا، مع ذلك، أنه ينبغي، لدى وضع قواعد جديدة، مراعاة الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نموا ومحدودية قدرة هذه البلدان على تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها. وفي هذا الصدد، أكدوا أنه ينبغي للمفاوضات التجارية القادمة أن تأخذ في الاعتبار اقتراحات الوزراء المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية في الوثيقة WT/GC/W/251 ووافقوا أيضا على إبقاء ما يتحقق من تقدم في هذا الصدد قيد الاستعراض. ودعوا، بالإضافة إلى ذلك، إلى النظر المستفيض في مشاكل تنفيذ الاتفاقات التجارية القائمة المتعددة الأطراف التي تواجهها أقل البلدان نموا، بغية اتخاذ تدابير تصحيحية، بما في ذلك اعتماد أحكام ملزمة بشأن المساعدة التقنية. ولدى إتاحة هذه التدابير، ينبغي ألا يطلب من أقل البلدان نموا التعهد بالتزامات تتجاوز متطلبات امتثال الالتزامات القائمة بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

وأكد الوزراء الأهمية الحاسمة التي تكتسيها المساعدة التقنية للأونكتاد في مجال تعزيز قدرة أقل البلدان نموا في وضع برنامج واستراتيجيات إيجابية في مجالات التفاوض التجاري تمكنها من المشاركة بصورة أكثر فعالية ومن الدفاع عن مصالحها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. كما رحب الوزراء بعمل الأونكتاد التحليلي وبأنشطة بناء القدرات في مجال الاستثمار التي من شأنها أن تسهم في الجهود الوطنية الجارية في أقل البلدان نموا لاجتذاب الاستثمار، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر. وأهاب الوزراء بالأونكتاد الاستمرار في تقديم المساعدة في المجالات المذكورة.

ويعلق الوزراء أهمية كبرى على التعجيل بعملية انضمام أقل البلدان نموا التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويرون أن انضمام هذه البلدان يمثل الخطوة الأولى المنطقية في إدماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي. ومن ثم، دعوا إلى وضع إجراءات واضحة مبسطة سريعة المسار لانضمام أقل البلدان نموا التي ليست أعضاء بعد في منظمة التجارة العالمية، بما يسمح بإتمام هذه العملية في غضون سنة واحدة من تاريخ الطلب. وينبغي الاعتراف تلقائيا بمركز أقل البلدان نموا التي تسعى إلى الانضمام وألا تتعرض هذه البلدان لقيود التزامات تتجاوز ما تتعهد به أقل البلدان نموا التي هي أعضاء بالفعل في منظمة التجارة العالمية.

ولاحظ الوزراء مع القلق ببطء معدل تنفيذ الإطار المتكامل لأنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وعدم توفر نتائج من عمل اجتماعات الموائد المستديرة لأقل البلدان نموا المعقودة حتى الآن. وأهابوا بشركاء التنمية على

الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف تيسير تنفيذ المشروعات المختلفة التي اقترحتها أقل البلدان نمواً في اجتماعات الموائد المستديرة. وجدد الوزراء دعوتهم التي وردت ضمن "إعلان سياتل" بإجراء استعراض مستقل لعملية الإطار المتكامل، بغية التوصل إلى فهم مشترك بشأن أهداف الإطار المتكامل، والترتيبات المؤسسية لتنفيذه، مع وضع معايير واضحة لاستعراضه دورياً، وبشأن المحصلة المتوقعة للعملية والطرائق المتعلقة بتعبئة الموارد لتنفيذ مختلف المشاريع التي تقترحها أقل البلدان نمواً وأيضاً الوكالات الأساسية، وفقاً لولاية كل وكالة.

وأكد الوزراء أهمية تقديم الدعم للمنظمات الدولية المعنية بإنتاج السلع الأساسية لأقل البلدان نمواً والاتجار فيها، ومن هذه المنظمات منظمة الجوت الدولية والصندوق المشترك للسلع الأساسية.

وأكد الوزراء من جديد التزام حكوماتهم بضمان الإعداد الفعال الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً. ورحب الوزراء، في هذا الصدد، بالجهود التي تتخذها أمانة الأونكتاد، بصفتها أمانة المؤتمر لأغراض مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً، بقصد ضمان توافر أعمال التحضير المناسبة للمؤتمر على الصعيدين القطري لأقل البلدان نمواً. وأعرب الوزراء عن تقديرهم للاتحاد الأوروبي ولشركاء التنمية على الصعيد الثنائي الذين قدموا الموارد للعملية التحضيرية للمؤتمر، وأهابوا بالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء التنمية على الصعيد الثنائي، الذين لم يفعلوا ذلك بعد، أن يقدموا الموارد اللازمة للأمين العام للمؤتمر لضمان نجاح العملية التحضيرية على كافة المستويات. واعتبر الوزراء المؤتمر حدثاً هاماً وفرصة للمجتمع الدولي لكي يضع ويعتمد "رؤية جامعة للعمل المشترك" للعقد القادم لتمكين أقل البلدان نمواً من الخروج بصورة حاسمة كاملة تماماً من وضعهم المهمش.

ورحب الوزراء بالتدابير التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية عن طريق اعتماد تدابير إضافية. وأهابوا بالأمين العام للأونكتاد أن يجاري هذا الجهد بتقديم موارد داخلية لتوفير الموظفين بالدرجة الكافية لمكتب المنسق الخاص على نحو يمكنه من أداء ولايته، بما في ذلك الاضطلاع بمهمة الريادة في أعمال التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً وللإضطلاع بدوره الحيوي في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على صعيد المنظومة لصالح أقل البلدان نمواً.

وأعرب الوزراء عن تقديرهم لحكومة تايلند لاستضافة الأونكتاد العاشر ولكرم ضيافتها لهم أثناء إقامتهم في بانكوك. وأعربوا عن تقديرهم أيضاً لحكومات آيرلندا، وبلجيكا، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج لقيامها بتقديم الموارد التي يسرت اشتراك بعض أقل البلدان نمواً في الأونكتاد العاشر، وكذلك لحكومتى فنلندا وهولندا وللاتحاد الأوروبي للمساهمة المقدمة منهم دعماً للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

## المرفق الرابع

### الأونكتاد والمجتمع المدني: نحو تحقيق أهدافنا المشتركة\*

#### مذكرة من الأمانة

نحن، منظمات المجتمع المدني، المجتمعة في اجتماع عام للمنظمات غير الحكومية في بانكوك في ٧-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، نرحب بانعقاد الأونكتاد العاشر ونود أن نقدم عددا من المقترحات التي تمخضت عنها مداولاتنا.

فنحن نود، في البداية، أن نوضح القيم والتطلعات والشواغل المشتركة بيننا بوصفنا منظمات مجتمع مدني، وهي قيم وتطلعات وشواغل تشاطرنا العديد منها أيضا حكومات أعضاء في الأونكتاد. ولقد كانت هذه الشواغل مشتركة بين المجتمع المدني وبعض الحكومات في العمليات التاريخية التي شهدتها سياتل مؤخرا.

إننا نعارض ترويج وفرض نظريات وبرامج ليبرالية جديدة تشتمل على التحرير، ورفع الضوابط التنظيمية بصورة انتقائية، والخصخصة، وإضفاء الصبغة التجارية على جميع جوانب الحياة والمساعي الإنسانية. ونحن نعارض سلب أدوار الحكومات الوطنية والحقوق الديمقراطية للمواطنين من جانب مؤسسات عالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ونحن نقترح بدلا من ذلك وضع نظام للإدارة العالمية يحترم الحقوق الديمقراطية المحلية ويقوم على أساس اتفاقيات عالمية يتفق عليها في الأمم المتحدة. ولا بد للمبادئ التي يستند إليها مثل هذا الشكل من أشكال الإدارة الدولية القائمة على التعددية والمشاركة أن تشكل المبادئ والأطر التنظيمية الأساسية التي ينبغي لجميع المؤسسات والهيئات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، وكذلك جميع الشعوب، أن تتعاون في إطارها.

---

\* يعكس هذا البيان المقدم إلى الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية النتائج التي خلص إليها الاجتماع العام الذي عقده مجموعة المنظمات غير الحكومية في ٧-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في مركز مؤتمرات الأمم المتحدة في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك. وقد تم اعتماد البيان بالتزكية في الاجتماع المذكور الذي حضره نحو ١٦٠ مشاركا يمثلون نحو ١٢٠ منظمة غير حكومية من أكثر من ٤٠ بلدا.

ويجب أن تكون هذه المبادئ الأساسية قائمة على أساس أسبقية الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك مبادئ عدم التمييز، والإعمال التدريجي، وعدم التراجع. كما أن مثل هذا النظام يجب أن يشمل على مبادئ التنوع والتنمية الشاملة والمتكاملة التي لا تستند إلى البعد الاقتصادي فحسب، بل أيضا إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية وإلى منظور يراعي نوع الجنس. ويجب أن تؤدي هذه المبادئ إلى تعزيز التعاون الإنساني وتلبية الاحتياجات الأساسية للناس، كمنهج لما تروج له النظريات الليبرالية الجديدة من تنافس دون كوابح وسباق نحو القاع.

إن هذه المبادئ تعزز عملية التحول بعيدا عن التركيز المؤسسي وتحقيق اللامركزية في ممارسة السلطة وصنع القرار على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. كما أنها ترمي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة. وتتسم الأساليب والوسائل بنفس القدر من الأهمية الذي تتسم به الأهداف في جميع الاستراتيجيات الإنمائية. وهذه الوسائل لا تمثل جهودا فكرية ومناقشات على صعيد السياسة العامة فحسب، بل إنها تشمل أيضا تغيير علاقات القوة في جميع المؤسسات والقطاعات وعلى كافة مستويات المجتمع. وهذا يتطلب بدوره تمكين وحشد أعداد من الناس متزايدة باستمرار، وإقامة ائتلافات بين المنظمات الشعبية وتحالفات دولية.

### صفحة جديدة

## ١ - الزراعة والأمن الغذائي

إن السيادة على الصعيد الغذائي هي حق أساسي لكل أمة، والأمن الغذائي - الذي ينطوي على إمكانية الحصول على الغذاء الكافي وتحمل كلفته - هو حق لجميع الناس. وبالنسبة للبلدان النامية، يعتبر الأمن الغذائي أمرا أساسيا لتأمين سبل العيش. ولذلك ينبغي أن تزال من منظمة التجارة العالمية تلك الضوابط المفروضة على تجارة المنتجات الزراعية والتي تحد من قدرة البلدان النامية على تنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

وينبغي للحكومات أن تعزز وتحمي حق الشعوب في الوصول على أساس منصف إلى موارد الأرض والمياه والموارد الطبيعية وفي إدارة هذه الموارد، بما في ذلك البذور. ويجب ألا يتم تحويل أشكال الحياة إلى سلع؛ ولذلك فإننا نرفض أي شكل من أشكال فرض حقوق الملكية الفكرية على الحياة. وينبغي تعزيز أنماط مستدامة في مجال الزراعة، كما ينبغي تعزيز التعاونيات على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، نحث الأونكتاد على الاعتراف بالآثار الاجتماعية السلبية التي تترتب على الزراعة التعاقدية ونعارض استمرار قيام الشركات التجارية العاملة في مجال الزراعة بتوسيع نطاق تطبيق هذا الأسلوب كوسيلة للتنمية الريفية.

إن المادة ٢٧-٣(ب) من الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تشجع "القرصنة الأحيائية"، وينبغي للأونكتاد أن يوفر القيادة والقدرة في إنشاء نظم مصممة بحسب الأنواع وتستند إلى اتفاقية التنوع الأحيائي (البيولوجي) من أجل حماية حقوق المجتمعات المحلية في الموارد وتعزيز القوانين الوطنية لمكافحة القرصنة الأحيائية.

وينبغي للأونكتاد أن يقود البلدان النامية في التفاوض حول اعتماد ضوابط ملائمة للمنافسة تفرض على الشركات التجارية العاملة في مجال الزراعة. كما ينبغي للأونكتاد أن يكون رائدا في توفير آلية لحماية البلدان النامية من عمليات الإغراق بالغذاء الرخيص.

وينبغي للأونكتاد أن يعزز قدرة البلدان النامية على التنظيم المحكم لتجارة الكائنات المحورة جينيا وذلك على أساس تطبيق مبدأ تحوطي قوي وبروتوكول خاص بالسلامة الأحيائية، عن طريق دعم إنشاء هيئات فنية وطنية أو إقليمية.

وينبغي للأونكتاد أن يعزز التعاون الإقليمي أو التعاون بين بلدان الجنوب والتجارة المنصفة في مجالي الزراعة ومصائد الأسماك من أجل تشجيع زيادة التنوع، والاستدامة، والاعتماد على الذات في مجال الإنتاج الغذائي في البلدان النامية وفيما بينها.

وينبغي للأونكتاد أن يعالج بطريقة بناء قضية الانخفاض الطويل الأجل في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية فيما يتعلق بالسلع الأساسية.

## ٢- الديون والتعويضات

إن صفقة جديدة لصالح البلدان النامية يجب أن تقوم على أساس إيجاد حل أساسي لأزمة الديون.

والمقترحات القائمة التي تدعو إلى "تخفيف" أعباء الدين لا تخلص البلدان المدينة من إسهام الدين ولا تعالج الأسباب الرئيسية لمشكلة الديون وتكرر ظهورها. بل إنها تؤدي إلى إخضاع شعوب البلدان النامية واقتصاداتها إلى مزيد من الضغوط والإملاءات التي تفرضها البلدان والمؤسسات والشركات الدائنة.

إننا نرفض المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما نرفض إدانة برامج التكيف الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويعيدان طرحها بشكل جديد تحت ستار مرفق تحقيق النمو وتخفيف الفقر.

ونحن نؤيد الاتجاه نحو إقامة تحالف دولي فيما بين الحكومات والمجتمع المدني يضغط من أجل وضع ترتيب جديد لشطب جميع ديون البلدان النامية التي يرى المجتمع المدني أنها غير مشروعة أو غير أخلاقية أو لا يمكن سدادها. كما أننا نطالب بأن تنقل السيطرة على عملية التعامل مع مسألة الديون من أيدي الدائنين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس. ويجب وضع ترتيب جديد مستقل وشفاف يتحمل المسؤولية أمام المجتمع المدني وينبغي لمثل هذا الترتيب أن يكفل جبر الأضرار وتوفير التعويضات للناس من قبل أولئك المسؤولين عن الأضرار البشرية والاجتماعية والسياسية والبيئية التي لحقت بالبلدان النامية وشعوبها.

### ٣ - المالية

نحث الأونكتاد على ممارسة الضغط في سبيل إلغاء برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيما كان الإسم الذي يعطى لهذه البرامج.

وفي ضوء فشل مجموعة ال ٧ في الاستجابة استجابة جديدة للحاجة الصارخة إلى إجراء تحول في النظام المالي العالمي، ينبغي للأونكتاد أن يقوم على نحو نشط بإجراء مناقشات ووضع مقترحات في هذا المجال وأن يساعد في التوصل إلى اتفاق فيما بين البلدان الأعضاء يؤدي إلى قيام هذا النظام. وينبغي لهذا النظام أن يتضمن الرقابة على رأس المال على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك ضريبة توبين. وهذه الابتكارات ضرورية للاستقرار المالي والاقتصادي العالمي. وتصميم هذا النظام لا ينبغي أن تمليه سياسات أو مصالح البنوك، والصناديق التحوطية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارات المالية في بلدان مجموعة ال ٧. وينبغي للأونكتاد أيضا أن يضغط في اتجاه إلغاء الملاذات الضريبية في البلدان والأقاليم.

وينبغي للأونكتاد أن يضمن ألا تؤدي ديناميات التمويل الرأسمالي إلى تدمير رأس المال الاجتماعي والثقافي والطبيعي الذي يستند إليه بلوغ الأمن الغذائي فيما يستند إليه من عوامل.

وبالتالي فإننا نوصي بقوة بأن يؤيد الأونكتاد التحول الديمقراطي في المؤسسات المالية الدولية التي أثرت تأثيرا سلبيا في السيادة الاقتصادية الوطنية خلف قناع انقاذ البلدان التي تواجه أزمات اقتصادية.

### ٤ - اليد العاملة

إن النهج الحالي المتبع إزاء التجارة والتنمية أحدث تدهورا كبيرا في حالة العمال في جميع أنحاء العالم. وإننا نعتقد اعتقادا قويا بأن على الحكومات الأعضاء في الأونكتاد مسؤولية واضحة عن ضمان الحقوق الأساسية لليد العاملة من مواطنيها، وإننا ندرك مسؤوليتنا كمنظمات من منظمات المجتمع المدني عن توفير التضامن والمساعدة في تعزيز الحركات العمالية في بلدان الجنوب.

وينبغي لجميع الحكومات الأعضاء في الأونكتاد أن تقوم فوراً بالتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية وضمناً تنفيذها تنفيذاً فعالاً، لا سيما الاتفاقية رقم ٨٧ (الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم النقابي)، والاتفاقيتين رقم ٢٩ و ١٠٥ (السخرة أو العمل الاجباري)، والاتفاقية رقم ١٠٠ (تساوي أجور العمال والعاملات عند تساوي العمل)، والاتفاقية رقم ١١١ (التمييز في العمالة والمهنة)، والاتفاقية رقم ٩٨ (تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية)، والاتفاقيتين رقم ١٣٨ و ١٨٢ (الاتفاقية الخاصة بالحد الأدنى للعمر وعمل الأطفال). وينبغي للحكومات الأعضاء في الأونكتاد أن تعترف بالدور الهام لليد العاملة وأن تسمح لها بالقيام بهذا الدور في تصميم وتقرير جميع جوانب سياسة التجارة والتنمية.

لقد أحدثت عولمة الشركات ميلاً يتزايد بسرعة في اتجاه العمالة المؤقتة وتهميش الفئات المحرومة من العمال، لا سيما الأطفال والعاملات، والعاملات المهاجرات، والعاملين في صيد السمك، والعاملين في الجنس التجاري، والعاملين في المنازل، وغيرهم من العمال في القطاع غير الرسمي. وتوجد حاجة ملحة إلى مزيد من الحماية والتعزيز للحقوق الأساسية لهذه الفئات المحرومة، إضافة إلى النظام الثلاثي القائم في منظمة العمل الدولية. كما نعتقد بوجود عدم إساءة التصرف بحقوق العمال تصرفاً تمييزياً في عمليات التبادل بين بلدان الشمال والجنوب لأغراض المنفعة الاقتصادية.

وينبغي للأونكتاد والحكومات الأعضاء فيه أن يسلموا بأن احترام وتنفيذ حقوق العمال الأساسية وإعمالها يؤثران تأثيراً قوياً لصالح التنمية المستدامة لأن هذه الحقوق تتناول مسائل إنمائية حاسمة بمساهمتها في زيادة المساواة وتوزيع الدخل وزيادة المشاركة في التنمية.

ولا بد من وضع منظومة مفاهيمية إنمائية جديدة تسلم بالدور الرئيسي لحقوق العمال ضمن منظور ينطلق من زاوية التنمية وحقوق الإنسان.

وإننا نعتقد بأنه ينبغي للأونكتاد أن يعزز من باب الأولوية فهم الصلة المفيدة بين حقوق العمال وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

### التحدي الذي يواجه الأونكتاد

يمكن للأونكتاد أن يقوم بدور حاسم في تشكيل عالم يتسم بدرجة أكبر من المساواة والديمقراطية. ولقد أدت بحوث وتحليلات الأونكتاد بالفعل دوراً رئيسياً في كشف الآثار السلبية للعولمة وفي اقتراح سياسات بديلة من أجل معالجة هذه الآثار.

غير أنه ينبغي الآن جعل نهج الأونكتاد نهجا أكثر تمثيلا مع ولايته الإنمائية. فالافتراض الأساسي في عمل الأونكتاد القائل بأن ادماج البلدان النامية ادماجا تاما، وإن كان تدريجيا، في الاقتصاد العالمي هو الطريق إلى ازدهار هذه البلدان هو افتراض ينبغي أن يكون موضع تساؤل في ضوء الآثار السلبية العديدة التي أسفرت عنها العولمة، هذه الآثار الظاهرة ظهورا يثير مشاعر الألم في العديد من البلدان. وينبغي لتحليلات الأونكتاد أن تدرج نهج حقوق الإنسان في حسن الإدارة الاقتصادية وأن تضع في اعتبارها أوجه التقدم في الاقتصاد الإيكولوجي والأنثوي الذي يطرح وجوب اتباع نظام مفاهيمي مختلف عن النظام المفاهيمي للاقتصاد الليبرالي الجديد وذلك يجعل الكفاءة بمفهومها الضيق في مرتبة دون مرتبة قيم إعادة الانتاج الاجتماعي والتضامن، والمساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، والسلامة البيئية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يولي اهتماما أكبر للتنوع الكبير في الممارسات الاقتصادية الحالية التي تشدد على التعاون بدلا من التشديد على العلاقات الاقتصادية التي تحركها المنافسة.

وينبغي للأونكتاد أيضا أن يقوم، في سعيه للحصول على المشورة والمساهمات الفكرية الخارجية، بعكس اتجاهه إلى طلب المشورة في الغالب من خبراء من مؤسسات بحثية في بلدان الشمال، وينبغي له أن يسعى للحصول على مساهمة أكبر من الباحثين والعلماء والمفكرين الموجودين في البلدان النامية.

وينبغي للأونكتاد أيضا أن يركز على التحول الاجتماعي الداخلي في اقتصادات البلدان في الشمال وفي الجنوب على حد سواء. وبصفة خاصة، ينبغي للأونكتاد أن يشجع البلدان على ضمان حق كل شخص في الحصول على دخل أساسي لمعيشة كريمة ولائقة. غير أن تحليلات الأونكتاد لأوجه عدم المساواة المتزايدة لا بين بلدان الشمال والجنوب فحسب بل أيضا داخل هذه البلدان لم تؤد إلى أي نقاش أو مبادرة سياسية مفيدة من قبل الدول الأعضاء. وإن عدم وجود اهتمام ذي معنى بالتحول الاجتماعي الداخلي يعزى إلى نموذج ساذج للعلاقات الدولية بين بلدان الشمال والجنوب، هذا النموذج الذي يتجاهل التناقضات الاجتماعية التي تتخلل ما يفصل بين الشمال والجنوب. وينبغي للأونكتاد أن يعتبر نفسه ممثلا لمصالح الشعوب المهمشة في الشمال وفي الجنوب.

### مقترحات للأونكتاد

إن قواعد التجارة والاستثمار الدوليين التي تعززها المؤسسات الاقتصادية العالمية المهيمنة هي قواعد ترمي إلى إيجاد "مسرح" تتساوى فيه جميع الجهات الاقتصادية الفاعلة بغض النظر عن حجمها وقوتها الاقتصادية. وهذا الفهم لـ "عدم التمييز" في أحكام المعاملة الوطنية يفترض تطبيق قواعد تقوم على المساواة بين جهات فاعلة متساوية إلى حد بعيد. ولم يواجه هذا الاتجاه حتى الآن مقاومة إلا من خلال أحكام "المعاملة الخاصة والتفاضلية"، هذه الأحكام التي كثيرا ما لا يكون لها وضع تعاقدية في منظمة التجارة العالمية والتي تعتمد على أطر زمنية مصطنعة واعتباطية لا صلة لها بالحاجة والقدرة.

إننا ندعو إلى تطبيق "عدم التمييز" تطبيقاً يقوم على أساس حقوق الإنسان، وهذا يقوم على افتراض الحاجة إلى العمل الإيجابي من جانب الدولة لحماية وتشجيع الفئات والقطاعات المحرومة تجنباً للتمييز والمزيد من التهميش. وبعبارة أخرى، إن هذه التدابير لا تشكل محاباة خاصة تمنح للبلدان النامية ومواطنيها وإنما هي عناصر أساسية من عناصر الحق في التنمية.

وعلى هذا الأساس، وبدعم من منظمات المجتمع المدني، يمكن للأونكتاد أن يقوم بدور حفاز في إطلاق حركة دولية ترمي إلى ضمان عدم السماح للسياسات والقواعد الاقتصادية الدولية بإلغاء التدابير الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية والأهداف الاجتماعية والبيئية المعتمدة على نطاق واسع. وبذلك يعيد الأونكتاد تأكيد قدرته على مكافحة ما هو بالفعل سياسات تجارية واستثمارية "مشوهة للتنمية".

وكي يتحقق ذلك، ينبغي للأونكتاد:

- أن يضطلع بعمليات رصد وتقييم مستقلة للآثار الإنمائية والاجتماعية والبيئية والآثار على الجنسين المترتبة على تحرير التجارة/الاستثمار والعمولة، على أن تتناول هذه العمليات ما دون المستوى الوطني، وأن يضع مقترحات لمعالجة هذه المشاكل؛
- أن يضطلع، بالتعاون مع غيره من وكالات الأمم المتحدة، بتقييمات مستقلة لأثر نظم الملكية الفكرية مثل الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، في الأمن الغذائي والتنمية والصحة ونقل التكنولوجيا؛
- أن يضطلع، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية، بتقييم شامل لأثر اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة واتفاقها بشأن الدعم وتدابير التعويض؛
- أن يضطلع بتحليل مستقل، من منظور إنمائي، للمقترحات الجديدة في مجالات مثل العمل، والمالية، والاستثمار، والمشتريات الحكومية، والمنافسة، معتمداً في ذلك على أعماله الجارية مثل **تقرير التجارة والتنمية**؛
- أن يضمن أن تكون أعماله في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية والتدفقات المالية، لا سيما **تقرير الاستثمار العالمي**، أكثر استقلالاً وانتقاداً للأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر وأكثر إنسجاماً مع الأعمال التحليلية في مجالات أخرى مثل **تقرير التجارة والتنمية**؛

- أن يتبع نهجاً بالغ الحذر إزاء المقترحات المتعلقة بأي اتفاق متعدد الأطراف أو إقليمي أو ثنائي في مجال الاستثمار، نظراً لما للاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال تدفقات رأس المال من أثر سلبي في معظم الأحيان على رفاه الشعوب والسيادة الوطنية والتنمية؛
- أن يتحف ويثقف ويشجع الدول الأعضاء على وضع سياسات وقوانين وطنية لمكافحة التروستات تمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحمي المستهلكين من القوة السوقية المفرطة للشركات عبر الوطنية؛
- أن يشجع تحسين إدارة الشركات والشفافية في هذه الشركات وذلك بالتشجيع على استخدام معايير مقبولة للمحاسبة والتدقيق والإبلاغ في المجالات المالية والبيئية والاجتماعية والأخلاقية؛ وأن يدعو كذلك جميع الحكومات الأعضاء، إلى اعتماد تدابير فعالة لمكافحة الفساد؛
- أن يتناول أوجه الاختلال وعدم المساواة في الاتفاقات التجارية القائمة وكذلك المشاكل المتصلة بتنفيذ هذه الاتفاقات، وذلك بغية التوصل إلى أفضل الخيارات لتلبية الحاجات الإنمائية والاجتماعية للشعوب في البلدان النامية؛
- أن يرصد انسجام الاتفاقات التجارية مع غيرها من الالتزامات التي تضطلع بها الحكومات في إطار معاهدات الأمم المتحدة مثل معاهدات حقوق الإنسان والبيئة والمرأة والعمل؛
- أن ينشئ فريق خبراء حكومي دولي لبحث مسائل تتصل بسياسة الاستهلاك؛
- أن يضطلع بتدقيق لمنشأ الديون المالية للبلدان النامية وأن يضطلع في موازاة ذلك بدراسة للدين الاجتماعي والإيكولوجي التاريخي والمعاصر لبلدان الشمال تجاه بلدان الجنوب؛
- أن يشجع الحكومات الأعضاء فيه على تقديم طلب رسمي لمحكمة العدل الدولية لإصدار فتوى بشأن مشروعية الديون الخارجية للبلدان النامية.

وفي جميع هذه المجالات، ينبغي لأعمال الأونكتاد أن تكون تتجذر تجذراً راسخاً في ولاية الأونكتاد الإنمائية.

وبغية تعزيز دور ومساهمة وتدقيق المجتمع المدني في أعمال المنظمة، ينبغي للأونكتاد أن يفتح أبوابه للمجتمع المدني ليشارك في مداولاته الرسمية، بما فيها مداولات مجلس التجارة والتنمية، واللجان، وأفرقة الخبراء، حول مسائل مثل سياسة المنافسة، والاستثمار، وحماية المستهلك. وفي سبيل ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يقتدي

بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يستعرض ويوسع نطاق اجراءاته وترتيباته لمنح وضع استشاري لمنظمات المجتمع المدني الوطنية.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يعمق ويعزز التزامه بالمجتمع المدني وأن يقدم تقارير عن مشاركة هذا المجتمع وفقا لما اتفق عليه في الأونكتاد التاسع.

وإضافة إلى ذلك، يمكن للأونكتاد أن يقيم شراكات دينامية مع منظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز قدرته على الوصول إلى المستوى الوطني، لا سيما بتشجيع مناقشات عامة وبرلمانية لما يقترحه من سياسات. ويمكن أن يكون ذلك عنصرا هاما في اضعاء الطابع الديمقراطي على الإدارة الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية، ومن شأنه أن يساهم في جعل وزارات التجارة والمالية مسؤولة عن الأهداف الاجتماعية والإنمائية الأوسع التي ينبغي للسياسة الاقتصادية أن تكون في خدمتها.

وإننا نأمل في أن ينظر الأونكتاد العاشر في التوصيات آنفة الذكر، التي سيساهم تنفيذها في بلوغ الأهداف المشتركة وهي المساواة والديمقراطية والاستدامة التي يأخذ بها المجتمع المدني والحكومات الأعضاء في الأونكتاد وأمانة الأونكتاد.

## المرفق الخامس

### الإعلان الختامي للاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الأونكتاد العاشر

المعتمد بالإجماع في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠

نحن المرشحين الوطنيين، وقد انتخبنا شعبونا لتمثيلها، نجتمع في بانكوك بناء على دعوة الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية الوطنية التايلندية عشية انعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد العاشر).

وندعو البرلمانات وأعضاءها إلى المشاركة عن كثب في العملية التفاوضية الدولية بشأن مسائل التجارة والمالية والتنمية. وبوصفنا أعضاء في البرلمان فإننا نتحدث باسم ناخبينا الذين تخطوا الحدود الفاصلة بين الأغنياء والفقراء وبين رأس المال واليد العاملة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وبين المؤسسات الكبيرة والصغيرة الحجم. ونعرب عن مشاغلنا التي تشمل العديد من المسائل الفريدة التي تناصرها مختلف مجموعات الضغط. وبالإضافة إلى ذلك لا يمكن لمزيد المشاركة البرلمانية إلا أن يعود بالنفع على التنمية. فعلا فإن الديمقراطية واحترام سيادة القانون والحكم المتميز بالشفافية والقابل للمساءلة أمام البرلمان تعتبر جميعا أسسا لا غنى عنها لحسن الإدارة والتنمية المستدامة.

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن الإفادة من عملية العولمة وتحرير التجارة إلا من خلال مزيد التضامن والتعاون الدولي بين جميع الشعوب. ومشاركتنا في وضع سياسة التنمية العالمية في الأونكتاد العاشر تكنسي أهمية إضافية في وقت يقيم فيه المجتمع العالمي القدرة المحتملة والمخاطر التي تنطوي عليها العولمة وينطوي عليها تحرير التجارة بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصاديين العالميين، وفي وقت يقوم فيه المجتمع العالمي بوضع استراتيجيات إنمائية لجعل العولمة عملية تعود بالنفع على جميع الشعوب كافة. وبالتالي فإننا ننتهز هذه الفرصة لنعرض على الأونكتاد العاشر وجهات نظرنا حول الوضع الراهن للعولمة والتنمية.

### تأثير العولمة

لقد كان لعمليتي العولمة والتحرير الحاليتين تأثير كبير على الشعوب في جميع أنحاء العالم، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا. ويتيح كل من العولمة والتحرير فرصا لم يسبق لها مثيل لتوسيع التجارة الدولية والاستثمار - وهما المولدان الرئيسيان للنمو والتنمية الاقتصاديين - ويمكن في نفس الوقت أن تكون لهما مضاعفات سلبية كبيرة على عملية التنمية إذا لم تتم إدارتهما على نحو ملائم. ولو أن تحرير المالية والتجارة قد أسهم في النمو الاقتصادي في بلدان عديدة إلا أن ذلك لم يكن الحال في بلدان أخرى، ولا سيما في البلدان التي هي أقل نموا من غيرها. وتعد الأزمة المالية الآسيوية، التي أثرت آثارها الشاملة سلبا على التجارة الدولية وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية في العديد من بلدان المنطقة وخارجها، مثالا وجيها على مخاطر التحرير

السريع للأسواق المالية والرأسمالية من دون الإشراف والتنظيم الملائمين وبدون وجود آلية فعالة لإدارة تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل.

وبالنسبة لعدد كبير من البلدان، لم يعط بعد النظام التجاري الدولي الحالي، في إطار منظمة التجارة العالمية، الفوائد المرجوة منه. والبلدان النامية ترى أن البلدان المتقدمة لم تنفذ بعد تنفيذاً كلياً، من حيث المضمون والروح على حد سواء، التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، وبشكل خاص في مجالات الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية والمنسوجات. فقد وضعت ولا تزال توضع حواجز غير تعريفية مختلفة. وهي تشعر أيضاً بأنه لا يزال يتعين على منظمة التجارة العالمية أن تقيم أرضية عادلة وأن تؤكد لهذه الأسباب حاجتها إلى معاملة خاصة وتفضيلية وإلى مساعدة تقنية، وبشكل خاص في مجال التدريب المهني، لتنفيذ التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية.

وهذه المشاغل تبرز الحاجة إلى تعزيز التضامن والتعاون الدوليين في تحويل أنظمة التجارة والمال والاستثمار الدولية القائمة إلى نظام أكثر تماسكاً يفضي إلى التنمية المستدامة وإلى تحقيق النمو للجميع.

ولئن كانت الإدارة العالمية تتطلب قواعد ومعايير وأنظمة دولية ومتعددة الأطراف، إلا أنه لا بد لها من أن تكون مرنة وأن تعمل في إطار متفق عليه. ويجب التفاوض في أنظمة ونظم متعددة الأطراف للسهر على المراعاة اللازمة لمشاغل مختلف مجموعات البلدان، والسهر أيضاً على إقامة توازن بين المصالح في نهاية المطاف.

ويتمثل الانشغال الرئيسي بهذا الخصوص في السهر على تمكين الأنظمة الناشئة المتعددة الأطراف لمختلف النماذج الوطنية للتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي من السير في إطار من المعايير والقواعد مقبول عالمياً. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن لأي نظام عولمة أن يكون مقبولاً إذا حاول فرض ممارسات تقوم على نموذج واحد وتصرف النظر عن القيم الثقافية والاجتماعية التي شكلت المجتمعات عبر العصور.

### تحرير التجارة والتنمية البشرية

هناك توافق متزايد في الرأي وأن النمو الاقتصادي يجب أن يستخدم كوسيلة لتحقيق التنمية البشرية. ويجب أن يفضي النمو إلى تحسين ظروف عيش الشعوب. وبإمكان التجارة الدولية، بوصفها أداة اقتصادية، أن تقدم إسهاماً هاماً تحقيقاً لهذا الهدف عن طريق رفع مستويات المعيشة وتعزيز فرص العمل، وخلق نمو مطرد في الدخل الحقيقي، والقضاء على الفقر، وتأمين التنمية المستدامة.

ويحتاج الأمر إلى آليات لضمان تقاسم منافع التجارة على نطاق واسع، بما يشمل أيضاً البلدان التي هي حالياً مهمشة. وفي الوقت الذي نشجع فيه التجارة الحرة والمنصفة فإننا في حاجة إلى إرساء أرضية عادلة. وتحقيقاً

لهذه الغاية، لا بد من التفكير في وضع ترتيبات لمُد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بمعاملة خاصة وتفضيلية. ويجب إعطاء الأهمية للمساعدة في بناء القدرات.

والنظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية ينطوي على إمكانات مزيد تحرير التجارة، ما يوسع الفرص التجارية. ولإعطاء نتائج واقعية لا بد أن يكون لجولة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة أساس واسع وجدول أعمال متوازن، مع مراعاة مصالح واهتمامات جميع المشاركين. ويجب أن تهدف المفاوضات الزراعية إلى تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في الإصلاح الجوهري، مع مراعاة مشاغل الأمن الغذائي ودور الزراعة في حماية البيئة. كما يجب إعادة النظر في الحواجز الحالية القائمة أمام توسع التجارة الزراعية، بوصف ذلك مسألة ملحة. وفي مجال الخدمات يجب أن يكون الهدف التوصل تدريجياً إلى تحقيق مستويات أعلى من التحرير. وفي حالة المنتجات من المصنوعات، لا بد أيضاً من التطرق للحواجز غير التعريفية للحفاظ على المنافع الناتجة عن تخفيض التعريفات. ولما كانت التكنولوجيا مفتاح تعزيز الإنتاجية والقدرة على المنافسة فإن تحسين ترتيبات تيسير نقل التكنولوجيا أمر لا بد منه.

وباعتبارنا أعضاء في البرلمان، فإننا نعيد تأكيد اعتقادنا بأن الرفاه الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للجميع - بالتساوي بين النساء والرجال، وبين الفقراء والمهمشين والأثرياء - يمكن أن يتحققا من خلال تشجيع التجارة الدولية. غير أن الأمر يحتاج إلى ضمان أن تؤدي العولمة ويؤدي التحرير بشكل فعال إلى تحسينات في معايير العمل والبيئة، وحماية الأطفال، وبشكل عام حماية حقوق الإنسان. ونشجع الحكومات على انتهاج سياسة تجارية تيسر التجارة الحرة والمفتوحة، دون أي جدول أعمال حمائي خفي.

### إقامة نظام مالي دولي جديد وتسخير الموارد لأغراض التنمية

ما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يتحدث، منذ أعوام عديدة، باسم المجتمع البرلماني العالمي تأييداً لفكرة أنه لا بد من إقامة نظام مالي دولي جديد قصد التغلب على نقائص الترتيبات الحالية التي وضعت في بریتون وودز في الأربعينات.

ونتيجة للتحرير العالمي السريع للأسواق العالمية، ازدادت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من جميع الأنواع سرعة وحجماً. ولكن منافع تحرير تدفقات الأموال غالباً ما تبطلها الآثار السلبية لفرط تقلب تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، كما ينعكس ذلك في الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة التي كانت لها مضاعفات سلبية خطيرة على التجارة العالمية وعلى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة وخارجها. ولمعالجة مخاطر العولمة هذه، أصبحت الآن الحاجة إلى إقامة نظام دولي مالي جديد أكثر إلحاحاً.

ويجب أن تهدف إقامة نظام جديد إلى منع الأزمات، وتوفير آليات أفضل لإدارة المخاطر والأزمات، وتعزيز الاستقرار المالي الدولي لتشجيع التنمية التجارية والاقتصادية الدولية، وتكثيف مشاركة البلدان النامية في إصلاح النظام المالي الدولي. ويجب أن تشمل التدابير، في جملة أمور، تعزيز إمكانية التنبؤ بتدفقات رؤوس الأموال الدولية وشفافيتها؛ وتعزيز الإطار للتنظيم والإشراف الوطنيين والدوليين لتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وإدخال ضمانات تقي من هجمات المضاربة؛ وتشجيع تقاسم الأعباء بين المدينين والدائنين؛ وتحسين دور المقرضين الدوليين في الملاذ الأخير وآليات الدعم المالي الإقليمية، بما في ذلك مسألة مشروعية الوصول إلى الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي. ونحن نعتقد أن الأونكتاد في وضع جيد يسمح له بمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على معالجة هذه المسائل.

وثمة اتجاه حالي يؤسف له للتقليل من أهمية ودلالة المساعدة الإنمائية الرسمية، التي هي مصدر حيوي للبلدان الأفقر من غيرها، التي ليس لها سوى منفذ ضئيل، أو ليس لها منفذ إلى رأس المال الدولي الخاص. وينبغي أن ينظر بقلق شديد إلى مستواها الحالي الذي يقل عن ٠,٣ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي، بما يتعارض مع الهدف المتفق عليه عالمياً وهو ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة.

وينبغي أن نذكر في هذا الصدد أن المجتمع الدولي قد استخدم مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى طيلة العقد الماضي، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، لإعلان هدف القضاء على الفقر المطلق، وتحسين مستويات التعليم والرعاية الصحية والأمن الغذائي. وبالمثل اتفق على معايير وأهداف دولية واسعة في قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية مثل تعزيز دور المرأة، والقضاء على الممارسات التمييزية، وحقوق الطفل، وعمل الأطفال، والحصول على المياه والإصحاح، وحماية الغابات والتنوع الحيوي. ونحن نؤكد رأينا في أن بلوغ هذه الأهداف يستلزم تجديد الجهود لتنشيط تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الفقيرة.

ولقد شجعنا القرارات الأخيرة بإلغاء الدين الخارجي للبلدان النامية الفقيرة - وهو إجراء دعا إليه الاتحاد البرلماني الدولي باستمرار. ومن المهم أن نضمن اليوم سرعة تنفيذ هذه القرارات حتى ترى البلدان المعنية فوائد إلغاء الدين بأسرع ما يمكن. كما أن هناك حاجة إلى مزيد من التنازلات في كل من المشروعية وحجم الديون الملغاة.

وإننا لعلى ثقة من أن بوسع الأونكتاد أن يلعب دوراً هاماً في إلقاء نظرة جديدة على الهيكل الحالي لتمويل التنمية، من أجل إقامة آليات داخل النظام المتعدد الأطراف واتفاقات المساعدة الثنائية تحول دون تراكم الدين الخارجي على البلدان الفقيرة في المستقبل. ولعل أفضل طريقة لبلوغ هذا الهدف هي التحول الحاسم نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام، وتقديم التمويل الميسر كمنح بدلاً من القروض.

## الحاجة إلى الشفافية والتفاوض التزيه

ينبغي للنظم المتعددة الأطراف والدولية - سواء في مجال التجارة أو التمويل أو التنظيم الاجتماعي أو البيئي - أن تكون شفافة دائما في تصميمها وتطبيقها وممارستها. وإذا كانت أوجه تقدم كبيرة قد تحققت في السنوات الأخيرة لتحسين الشفافية في بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي فما زال هناك نقص في الشفافية في عمليات اتخاذ القرار والوظائف في مختلف الهيئات المتعددة الأطراف. ورغم أن عضوية هذه المنظمات تكاد تكون عالمية فإن بعض القرارات المهمة تتخذها قلة، كما أن السرية تحيط بسير هذه الهيئات، والوصول إلى المعلومات ذات الصلة يقتصر إلى حد كبير على الحكومات، ويستبعد الهيئات التشريعية والمجتمع المدني.

ويقوض نقص الشفافية عمليات العولمة الحميدة والحكم الديمقراطي. فقد جاءت التيسيرات التجارية المتعددة الأطراف في الماضي نتيجة مساومات ومفاوضات مكثفة. ومن هنا فإن دفع قضية التجارة الحرة إلى الأمام يعني تحقيق بيئة يمكن أن تجري فيها مفاوضات ومساومات منصفة، بطريقة شفافة، دون سيطرة الأقوياء سياسيا واقتصاديا. ونحن كبرلمانيين نحث الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية على التصدي لقضية الشفافية والمفاوضات المنصفة، بالمشاركة الكاملة لكل البلدان، قبل أن يترلق العالم ثانية إلى نزعة الحماية.

وعلى المؤسسات المتعددة الأطراف بدورها أن تضع معايير للشفافية والمساءلة في عملية اتخاذ قراراتها، وفي أعمالها على المستويات العالمي والإقليمي والوطني وتلك قضية رئيسية في إدارة التجارة والتمويل الدوليين. وينبغي للشركات عبر الوطنية أن تكون شفافة بالمثل في ممارساتها، وأن تكون قابلة للمساءلة ومسؤولة، وخاصة فيما يتعلق بالمشاغل البيئية والعمالية والاجتماعية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للقضاء على الممارسات القائمة على الفساد في المعاملات العامة وبين الشركات.

وأخيرا فإننا نحث بالاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره المنظمة العالمية لبرلمانات الدول ذات السيادة، أن يواصل ويعزز الحوار والتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف العاملة في ميدان التجارة والتمويل والتنمية، وبوجه خاص منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومؤسسات بریتون وودز، بهدف إضفاء طابع برلماني يمكن أعضاء البرلمانات من نقل اهتمامات الشعوب في كل مكان إلى هذه المؤسسات، والمساعدة في صهر التأييد الشعبي لعملها. ومن خلال زيادة مشاركة البرلمانات في وضع السياسة الإنمائية العالمية ستتمكن الهيئة التشريعية كذلك من الإسهام إسهاما كبيرا في تطوير التغيير والتنسيق التشريعي اللازم لعمليات العولمة وتحرير التجارة القائمة على المشاركة.

## أعمال المتابعة البرلمانية

كما نوصي بأن تعتمد البرلمانات ويعتمد أعضاؤها في كل بلد التدابير التالية:

- ضمان توزيع الوثيقة الختامية للأونكتاد العاشر، والإعلان الحالي للاجتماع البرلماني، على اللجان المعنية في البرلمانات؛

- وكذلك ضمان بحث هاتين الوثيقتين في البرلمانات ولجانها الدائمة وحيثما أمكن من خلال مناقشات عامة في البرلمانات؛
- ضمان الاستخدام الكامل لوظيفة البرلمانات الإشرافية بغية تأمين المتابعة الحكومية لخصيلة الأونكتاد العاشر.
- وأخيرا نوصي البرلمانات وأعضاءها العاملين من خلال منظماتهم العالمية، الاتحاد البرلماني الدولي، بما يلي:
- دعوة مجلس الاتحاد البرلماني الدولي إلى إقرار هذا الإعلان، مما يحوله إلى بيان سياسة عامة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن التجارة والتمويل والتنمية؛
- مطالبة أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي بتعميم هذا الإعلان على كل البرلمانات الممثلة في الاتحاد البرلماني الدولي، داعيا إياها إلى تبليغ محتوياته إلى كل الأجهزة البرلمانية ذات الصلة لكي تنظره وتسترشد به؛
- مطالبة الاتحاد البرلماني الدولي بوضع دليل عالمي لكل الأجهزة البرلمانية واللجان الدائمة التي تتناول قضايا التجارة والتمويل والتنمية، بغية تسهيل تقاسم المعلومات والخبرات ذات الصلة فيما بينها ومع الاتحاد البرلماني الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف؛
- دعوة الاتحاد البرلماني الدولي والأونكتاد إلى العمل معا عن كثب لإثارة وعي البرلمانات وأعضائها بأثار قضايا التجارة والاستثمار المحددة على التشريع الوطني، وتقديم المساعدة في هذا الشأن، بما في ذلك المساعدة من خلال تنظيم حلقات عمل برلمانية؛
- دعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى تنظيم مؤتمر عالمي متخصص عن قضايا التجارة والتمويل والتنمية يعقد في جنيف قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على أقصى حد؛
- دعوة الهيئات المديرة للاتحاد البرلماني الدولي إلى إنشاء لجنة مخصصة لبحث القضايا المتعلقة بالمتابعة البرلمانية لمؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري الثالث في سياتل، والتقدم بتوصيات العمل المناسبة.

## المرفق السادس

### البيان الختامي للأمين العام للأونكتاد

#### من توافق آراء واشنطن إلى روح بانكوك

هل هناك توافق آراء بانكوك أم هناك تقارب آراء بانكوك

لقد حاولت أثناء مناقشاتنا هنا في بانكوك أن أفكر في السؤال الذي طرحته على نفسي في الجلسة الافتتاحية للأونكتاد العاشر، في اجتماع المائدة المستديرة مع مجموعة من كبار الاقتصاديين. وتساءلت عما إذا كانت قد ظهرت بوضوح أكبر نتيجة لمناقشاتنا، بعض الموضوعات العامة للتفكير في التجارة والتنمية.

ولقد تلقي المؤتمر إسهامات متنوعة وواسعة النطاق. واستمعنا إلى أفكار أتت إلينا من جميع أنحاء المعمورة - من رؤساء دول ورؤساء حكومات، ومن وفود الدول الأعضاء، ومن رؤساء المؤسسات المالية الدولية، ومن ممثلي البرلمانات والمنظمات غير الحكومية، ومن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية، ومن مدراء الوكالات واللجان الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك من الخبراء الأكاديميين.

وبعد هذه الوجبة الغنية، فرمما يمكن معذرتنا إذا شعرنا بمعاناة من مشكلة هضم فكري، كما لو تعين علينا أن نتناول حبة صغيرة مسمومة بـ "توافق الآراء" لكي نخفف من شعورنا بعدم الارتياح.

لقد سيطر على الحديث الاقتصادي في العقد الماضي ما يسمى بـ "توافق آراء واشنطن"، المؤلف من اثني عشرة قاعدة للسياسة الاقتصادية من المفروض أن يوافق عليها جميع الأشخاص من ذوي المنطق. ومع ذلك، سرعان ما ثبت أن هذه القواعد تقييدية بصورة مفرطة، حتى إن البنك الدولي ممثلاً بشخص البروفيسور جوزيف ستيغليتز بدأ يغامر بالذهاب إلى "ما وراء توافق آراء واشنطن". وفي عهد أقرب، قال السيد غوردون براون، وزير الخزانة في المملكة المتحدة، في الكلمة التي ألقاها أمام محاضرة جيلبرت موري التي نظمتها لجنة أكسفورد للإغاثة في حالات المجاعة (أو كسفام) في أكسفورد في ١١ كانون الثاني/يناير، "ينبغي لنا أن نمضي قدماً إلى ما وراء توافق آراء واشنطن الذي تم في الثمانينات، وهو خليفة زمنه أدى إلى تقليص أهدافنا للنمو والتنمية. فهذا التوافق في الآراء افترض أنه بالتحريز ورفع الضوابط التنظيمية والخصخصة والتحكم في الأسعار ستكون الأسواق الخاصة قادرة على أن تخصص الموارد للنمو بفعالية. وقد ثبت أن ذلك غير ملائم لما يترتب على العولمة من حالات عدم الأمن والتحديات". واحتتم كلمته قائلاً: "إننا بحاجة إلى إيجاد منظومة مفاهيمية جديدة لعام ٢٠٠٠. فتوافق الآراء الجديد لا يمكن أن يكون توافق آراء واشنطن، بل يتعين على البلدان، على النحو الذي اعترفنا به في استراتيجيات الحد من الفقر، أن تطالب بالملكية وتجعلها جزءاً من توافقها في الآراء على المستوى الوطني". وقد

يكون من المغربي الآن قطع شوط أكبر في المغامرة، والإعلان عن قدوم "توافق آراء بانكوك"، وإعطاءكم مجموعة مختلفة من النقاط الاثني عشرة. إن ذلك يغريني، لكن مصير توافقات الآراء السابقة يوحي إلي بأن القيام بذلك سيكون أمرا غير حكيم. فتوافقات الآراء تنهار ذاتيا. ولن ادعي، مثل ملك كانوت لإنكلترا، بأنني قادر على التحكم بموجة الرأي العالمي بشأن قضايا هي موضوع اهتمام أساسي للجميع. كما لن أعرض نفسي لبعض التعليقات الساخرة مثل التعليق الذي وجهه جورج كليمنصو إلى الرئيس ويلسون فيما يتعلق بنقطة الأربعاء عشرة، عندما قال: "حتى الله اكتفى بعشر وصايا فينبغي لنا ألا نحاول التحسين عليها".

وما أريد القيام به اليوم هو أكثر تواضعا، ولكنه، رغم ذلك، هام بالنسبة للحكومات الأعضاء في الأونكتاد وشركائها في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وبدلا من محاولة تجميد المناقشة الجارية في قالب ساكن اسمه توافق آراء بانكوك، فإنني سأبذل ما في وسعي لكي استحوذ على التيارات الدينامية التي تنطلق من هاتين متقابلتين فتقارب تدريجيا نحو أرضية مشتركة. إنني أريد محاولة تحديد الطرق التي بها تقلص بالفعل طيف الآراء في السنوات الأخيرة، لا فيما بين الخبراء الأكاديميين فحسب بل أيضا فيما بين القادة الوطنيين ورؤساء المنظمات الدولية.

وكان الحدث الرئيسي لعصرنا هو انتهاء الحرب الباردة، الذي حمل معه إدراكا جديدا لظاهرة العولمة. كما أن انتهاء عالم القطبين للقوتين الأمريكية والسوفياتية قوض هوية "العالم الثالث" الذي حاول أن يقف بعيدا عن كلتا كتليتي القوة. وتعين على البلدان في هذه المجموعة، منذ ذلك الحين، أن تحدد موقفها فيما يتعلق بظاهرة العولمة. وهذا يعني أن خيارها الاستراتيجي يكمن فيما إذا كانت تقبل أو ترفض الاندماج بصورة متزايدة في نظام واحد للعلاقات التجارية والمالية، تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى بلد مشارك.

وكما قال رئيس وزراء سنغافورة للمؤتمر: "اليوم، أصبحت الرأسمالية فائزة في كل مكان... وقد يطرح ذلك تحديا". ولاحظ السيد غو تشوك تونغ أن التقدم الاقتصادي السريع يجر في أعقابه حالات جديدة من عدم الأمن بالنسبة للبلدان التي تبدأ في الاندماج عالميا. وعلى النحو الذي أوضحته الأزمة المالية الآسيوية خير وضوح، فإن الاضطراب الناتج عن ذلك هو نظامي من حيث النطاق. وكانت ردود المجتمع الدولي على هذه المخاطر بطيئة وغير ملائمة، مبينة الحاجة إلى وجود بناء مؤسسي جديد على المستوى الدولي. وهذه مهمة ستتطلب من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء أن تبدي قدرا أكبر من المرونة في أن تقبل في المفاوضات الدولية عناصر مما كان حتى الآن عبارة عن سياسات محلية محضة.

ولقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى خلق بعض الظروف المسبقة لهذه المرونة المتبادلة. وكانت إحدى نتائج انهيار النظم الاشتراكية في روسيا وأوروبا الشرقية هي الاختفاء الفعلي للاعتقاد بأن قطع الروابط التجارية والمالية

مع باقي العالم سيولد "تنمية حقيقية". واليوم تدور المناقشة حول معرفة الشروط المناسبة التي بموجبها ينبغي للبلدان أن تدخل في الشبكة التجارية والمالية العالمية.

والفكرة القائلة إن الدولة القومية قادرة بنفسها على أن تكون في طليعة تحديث الاقتصاد من خلال الصناعات المملوكة للدولة هي فكرة أخرى قضى عليها انتهاء الحرب الباردة. وقد فقدت هذه الاستراتيجية مصداقيتها بسبب تكاليفها الضريبية والبيئية المفرطة. كما أنها فقدت الدعم لأن الشركات الحكومية كانت أقل فعالية من الشركات الخاصة في التحكم بالتكنولوجيات الجديدة التي هي في صميم التنمية الاقتصادية. والآن أصبحت البلدان راغبة في إنشاء نظم للسياسة العامة تكون جذابة للشركات الخاصة سواء المحلية منها أو الأجنبية، وقادرة على رفع المستوى التكنولوجي.

وإنني أشك في أنه قد تمت أبدا الدعوة بشدة إلى عدم التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، كان من الطبيعي أن يتخذ رجال السياسة إجراءات مؤيدة لزيادة التضخم ولزيادة حالات العجز في ميزان المدفوعات أملا منهم في أن يخرجوا من أزمتهم الاقتصادية بمساعدة شركائهم في الحرب الباردة. والآن أصبحت الحاجة إلى استقرار الاقتصاد الكلي تحظى باحترام أعم بكثير. وتتركز المناقشة اليوم حول سبل تحقيق هذا الاستقرار، وذلك مثلا حول أفضل السياسات لإدارة أسعار الصرف، لا حول هدف الاستقرار نفسه.

وفي هذه المجالات الثلاثة - تحرير التجارة، وتعزيز القطاع الخاص، والحاجة إلى استقرار الاقتصاد الكلي، فإنني أؤكد على أن الرأي العام الذي تم تكوينه بالاستناد إلى المعلومات، قد اقترب، أثناء السنوات العشر الأخيرة، من الآراء الحرة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية المستصوبة. وهذا الرأي غير منسجم مطلقا، لكن نطاق الانحراف قد تقلص إلى حد كبير. وقد وفر ذلك الأساس الذي يمكن للبلدان النامية أن تستند إليه لكي تتجه نحو الوفاء بالمعايير الدولية المترتبة على عملية العولمة.

ولكن، في الوقت نفسه، فإن وضع هذه المعايير ينبغي ألا تحددها البلدان المتقدمة النمو على وجه الحصر. بل ينبغي أن يجري التفاوض بشأنها بين جميع الأطراف التي تؤيدها، وذلك بصورة ديمقراطية وشفافة. وما أن يتم التفاوض بشأنها، يجب أن تكون البلدان المتقدمة النمو مستعدة للالتزام بها حتى لو كانت تتجاوز مصالحها الوطنية الخاصة. وهذا واحد من أوضاع النداءات التي وجهها في هذا المؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذين تحدثوا. فالأمر يتطلب على المستوى الدولي عملية لصنع القرارات تتسم بقدر أكبر من الشمول والمشاركة.

والعالم الجديد الذي نعيش فيه في السنوات العشر الأخيرة لم يشهد فحسب الاقتراب من السياسات الاقتصادية الحرة. فقد شهد أيضا القبول المتزايد للأفكار التي كان يرفضها بإصرار دعاة "انتصار السوق بلا انتقاد".

ولأغراض التوازن، سأذكر أيضا ثلاثة أمثلة لهذه الحركة المخالفة للأفكار.

لقد تم لفترة طويلة مقاومة المفهوم القائل بأن الرأسمالية هي نظام اقتصادي عرضة للأزمات المالية المتفجرة. وعلى الرغم من أن كينز وضع نظرية عامة تفسر كيف يمكن للعناصر النقدية أن تحول دون عمل الاقتصاد على النحو الأمثل، فإن فترة الحرب الباردة كانت فترة محاولات متزايدة النجاح لدحض التحليل الكينزي. وأصبح الإدراك لتأثر الاقتصاد الحقيقي، أي الاقتصاد الذي يولد العمالة والدخل والاستثمار للناس، بالاضطرابات في القطاع النقدي غير واضح. وكان هناك اقتصاديون كثيرون مستعدون للقول إن الحرية التامة للأسواق، بما في ذلك الأسواق النقدية، ستنتج أفضل عالم اقتصادي وجد. ولحسن الحظ، لم يأخذ الاقتصاديون في الأونكتاد بهذا الرأي، بل تنبؤا منذ أوائل التسعينات بحدوث مشاكل مقبلة أسماها السيد جوان سومافيا "كازينو الرأسمالية". وكما لاحظ جون كينيث غالبريث مؤخرا: "الواقع هو أن عدم الاستقرار هو صفة ملازمة للرأسمالية وأن الحال هو كذلك بوجه الخصوص في مراحلها الأولى، الوليدة".

وعندما حدثت الاضطرابات، بادئة في تايلند في ١٩٩٧، حملت معها انقلابا في الرأي. وكشف هذا الحدث السنقاب عن الحجم المطلق للتدفقات المالية التي يمكن للعالم الصناعي توليدها، بالنسبة للحجم الطبيعي للتدفقات من البلدان النامية. وترتب على الدخول السريع، وحتى على الخروج الأسرع، لهذه التدفقات الهائلة أن اتضح، للجميع الخراب الذي يمكن أن يلحق بالنظم المالية الصغيرة والضعيفة التي هي عرضة لهذه الموجات المالية من المد والجزر. وعلى الرغم من التزام العديد من الوكالات الدولية بالتحريم الكامل للأسواق الرأسمالية حتى ساعة حدوث الأزمة الآسيوية (وما بعدها)، فإن نفس هذه الوكالات تقول الآن إنها تستطيع أن تجد بعض المزايا في أنواع معينة من الضوابط الرأسمالية.

وأخيرا، يصبح من الواضح، من ثم، أن ثمة تقييما أكثر واقعية لحدود الرأسمالية غير المقيدة. وقد أعلم رؤساء آسيا المؤتمر بإدراكهم للتقلب المتزايد وعدم الاستقرار النظامي للمالية الدولية. وكان سعادة رئيس وزراء ماليزيا السيد مهاتير بن محمد ورئيس جمهورية إندونيسيا السيد عبد الرحمن وحيد في غاية القوة والإقناع، عندما وضعوا بلهجة تكاد تكون مأساوية، وأحيانا محرقة للمشاعر، الحن التي عانى منها شعباهما. وكان خطاباهما بالتأكيد من بين أهم النقاط في المؤتمر. وقد تمثلت رسالتهما في أنه لا يمكن التحكم بصورة فعالة بحالة التقلب ولا بحالة عدم الاستقرار من خلال النظام المالي القائم. فإجراء إصلاح آخر له هو أولوية ملحة، وينبغي أن يعالج هذا الإصلاح الجوانب الأكثر موضوعية للمشكلة.

وكما قال السيد يلماز أكبوز، رئيس برنامج السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الإنمائية في الأونكتاد، أثناء الاجتماع الذي نظمه البلد المضيف عن "أسباب ومصادر الأزمة المالية الآسيوية" إن الأزمة أوضحت أنه "عندما تتردد السياسات في إدارة الاندماج وتنظيم التدفقات الرأسمالية، لا توجد حدود للضرر الذي

يمكن أن توقعه المالية الدولية على الاقتصاد. وصحيح أن السيطرة على هذه التدفقات وتنظيمها قد يحدان من بعض الفوائد الناجمة عن المشاركة في الأسواق العالمية. ولكن، ريثما يتم على النحو الملائم التصدي من خلال العولة لعدم الاستقرار النظامي وللمخاطر، تقع مهمة الحيلولة دون وقوع أزمات كهذه على عاتق الحكومات في البلدان النامية".

إن العمليات الإيجابية للإدماج في الاقتصاد العالمي هي الهدف المتوخى. وهذا لم يتغير مطلقا. ومع ذلك، يجب أن تنفذ على مراحل وبصورة حذرة ومنهجية تدابير التحرير الضرورية لتحقيق هذا الهدف. ويجب أن تراعي هذه التدابير الظروف المحلية الخاصة، ويجب أن تستكمل بسياسات محلية مناسبة، وأن تقترن ببناء المؤسسات والقدرات. وعندئذ فقط يمكن لها أن تأمل في النجاح.

والعولة ليست عبارة عن تغير لا يمكن إيقافه يكتسح حتما وجه المعمورة. أهما، بصورة جزئية على الأقل، عبارة عن عمل بناء مدروس قد تمثل، حتى الآن، في عدد من مشاريع التكامل الإقليمية، في أوروبا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى ظهور الأسواق المالية في آسيا. وكما أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، "إن البلدان النامية، التي تمثل الأغلبية الساحقة للبشرية، هي مستبعدة من عملية التشاور واتخاذ القرارات الجماعية... ويتم الآن رسم خريطة جديدة للعالم محيت منها ببساطة قارة كاملة هي قارة أفريقيا".

وهذه الاقتصادات تظل هامشية بسبب قواعدها الضيقة جدا لتصدير السلع الأساسية الأولية. وفي الأجل القصير، يكون تأثيرها العكسي بالأزمات المالية النظامية، غير مباشر، لأن مستويات أسعار السلع الأساسية الأولية تنخفض بانكماش الطلب العالمي. وتعرض تنميتها في الأجل الأطول للخطر بسبب الانخفاض المزمع في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية مقابل المصنوعات. وإن وجود اتجاه هبوطي مزمع في معدلات التبادل التجاري لمنتجات السلع الأساسية ظل منغيا لفترة طويلة بعد أن لفت الدكتور راوول بريبيش أول أمين عام للأونكتاد الانتباه إليه. غير أن هذا الواقع تلقى في النهاية، قبولا عاما في السنوات الأخيرة.

وإذ نحن نستعد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا، يجب علينا جميعا القيام بالمزيد لتقديم مساعدة عملية لمعالجة مشاكل هذه البلدان. فتنوع التصدير هو عنصر هام لأي حل، لكن ذلك يعتمد، بدوره، على تخفيض حدة القيود المفروضة على قدرة العرض، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية وتكوين رأسمال بشري. وكثيرا ما أعرب ممثلو الحكومات في هذا المؤتمر عن الحاجة إلى دعم خارجي مناسب لهذه التدابير وما يشابهها من تدابير لدعم التنمية الطويلة الأجل لأقل البلدان نموا. وفي هذا السياق، بوسعي أن أؤكد للمؤتمر أن أمانة الأونكتاد ستقوم هي نفسها بتجديد وتعزيز جهودها لتحقيق هذا الغرض.

والمثال الثالث على الاعتراف المتأخر بالوقائع غير اللائمة يتعلق بمسألة توزيع الدخل، والفقر المطلق. فقد كان البند المعنون "الحد من الفقر" غائباً تماماً من جدول الأعمال الدولي الرسمي طوال الثمانينات. وتمثل العذر لذلك في أنه لا يمكن معالجة المسائل المتعلقة بإعادة التوزيع إلا بعد بلوغ النمو. وتم التأكيد لنا على أن قلب الترتيب والبدء بإعادة التوزيع قبل بلوغ النمو هو اقتراح ساذج وغير عملي.

ومع ذلك، فقد اختير الفقر في عام ١٩٩٠ كموضوع لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم. وأعلن السيد ولفنسوهن عندما أصبح رئيساً للبنك الدولي، أن الحد من الفقر هو "الهدف المهيمن" للبنك الدولي. والآن، فقد سعدنا في هذا المؤتمر بالاستماع إلى السيد ميشيل كامديسوس، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، المنتهية ولايته، عندما قال "هناك علاقة معززة بصورة متبادلة بين ... النمو والحد من الفقر وعدم المساواة...".

وهذا يتمشى بالكامل مع آراء البروفيسورة فرانسيس ستيورت، التي أعربت عنها أمام اجتماع المائدة المستديرة لمجموعة من كبار الاقتصاديين. وقد أشارت إلى دراسات عديدة تفيد بأن توزيع الدخل توزيعاً عادلاً يرتبط بالنمو الأسرع. وأسباب ذلك هي في طبيعتها سياسية واقتصادية في آن معا. فمن الناحية السياسية، تميل النظم التي تؤيد عدم المساواة أو تعمل بنشاط على إجهاضها، إلى الاعتماد على سياسات من شأنها أن تكبح النمو الاقتصادي. ومن الناحية الاقتصادية، فإن الحد من عدم المساواة له طائفة متنوعة من الآثار الاقتصادية الإيجابية، مثل الحد من خصوبة السكان، وتوسيع نطاق السوق، وزيادة إنتاجية العمالة. وإن غرائزنا للتضامن ليست اعتباطية بل لها كل ما يبررها من حيث المنطق.

ولقد ذكرت أننا، في الوقت الذي لاحظنا فيه تقارب الآراء نحو سياسات تحرير الاقتصاد، قد شهدنا، في نفس الوقت، اعترافاً رسمياً صريحاً بالمشكلات الرئيسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي، التي لم يوجد حل لها. وهذه المشكلات هي تعرضه للأزمات المالية، وتقويضه الاقتصادي لإنتاج المزارعين، وميله إلى تجاهل مشكلة الفقر. وجميع هذه المشكلات تؤثر بصورة خاصة على البلدان النامية، ولن يأتي حلها بصورة طبيعية، بل يأتي فحسب من خلال اعتماد أشكال للعمل الحكومي تقوم على الاختيار العقلاني.

والتقارب الذي شهده العقد الماضي قد تحقق من خلال التحرك من نهايتي الطيف الإيديولوجي. فما الذي يعنيه هذا ضمناً؟ إنه يعني، بالنسبة لي، أن الفترة بين عامي ١٩١٤ و ١٩٩٠ كانت بالفعل، وكما سماها المؤرخ إيريك هوبسبوم بـ "عصر التطرف". ومنذ عام ١٩٩٠، أصبح العالم يتعلم كيف يعيش دون السياسات المتطرفة لليسار السياسي ودون الإيديولوجية المتطرفة لليمين السياسي. فكأنما قد تعين على المجتمع في أن ينتظر زوال الثقة بالسياسات غير المناسبة لاشتراكية الدولة قبل أن يسمح لنفسه بإعادة اكتشاف المشكلات الباقية للرأسمالية التي كان من المفروض أن تتمكن هذه السياسات من حلها.

وفي رأبي، أن هذه الحركة الثنائية للأفكار تكشف النقاب عن عالم يستعيد حسه بالقيم الأخلاقية، وهذا هو سبب معقول لعقد الآمال. ونحن ندرك بصورة متزايدة الآن أن الحكومات والأسواق معا تحتاج إلى أساس أخلاقي لعملها السليم. فلا يمكن للأسواق أن تعمل عندما يسيطر عليها سلوك الانتهازيين، أو التجار الداخليين أو الفاعلين الذين يخلون بعقودهم. ولا يمكن للحكومات أن تعمل كما ينبغي عندما يسيطر عليها سلوك ينطوي على الفساد والطمع. كما أن التنمية نفسها تكون مستحيلة ما لم تعمل الأسواق والحكومات معا بصورة سليمة، أي تعمل معا على أساس الشراكة. وعندما تحضر في أذهاننا هذه المبادئ الثلاثة، يصبح من السهل تفسير العديد من جوانب ما يسمى بـ "فشل التنمية" أثناء الخمسين سنة الماضية.

إن الاقتصادات لا تنمو لمجرد كونها موجودة. والتنمية الاقتصادية كانت استثناء، من الناحية التاريخية، ولم تكن قاعدة عامة. فهي لا تحدث بصورة تلقائية استجابة لكون البلد يملك أراضي خصبة أو رواسب كبيرة من الموارد المعدنية. بل تحدث، على الأرجح، حينما تطورت النظم الموسعة للتعاون البشري. والأسواق والحكومات تشكل معا التجسيد المؤسسي لهذا التعاون. والتشغيل السليم لجميع المؤسسات الاجتماعية يعتمد بدوره ليس فقط على عادات التعامل على أساس الثقة الشخصية بل أيضا على عادات التصرف بالمثل بشكل عام وغير شخصي. وهذه العادات تعززها معتقداتنا الدينية أيا كان الدين الذي يوجه خطانا.

ويمكن أن أضيف إلى مجالات توافق الآراء الستة التي بحثتها سابقا ذكر الحاجة إلى الاستفادة على أفضل نحو من الفرص المتغيرة للتقدم التكنولوجي - وأهمية حشد الموارد المالية للتنمية. ومن المؤكد أن كل امرئ سيتفق في الرأي مع خبيرنا البارزين الدكتور بيرث والدكتور بوتشويه حول الأهمية التركزية لهذين الموضوعين.

ولكن، بدلا من إدراج صيغة رسمية لتوافق جديد في الآراء بشأن السياسة الاقتصادية في قائمة تتضمن عددا محددًا من النقاط الرئيسية، أعتقد أن من الأهم حث جميع الأطراف على التخلي عن التطرف في السياسة الاقتصادية. فلنقم أخيرا بالتخلي عن تلك المذاهب للسياسة الاقتصادية التي لم تكن في الواقع، مطلقا، اقتصادية في الأصل، بل أنشئت في خضم نزاع جغرافي سياسي هو اليوم منته والحمد لله.

أما بالنسبة لما تبقى من مسائل السياسة الاقتصادية، فعلينا تجنب أي إجماع يتم بالإكراه. فتفاهمنا الاقتصادي لن يجرز أي تقدم آخر ما لم يكن هناك مجال حر لتبادل الأفكار الاقتصادية وتوجيه الانتقاد والرد عليه. كما ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن لتقارب الآراء وحتى لتوافق الآراء حدودا ذاتية. فحتى عندما نتفق على مبادئ أساسية، قد نختلف في أحوال كثيرة على كيفية تطبيق هذه المبادئ على أوضاع ملموسة لن نفسرها جميعنا دائما بنفس الطريقة. فلا يزال رجال الاقتصاد غير متفقين في الرأي بشأن أسباب الأزمة الآسيوية وبشأن المعالجة المستخدمة لوضع حد لها. وبالمثل، لا يزال المؤرخون الاقتصاديون يتجادلون حول أسباب "الكساد الكبير" وحول ما أدى في النهاية إلى وضع حد له.

وعلينا، إذ نتطلع إلى المستقبل، أن لا ننسى الكلمات الحكيمة التي تُلَفِّظُ بها هنا السيد موراسولي ماران، وزير التجارة والصناعة الهندي. إن نهاية الاشتراكية لا تسكت صيحات الفقراء، ويجب أن تنبثق من آلام الفقر أحلام جديدة بالعدالة - أي نظام اقتصادي عالمي جديد.

واليوم، أود أن أؤكد على أن بناء مجتمع دولي يحترم تطلعات جميع أعضائه إلى التنمية المستدامة يجب أن يقوم على نفس الأساس الأخلاقي الذي تقوم عليه التنمية المستدامة نفسها. والفكرة الأساسية هي، مرة أخرى، فكرة المعاملة بالمثل المعممة.

ومع ذلك، وكما أعلن السيد راوول بريبيش عند إنشاء الأونكتاد في عام ١٩٦٤، يجب أن تكون المعاملة بالمثل في العلاقات الاقتصادية الدولية حقيقية. فلا يمكن أن تكون مجرد تقليدية، ولا يمكن أن تكون رسمية فحسب. ولا يمكن أن تستند إلى المساواة الاسمية للبلدان، التي تناقضها جميع ممارسات التفاوض واتخاذ القرارات وتسوية المنازعات. ولأن الاندماج العالمي لم يؤثر، حتى الآن، إلا على اثني عشر بلدا من البلدان النامية، ولا يزال العالم الاقتصادي مجزأ. وفي عالم كهذا، تعني المعاملة بالمثل الحقيقية مراعاة اللاتماثل الأساسي في الهياكل الاقتصادية. ولا يزال من المتعين بناء المعاملة بالمثل الحقيقية. وسوف تتمثل هذه المعاملة في النظام الدولي الجديد الذي طالبت به كثير من البلدان في هذا المؤتمر. فما الذي تطلبه هذه البلدان؟ إنها تطلب ثلاثة أمور، قبل كل شيء:

١ - إنها تريد أن تزال الحواجز الهائلة المقامة أمام التجارة في المواد الزراعية والمنسوجات والملابس وفي مجالات لا تزال تسود فيها الذروات التعريفية والتسعير التعريفي، حتى بعد تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. وعلى الرغم من أن زيادة إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية لن تحل مشكلات أقل البلدان نموا، فإنها أساسية لضمان الحصول على فوائد نظام تجاري عالمي مفتوح بالنسبة للبلدان النامية الأكثر تقدما.

٢ - إنها تريد أن يعترف بالجهود التي تبذلها لتعزيز التضامن الاقتصادي الإقليمي. فمن شأن هذه الجهود أن تدعم الاتجاه نحو تحقيق اندماج اقتصادي عالمي إيجابي، شريطة أن تتخذ شكل "الترعة الإقليمية المفتوحة".

٣ - إنها تريد أن تتطور المؤسسات الاقتصادية الدولية الموجودة لكي تصبح قادرة على إقامة جسر بين مصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وينبغي أن تكون هذه المؤسسات أكثر تعددية ومشاركة مما هي اليوم، وذلك على النحو الذي أكدت عليه المنظمات غير الحكومية.

وفي أعقاب الاجتماع الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في سياتل، تبدو توقعات حدوث تقدم في هذه الاتجاهات الثلاثة محتلمة، في أحسن الأحوال. وقد أوجد هذا المؤتمر الفرصة لإجراء تبادل في الآراء واسع النطاق. وإنني أرى، أن المؤتمر كان مفيدا لإيجاد مناخ تفاهم متبادل أكبر بشأن الأوجه المعقدة لعملية العولمة.

ولكن هناك الكثير الذي لا يزال ينبغي القيام به لتحويل ذلك إلى خطوات عملية لإحداث تغير مؤسسي على المستوى الدولي.

ويتعين على المجتمع الدولي بأسره أن ينظر إلى ذلك كهدف يضعه لنفسه للسنوات الأربع المقبلة. ويجب أن يكون دور الأونكتاد في المساعدة على ظهور مؤسسات اقتصادية دولية تتسم بفعالية أكبر دورا بناء. ويجب أن ينشر الأونكتاد لهذا الغرض جميع الوسائل الثلاث التي يتحكم بها - البحوث ودعم السياسات والمساعدة التقنية. وإنني أتطلع إلى التحدي الذي سيواجهه ذلك.

## المرفق السابع

### المشتركون في المناقشات الحوارية وفي المناقشة العامة

كان المتحدثون الرئيسيون في المناقشات الحوارية هم: السيد ميشيل كمدسه، مدير صندوق النقد الدولي؛ السيد إنريكه إغليسييس، رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية؛ السيد مايك مور، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ السيد جيمس ولفنسون، رئيس البنك الدولي.

واشترك في المناقشات الحوارية وفي المناقشة العامة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، آيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصين، العراق، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فترولا، فنلندا، فييت نام، قطر، الكرسي الرسولي، كمبوديا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن. وشارك أيضا ممثل فلسطين.

وشارك في المناقشات الحوارية والمناقشة العامة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية: المجتمع الأندلي؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ الجماعة الأوروبية؛ منظمة الأغذية والزراعة؛ منظمة العمل الدولية؛ مصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ الاتحاد البرلماني الدولي؛ منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي؛ منظمة الوحدة الأفريقية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ لجنة الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ منظمة الصحة العالمية؛ المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ البنك الدولي؛ منظمة التجارة العالمية.

وشارك في المناقشات الحوارية والمناقشة العامة ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: معونة العمل؛ الصندوق الكاثوليكي للتنمية فيما وراء البحار؛ المعونة المسيحية؛ المنظمة الدولية للمستهلكين؛ منظمة التركيز على جنوب الكرة الأرضية؛ الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة؛ الشبكة الدولية لمجموعة الجنوب؛ لجنة أوكسفورد الدولية للإغاثة في حالات المجاعة (أوكسفام)؛ شبكة العالم الثالث؛ الرابطة العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ المنظمة الدولية للرؤية العالمية.

## المرفق الثامن

### المشركون في اجتماعات المائدة المستديرة

اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى مع مجموعة من كبار الاقتصاديين (١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠)

البروفسورة اليس أمسدن، معهد التكنولوجيا في ماسيشيوسيتز

السيد هانز بينزوانغر، البنك الدولي، واشنطن العاصمة

السيد كويشي بوتشيوي، جامعة هارفارد

البروفسور بيرنارد شافانس، جامعة باريس

البروفسور بيتر إيفانز، جامعة كاليفورنيا في بيركلي

الدكتور الفريد مايزيلس، جامعة أوكسفورد

البروفسور ديباك نير، جامعة جواهر لال نهرو، نيودلهي

السيدة كارلوتا بيريث، المستشارة المستقلة، الحائزة على زمالة دراسية فخرية من كاراكاس، جامعة سيسكس

البروفسور فرانسيس ستيورت، جامعة أوكسفورد

البروفسور ألان ونتيرز، جامعة سيسكس

البروفسور إيبيي يامازاوا، معهد الاقتصادات الإنمائية، طوكيو

اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات ذات الصلة

(١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠)

المشركون:

الدكتور سوبا شاي بانيتشباكدي، نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة في تايلند ورئيس الأونكتاد العاشر

السيد مارك مالوج براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد ج. دونيز بليزله، المدير التنفيذي، مركز التجارة الدولية الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية (مركز التجارة الدولية)

السيد نيتين ديسيه، نائب الأمين العام، دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

السيد جاك ديوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

السيد كمال إدريس، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو)

السيد كارلوس أ. ماغارينيوس، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

السيد مايك مور، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

السيد روبرت ريكوييرو، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية

السيد ميشيل زامت كوتاخار، الأمين التنفيذي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ

اجتماع المائدة المستديرة بشأن البعد الإنساني للتنمية "التمكين لمنظمي المشاريع من أجل القرن ٢١" (١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠)

السيد لوكاس إيسوتون، مدير، كوبرا دا أغوا (مصمم أزياء للاستحمام ومنتج لها)، البرازيل

السيدة يو - ساي كان، رئيسة مجلس إدارة شركة مستحضرات التجميل سوي ساي، ومؤسسها، الصين

السيد رضا مهيقني، مدير مصنع منتجات الألبان في الجزائر

السيدة جوليا مونتو، مديرة إدارة شركة كوزي هومز (الأثاث المتري والمكتبي) وشركة ترورث أوغندا المحدودة (وهي شركة للملابس ذات امتياز)، أوغندا

السيد نارايان مورثي، مدير شركة تكنولوجيا أنفوسيس المحدودة (صناعة خدمات برامج الحاسوب)، الهند

السيد بيتر ن. بيتروف، مدير شركة "TST" (ومعدات التصوير وخدماته، والمشاريع الزراعية) الاتحاد الروسي

السيدة كونينغ تشافون بياوي، رئيسة ومديرة الإدارة في شركة دوسيت ثاني العامة المحدودة (صناعة الفنادق والسياحة)، تايلند

### مناسبات خاصة قام بتنظيمها البلد المضيف

*ندوة في الانتعاش الاقتصادي والمالي في آسيا (١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠)*

(موجه النقاش: الدكتور عمار سيامولا، معهد البحوث الإنمائية في تايلند)

أسباب ومصادر الأزمة المالية الآسيوية، من تقديم السيد يلماز اكيوز، رئيس فرع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية في الأونكتاد

تعليقات قدمها: الدكتور عزيزول اسلام، مدير شعبة البحث الإنمائي وتحليل السياسات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ السيد فيشال بوبوشا، المدير العام والمدير القطري، تايلند، بنك دريزدنير؛ والسيد هومي كاراس، مدير إدارة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية للمنظمة الشرقية، البنك الدولي.

### حالة الانتعاش

المناقشون: الدكتور بيسيت لياهاتام، نائب وزير المالية في تايلند؛ الدكتور جون كوانغ وو المستشار الخاص لوزير المالية والاقتصاد لجمهورية كوريا؛ والسيد شوغو ايشيل، الممثل المقيم الأقدم لصندوق النقد الدولي في تايلند

### السبيل نحو التقدم

المناقشون: السيد ميونغ هو شين، نائب الرئيس (منطقة الغرب)، البنك الإنمائي الآسيوي، والسيد بوتيه فيديتيوتراكيش، المدير الإداري، كرديت سويس الأول في بوسطن.

## المرفق التاسع

### قائمة مرجعية بالوثائق

النظام الداخلي للمؤتمر	TD/63/Rev.2
جدول الأعمال المؤقت وشروحه	TD/379
تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى الأونكتاد العاشر	TD/380
إعلان مراكش، المعتمد في الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي عقد في مراكش بالمغرب في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	TD/381
الأونكتاد والمجتمع المدني: نحو تحقيق أهدافنا المشتركة	TD/382
الإعلان الختامي للاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الأونكتاد العاشر	TD/383
بيان وزراء التجارة لأقل البلدان نموا	TD/384
تقرير لجنة وثائق التفويض	TD/385
خطة العمل	TD/386
إعلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الدينامية	TD/387
بيان المؤتمر - إعراب عن الشكر لصاحب الجلالة ملك تايلند	TD/388

قرار - الإعراب على الامتتان لحكومة تايلند وشعبها	TD/389
مشروع خطة العمل - نص سابق للمؤتمر معد للأونكتاد العاشر	TD/L.361
رسالة إلى مؤتمر الأونكتاد العاشر من السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	TD/L.362
بيان السيد روبيتر ريكوبيرو الأمين العام للأونكتاد	TD/L.363
كلمة سعادة السيد تشوان ليكباي، رئيس وزراء تايلند	TD/L.364
خطاب السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة	TD/L.365
رسالة من سعادة السيد دانييل توروايتيش أراب، رئيس جمهورية كينيا	TD/L.366
مشروع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته العاشرة المعقودة في بانكوك، بتايلند، في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠	TD/L.367
قائمة مرجعية بالوثائق	TD(X)/Misc.1 وAdd.1
قائمة مؤقتة بأسماء المشتركين	TD(X)/Misc.2
اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى مع مجموعة من كبار الاقتصاديين - اتجاهات التجارة والتنمية للقرن الحادي والعشرين: المنظور الأكاديمي موجز - من إعداد أمانة الأونكتاد (والموجز ليس وثيقة رسمية)	TD(X)/Misc.3

- اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة  
وبرامجها والمؤسسات ذات الصلة  
موجز - من إعداد أمانة الأونكتاد (والموجز ليس وثيقة رسمية)
- TD(X)/Misc.4  
و Corr.1
- مناقشة حوارية: المتكلم الرئيسي: السيد ميشيل كامديسوس موجز - من  
إعداد أمانة الأونكتاد (والموجز ليس وثيقة رسمية)
- TD(X)/Misc.5
- مناقشة حوارية: المتكلم الرئيسي: السيد إنريكي إيغليسياس، رئيس مصرف  
التنمية للبلدان الأمريكية  
موجز - من إعداد أمانة الأونكتاد (والموجز ليس وثيقة رسمية)
- TD(X)/Misc.6
- الجلسات العامة  
موجز - من إعداد أمانة الأونكتاد (والموجز ليس وثيقة رسمية)
- TD(X)/Misc.7  
و Rev.1-2
- مائدة مستديرة مع رؤساء اللجان الاقتصادية للأمم المتحدة الأبعاد الإقليمية  
للتنمية  
موجز - من إعداد أمانة الأونكتاد (والموجز ليس وثيقة رسمية)
- TD(X)/Misc.8
- مناقشة حوارية: المتكلم الرئيسي: السيد جوان سومافيا  
موجز - من إعداد أمانة الأونكتاد (والموجز ليس وثيقة رسمية)
- TD(X)/Misc.9
- مناقشة حوارية: المتكلم الرئيسي: السيد مايك مور  
موجز - من إعداد أمانة الأونكتاد (والموجز ليس وثيقة رسمية)
- TD(X)/Misc.10

مناقشة حوارية: المتكلم الرئيسي: السيد جيمس ويلفنسن، رئيس البنك الدولي

TD(X)/Misc.11

موجز - من إعداد أمانة الأونكتاد (والموجز ليس وثيقة رسمية)

مائدة مستديرة بشأن البعد الإنساني للتنمية

TD(X)/Misc.12

التمكين لمنظمي المشاريع من أجل القرن الحادي والعشرين

موجز - من إعداد أمانة الأونكتاد (والموجز ليس وثيقة رسمية)

منتدى القادة

TD(X)/Misc.13

موجز - من إعداد أمانة الأونكتاد (والموجز ليس وثيقة رسمية)

معلومات للمشاركين

TD/INF.35

مذكرة معلومات: اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة مملكة تايلند فيما يتعلق بالمعهد الدولي للتجارة والتنمية

TD/INF.36

قائمة المشاركين، الدورة العاشرة، (بانكوك، تايلند)

TD/INF.37

١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

تقرير الحلقة الدراسية السابقة للأونكتاد العاشر عن دور سياسة المنافسة من أجل التنمية في الأسواق العالمية الآخذة في العولمة، جنيف ١٤-١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩

TD(X)/PC/1

تقرير حلقة عمل الخبراء السابقة للأونكتاد العاشر المعنية بالتجارة والتنمية المستدامة ونوع الجنس، المعقودة، بقصر الأمم المتحدة، جنيف، يومي ١٢ و١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩

TD(X)/PC/2

تقرير حلقة العمل السابقة للأونكتاد العاشر عن تبادل التجارب بين  
المؤسسات في مجال التجارة الإلكترونية جنيف، ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه  
١٩٩٩

TD(X)/PC/3

الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة ال ٧٧ والصين

TD(X)/PC/4

خطة عمل - مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة ال ٧٧ والصين مشروع توافق آراء  
بانكوك - مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

TD(X)/PC/5

مبادئ توجيهية لاشترك الاتحاد الأوروبي في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم  
المتحدة للتجارة والتنمية - مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

TD(X)/PC/6

تقرير عن الحلقة الدراسية السابقة للأونكتاد العاشر والمعنية بجعل الاستثمار  
الأجنبي المباشر يخدم التنمية المستدامة، جنيف ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر  
١٩٩٩ - استعراض عام وتقرير موجز

TD(X)/PC/7

و Corr.1

خطة عمل

TD(X)/PC/CRP.1

نص مركب يعكس التعديلات المقترحة والتعليقات الواردة حتى ٤ تشرين  
الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بشأن الجزء الأول من خطة العمل (TD(X)/PC/4)

نص الرئيس - الجزء الأول

و Rev.1

خطة عمل

TD(X)/PC/CRP.2

نص مركب يعكس التعديلات المقترحة والتعليقات الواردة حتى ٤ تشرين  
الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بشأن الجزء الأول من خطة العمل (TD(X)/PC/4)

نص الرئيس - الجزء الثاني

و Rev.1

خطة عمل

TD(X)/PC/CRP.3

مشروع نص الرئيس السابق للمؤتمر

اجتماعات المائدة المستديرة

المائدة المستديرة الرفيعة المستوى للتجارة والتنمية: اتجاهات للقرن الحادي والعشرين - توزيع الدخل والتنمية

TD(X)/RT.1/1

اجتماع المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التجارة والتنمية: اتجاهات للقرن الحادي والعشرين - النظريات والسياسات التجارية

TD(X)/RT.1/2

اجتماع المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التجارة والتنمية: اتجاهات للقرن الحادي والعشرين - توقعات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

TD(X)/RT.1/3

اجتماع المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التجارة والتنمية: اتجاهات للقرن الحادي والعشرين - العولمة واستراتيجيات التنمية

TD(X)/RT.1/4

المائدة المستديرة الرفيعة المستوى للتجارة والتنمية: اتجاهات للقرن الحادي والعشرين - مؤسسات الإدارة الاقتصادية في اقتصاد سياسي عالمي: الآثار التي تمس البلدان النامية

TD(X)/RT.1/5

اجتماع المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التجارة والتنمية: اتجاهات للقرن الحادي والعشرين - الاعتماد الاقتصادي على السلع الأساسية

TD(X)/RT.1/6

الطاولة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التجارة والتنمية: الاتجاهات للقرن الحادي والعشرين - التصنيع في ظل قوانين منظمة التجارة العالمية الجديدة

TD(X)/RT.1/7

المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التجارة والتنمية: اتجاهات للقرن الحادي والعشرين - حواجز التجارة الزراعية وأثرها على البلدان النامية	TD(X)/RT.1/8
اجتماع المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التجارة والتنمية: اتجاهات للقرن الحادي والعشرين - نشر التقدم التكنولوجي	TD(X)/TR.1/9
اجتماع المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التجارة والتنمية: اتجاهات للقرن الحادي والعشرين - التعاون الاقليمي في بيئة عالمية متغيرة: النجاح والإحفاق في شرقي آسيا	TD(X)/RT.1/10
اجتماع المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التجارة والتنمية: اتجاهات للقرن الحادي والعشرين - تمويل التنمية: الاتجاهات الحالية والقضايا في المستقبل	TD(X)/RT.1/11
اجتماع المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التجارة والتنمية: اتجاهات للقرن الحادي والعشرين - مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد	TD(X)/RT.1/12
الإعلان الوزاري الأفريقي حول الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	AF/MM/77(IX)/1 و Corr.1
النتائج الموضوعية (توافق الآراء في بيروت)	AS/MM/77(IX)/3
إعلان سانتو دومينغو	LA/MM/77(IX)/1
تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السادسة والأربعين	TD/B/46/15(Vol.1)
خلاصة نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية التي عقدها الأونكتاد منذ مدرا ند ١٩٩٦-١٩٩٩	UNCTAD/ISS/Misc.273

UNCTAD/ISS/Misc.276  
خلاصة قرارات الجمعية العامة التي وافقت عليها اللجنة الثانية، والتي تشير  
بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الأونكتاد منذ اجتماع الأونكتاد التاسع

TD/B/IGO/List/2  
قائمة المنظمات الحكومية الدولية المشاركة في أنشطة الأونكتاد  
وAdd.1-3

TD/B/NGO/List/3  
قائمة لمنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة الأونكتاد  
وAdd.1-2

-----